



نتائج الافكار شرح اظهار الأسرار للبيركلي، تأليف
مصطفى بن حمزة بن ابراهيم بن ولي الدين بن مصلح
الدين الرومي، الحنفي، الشهير بالاطهوي (كان
حيا سنة ١٠٨٥هـ). بخط عبد الله بن
(الله وبردى) كذا البزاره جي سنة ١٢٦١هـ
١٣٩ ق ٢٣ س ٢١×١٥ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن، المتن فوقه خط
بالحمره، طبع.
معجم المطبوعات ٢: ١٧٥٠، معجم المؤلفين ١٢:
٢٤٩
١- نحو، لغة عربية أ- الاطهوي، مصطفى بن حمزه
(كان حيا سنة ١٠٨٥هـ) ب- الناسخ ج- تاريخ
النسخ د- شرح اظهار للبيركلي هـ-
شرح على اظهار الاسرار للبيركلي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى وفضلها على
على سائر الصفات الاصوات بنظم درر حروف المبانى وبفضله
رفع الخطاء عن الامة عامة وبتكوينه كانت الافعال تامة ولا
تسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعمائه ولا يتاتى بالاشارة
اظهار مظهرات آلائه والصلوة والسلام على من اوتى جوامع الكلم
من بين المرسلين محمد الذى اعرب عن نهج الدين للعالمين وعلى اله
الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه والممتازين عن اهل الخفض
بالاضافة الى منصوبات اعلامه اللهم اجعل صدورنا مصدر صفات
الكرام واصرف جوارحنا عما منع فى الاسلام وابدل مغفرتك
عما جئنا به غلطا واجمعنا مع الموحدين من القائلين شططا
اما بعد فيقول العبد الفقير الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن
حمزة اسكنهما الله بفضله فى الجنة ان كتاب اظهار الاسرار للفاضل
صاحب امعان الانظار بديع الفضل فى الاعصار ما رأت مثله
الابصار خلف السلف الاخيار سند الخلف الاحبار مولانا
الشيخ محمد المحقق الخاقانى بيان الحقانى والنحرير الحبر المدقق الربانى
الشهير المعروف بالبركوى الفائز بالنوال الوفى اسكنه الله فى جنة
مفتحة الازهار واركنه فى كنف تجرى من تحتها الانهار لما كان
مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة وعبارات لطيفة ورموز
خفية ومرتبا بالترتيب البديعة ومنكبا فى الاساليب البديعة
ومقصورا على محض الفوايد ومحذوفا ما هو كالزوايد مع غاية

الاقتصار

الاقتصار ونهاية الاختصار ولهذا طار كالامطار فى الاقطار وصار
كالامثال فى الاعصار ونال فى الافاق حظا من الاشتهار اشتهار
الشمس فى نصف النهار وكان اظهار اسراره والتعمق فى الاغوار
قد وقد فى افئدة الطالبين النار سئلنى بعض الاخوان واخص
الخلان ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح
الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ماله وما عليه وما
فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية موجزا غاية ايجاز
بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال فقلت لهم
انى قد وهن العظم منى ووهنت الطبيعة والقوى وفاتت
القطيعة والحوى واحببت ولازمتنى علة العلل ووجبت وقاربنى
علة الاجل مع انحدار اوانى وانتشار جنانى من نائبات وحول
واين الصفا هيهات ايقاع الامل وقد صدر منى الوعد بمنزلة
العهد فى اثناء هذا الكلام انى ان وهب لى ربى ولدا سميا الفخر
الانام اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام فنظرت لو كرر الاعتذار
والالتماس لوصل الى اضراب اخماس باسداس فلاح لى ان ليس
فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح فنظرت الى ما عندى
من البضاعة فوجدتها مزجاة غير انى الهمت بان الضرورات تبيح
المحظورات فشرعت فيه معترفا بان الشروع فى مثل هذا من
الفظاعة كما ان كتابة الاشل من الضياعة ولكن تضرعت
الى من هو عليه هين وليس من ممكن عليه بعيدا وتوكلت على
الحى الذى لا يموت وكل حى غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو
حسبه ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه ثم لما وهب لى شقيقه
عبد الله لوعده الكريم بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم

بفضله العظيم ۝ لزم علينا الاقدام على وجه الاهتمام ۝ فلما تيسّر
الاتمام بعون الملك الغفار سميته نتايج الافكار سائلا منه
ان ينفع به هذين الولدين وسائر الطلاب ۝ ويكون له ذخرا
ليوم الحساب ۝ ثم اقتضى الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الآخرة
انا لله وانا اليه راجعون ۝ لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون
جعل الله بفضله جنة الماوى لهما ماوى وجعل كلا منهما فرطا
شافعا مشفعا وذخرا لنا في العقبى ۝ والمرجو من اخوان الصفا
ان لا ينسوهما من الدعاء لانهما كالعلة الغائية لهذه العلة يستجيب من
من وعد الاستجابة لمن دعاه ۝ لئن ادركت في نظمي فتورا ۝ ووهنا
في بيان المعاني ۝ فلا تنسب بنقصي ان رقصي ۝ على مقدار
تنشيط الزمان ۝ ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو
اسلوب الكتاب المجيد ۝ وعليه الاجماع في الدفتر العتيق والجديد ۝
صيانة لتاليفه عن الاقطعية والاجذمية ۝ على ما نطقت به المقالة ۝
القاسمية على قائلها الصلوات الاحدية ۝ والتسليمات الابدية قال
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد له معنى لغوي
وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي
وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا للانعام مطلقا وللشكر ايضا معنى
لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفي
وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح هو الوصف
بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو
اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره
اختياريا او غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن وجه

من الحمد العرفي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما ومباين للشكر
العرفي بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي
اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح واخص
من وجه منه والشكر العرفي مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا
منه بحسب الوجود كذا في امعان شرح الملص للمقصود ولام للجنس
او الاستغراق ايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند
كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده
متصفا بالمسند واما في الاستغراق فظ واما في الجنس فلان
المسند اليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون المسند
لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد
بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد
من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية وما وقع لغير الله
تعالى ظاهرا فراجع في الحقيقة اليه تعالى والملص رح اختار
الثاني في الامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى الاستغراق
يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى
الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة اوفى
وبمقام الثناء احرى فان قلت في اي معنيي الحمد
اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض الاخر خارجا عن التخصيص
الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق
فلا يكون حمد التخصيص على وجه اكمل قلت فان اردت الاكمال
فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد في بدء تصنيفه
اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا
وشاكر لغة ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر

كذلك ان جعلته جزء من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم
عليه الى ما انعم له كما صرح لسانه وذلك على مراتب الحامدين
لله اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما
بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر
لله والثانى بين الذاتين نحو الجنة للمومنين والنار للكافرين
و للاختصاص عند من يفرق بينهما وعمم الثانى للاول وهو اختيار
بن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين
صاحب الهوارى وهو المختار عند المص حيث قال فى الامعان ان
اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه
من لاه يليه اى يتستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما
وحذف الف لاه فى الخط لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل
عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا
يجتمع ثلاث لامات وكذا ما فى اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام
ثم اللام نحو ذكره فى الامعان رب العالمين اى مالكهم ومبلغهم
الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب
غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض
وانما جمع ليشتمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء
منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى
العلم من الملائكة والثقلين وتناول لغيرهم على سبيل الاستتباع
والصلوة هى فى اللغة الدعاء او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها
على ثلاثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فمنه قيل الصلوة من
الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المومنين الدعاء ثم نقلت
فى عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه

والمراد هنا المعنى اللغوى المتنوع على الانواع الثلثة ولامها كلام
الحمد فى تحميل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره
مولانا صاحب الهوارى ومراده الله اعلم القصر الادعائى او الاستغراق
العرفى ان جنس الصلوة او جميعها غير مختصة بنبينا صلى الله عليه
وسلم وكذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده فى ضمن
بعض الافراد والظ ان مراده انه للعهد الذهنى ويحتمل ان يكون
ان مراده ما اراد مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس
التعظيم او جميعه وارد او نازل على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية
مغفرته تعالى له عليه السلام واحسانه تعالى اليه وكذا تعظيمه ودعاء
الملائكة والمومنين وتعظيمهم طلبهم المغفرة والاحسان منه تعالى وبما
ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة لا لفظية فلا
يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها فى اطلاق واحد اذ لا اشتراك
لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون
للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء
قلت مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
ومحمد فى الاصل يقال لمن كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل
الرسل لكثرة خصاله المحمودة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه
عليه الصلوة والسلام وانك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا
رحمة للعالمين وآله اى اتباعه صحابة او غيرهم فلهذا عطفها
اولذكره عليه السلام فى تعليم كيفية التصلية عليه حيث والجملة
الصلاتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية
على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين تاكيد

للاول لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس
والتنبيه على انها للاستغراق وبعد اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة
والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة لمع
سابقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة فهذه
الفاء رابطة لجواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى الحقيقة
رسالة وهى الواسطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار
والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على
القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة كذلك كاطلاق
القضية والقياس ونظايرهما على القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام
المولف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات
التى تتلى بعد او التى بين الدفتين وعلى الثانى يكون اشارة الى
المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن او فيه وفى الالفاظ وفيهما وفى
الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف فى المبتدا او فى الخبر فافهم
فى بيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب او فى تحصيل ادراكاتها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء
الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا
عن كونه اشد الاحتياج وهو اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد
الاحتياج ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل
وكيفية عمله وشرايطه فى اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب
على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية
ومعرفة المذكر والمونث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير
ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة
بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلثة على سبيل التبع

كما

لا يخفى على من تتبع كلامه اى الاعراب انما فسره به للتنبيه
على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث
وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين
فى الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية
لكمال الاعتناء بشانها المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة
فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة ثابتة على ثلاثة ابواب
فعلى يتعلق به ح بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو
جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى
وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من
معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار
تضمين القصر او الاشتمال اى وجب اجزاؤها مقصورة ومشتملة
على ثلاثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على
اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقة
فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل المذكور ويورد
عليه انه ح هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه
لا بعد فى تسمية قسم منه شايع فى كلامهم باسم خاص
وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى
به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لا بد من قصده فيتخالفان
ودفع ايضا بانه لا تجاه له اذ لا يبعد فى انه يلزم فى بعض الكنايات
شئ لا يجب فى جنسها ولكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز وقيل
هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى اخر
معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه
ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل المتعلق معمولا

من غير تقدير عامل اخر لاسيما اذا كان المتعلق هو المفعولية
او اعمال المذكور فيه من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى
كلامه قوله قد لايقصد ثبوته اى تحققه فى نفس الامر هذا
الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين
من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه
وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط لا تحققه
واما ما اختاره فى شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتلخيص
من ان تحققه شرط فلا يحتاج الى الدفع ولكن يراد ان الموضوع
له فى الكناية لايقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه
واما فى التضمين فمعنى المذكور والمعنى المتضمن مقصود لذاتهما ولو
فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد فى
اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح
كما صرح به فى شرح الفرائد والعلامة التفتازانى فى التلويح
فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله ومن غير تقدير لفظ اخر فلا
يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور الباب الاول الذى هو جزء
من الرسالة ولفظا او معنى كائن فى بيان احوال العامل
ومسوق له وجعل المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع
باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط
بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث
قالوا انها قوالب المعانى باعتبار انها توخذ منها وتزيد بزيادتها
وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير ايضا فانهم يجعلون
نفس المعانى محلا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال
على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة

المحل

المحل للفظ والشئ الواحد لايكون مستقرا فى محله ومتجاوزا
عنه فى حالة واحدة اوفى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية
الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها
مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط
بها ويجوز ايراد اللام بدل فى لوجود معناها هنا ايضا للتعليل
كما فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ذكر من التوسع
فى تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث
كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات
المعمول على بحثه كما ستبين ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول
فانه متاثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته
ومعرفته اقسامه ومعرفتها موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة
على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم
الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها
عاملا كلا او بعضا فى اثنائه ويعرف العامل ويقسم ثانيا فقال
اعلم بخطاب عام اولا اى قبل الشروع فى المقصود فى الصحاح
والقاموس اذا جعلت اولا صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول
واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا واول معناه
فى الاول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام ان الكلمة
لامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن الكل اذ المقصود للتقسيم
وهو للافراد لا للماهية على ما هو راى البعض والتعريف تبعى
فعلى هذا فى الضمير استخدام من حيث هو هو وان التقسيم كالتعريف
للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل عصام فى اوائل شرحه

للكافية وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة
ولا تنافى بينها وبين الجنس من حيث هو هو ولا من حيث وجوده
فى ضمن الفرد وانما التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام ماخوذان
من الكَلْم بسكون اللام بمعنى الجَرْح للتاثير فى القلوب وقال
الشيخ الرضى وهو اشتقاق بعيد وهى الواو اعتراضية اللفظ
هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شانه ان يخرج
من الفم معتمدًا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكمًا وح دورى لتوقف التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا
للجواب المشهود فى امثاله وهو كون المراد بما فى التعريف لغويًّا
لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به كما لا يخفى كذا فى
الامتحان فخرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات
والنُّصُب عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل
من قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول ادل على القص
وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف الماضى فانه يفهم منه
بالاستصحاب ولان الاصل فى الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين
شيئ لشيئ متى ادرك الاول فهم الثانى ولو لغيره للعالم به والوضع
اللفظى نوعان شخصى وهو تعيين لفظ معين بنفسه لذاته
وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعى وهو تعيين هيئة افرادية
او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصى والاستعمال
ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبته فهو فرع الوضع ذكره
فى الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون
الباء يأباه ويشمل التعريف وضع المشترك والمرادف دون بلا تكلف

قوله

قوله للعالم به اى باليقين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق
يفهم قوله هيئة افرادية كما فى الافعال وسائر المشتقات
والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله او تركيبية كما فى المركبات
كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات كديز وميز
ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا كالميشوم المحرف
عن المشئوم فان الحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به
بتوهم انه مجعول له وبقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه
فى الدلالة وفهم معناه لا فى التعيين والجعل المذكورين فيحتاج
اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيًّا ولا
نوعيًّا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجد علاقة من العلاقات
المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع ولو قال نسميه وضعا فلا مشاحة
فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها
والمجاز والكنايات لمعنى هو فى الاصل مصدر ميمى ثم نقل ابتداء
او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشيئ او اسم زمان قال
الفاضل العصا وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير
لتخفيفه خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا فى مفهومه
تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف
فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايض لان دلالة
الوضع عليها التزامية ايض بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها
عليها لذكره فى مفهومه كما سبق وللمص فى هذا المقام تحقيق
مذكور فى الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع عليه لكن بتبع

فى هذه الرسالة ابن الحاجب فى ترك الدلالة لان لكل مقام مقال
مفرد صفة المعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو
بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى
مثل من قتل قتيلا وذا مما يجوز فى التعريف قلت لا يجوز
فيه لان زمان وقوع الشبه الوضع واتصاف المعنى بالافراد
بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان
حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع
تقدم ذاتى على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر
فى المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل
لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فالقتل
حقيقة كما حققه المص فيما علقه على الامتحان فى بحث المعطوف
فخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصرى
مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه
يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب
ومضروب لان صيغة كل منها كمادته تدل على معنى فلا
يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلت
ان الصيغة ليست بلفظ عند المص كالحركات لان المختار عنده
مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له
كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه
على جزئه وفى هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلاثة

فعل

فعل سمى باسم مدلوله التضمنى وهو الحدث قدمه على الاسم على
عكس ما فى الكافية لان الكلام فى العامل وهو اصل فى العمل ولان
كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به وهو اى الفعل ولما كان فصله
من الاسم بالدلالة على احد الازمنة الثلاثة بالهيئة وكان
ظاهر عبارة القوم وهى الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك
بل مفيد اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا احتيج الى
التاويلات التى ذكرت فى الامتحان او مفيد اقتران
المعنى فوجب ان يراد به المعنى التضمنى الذى هو الحدث
وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ما دل
وما عبارة عما كان الكلمة عنه فتذكير الضمير فى دل باعتبار
لفظه ومعناه كما حققه الفاضل عصام لا عن لفظها
حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامى
بهيئته وضعا اى دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية
او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة
اى الماضى والحال والاستقبال بان وضع هيئة افرادية له
بوضع نوعى كما وضع مادته للحدث بوضع شخصى ولكن
لم يذكر دلالته عليه لنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم
لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته
على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على
الزمان اصلا ايض كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه بمادته
لا بهيئته كامس وغدا والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا
يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة
كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه وضعا بل انما يدل

تعريف الفعل

كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان
قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة
فى الحال ومجاز فى الاستقبال بالاتفاق يشعر كون هيئته
موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعًا قلت معنى قولهم
انه حقيقة فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكاين فى الحال فلا
يلزم كونه موضوعًا للزمان ولا تخرج الافعال المنسلخة عن
الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل
عليه وضعًا ويخرج نحو يزيد علمًا لان واضع العلم لم يضع
هيئته للزمان كما لا يخفى على من له اذعان فان قيل
ان المضارع لكونه دالًا على الزمانين يخرج بقوله باحد
الازمنة فى اصل الوضع والاشتراك انما نشأ فى الاستعمال
ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ثم لان الدال على الاثنين
دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم
يكن مشتركا اصلا بل كان فى احدهما حقيقة وفى الاخر
مجازا فلا اشكال ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه
بالحد وانتفاع المبتدى بها اكثر منه بالحد وان كان الحد
اشرف لكونه من الذاتيات وانفع فى نفسه لافادة التمييز
الذاتى ولذا قدمه وقال ومن خواصه خبر مقدم على
المبتدا وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها المدخول
مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبنى على ان يكون الواو
لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق
المبتدا التقديم مع ما يتعلق به فيقدم معه مقدما فيكون
الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو
وبكر

وبكر فى الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية
المجموع التى هى المقصودة بل على بعضية كل منه على تقدير
كون من للتبعيض وحده وهى ليست بمرادة لكونها من اوضح
الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها فى اللفظ اصلا
وان حصلت وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان
منها ما لم يذكر هنا كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع
البارز المتصل ونون التاكيد وهى جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع
افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثانى والحد
لا يكون الا شاملا دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم
الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق
عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليها
لاشتراط الحمل فيها ذكره فى الامتحان وجه الاختصاص
كونها لتحقيق الحدث الفعلى او تقليله او توقعه او تقريبه
الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا فى الفعل فان قيل
ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف
الاختصاص لزم الدور قلت ذلك بالاستقراء لا من الاختصاص
فلا دور فافهم والسين اى الاستقبال بقرينة سوف وسوف
ويسميان حرفى تنفيس لكنه فى الثانى زائد وجه الاختصاص كونهما
لتخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان
لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلى ولم ولما لانهما لنفى الحدث
الفعلى ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلى ولاء النهى
لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا فى الفعل ثم انه

اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم
لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأى الرضي او الوصف
او البيان بتاويل الدال على النهى كذا فى الامتحان قال السيد
السند فى حواشى الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها
قد يزاد فى اخره الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فاحفظ
وكله عامل على ما سيجيئ فى بحث العامل القياسى

تعريف الاسم

واسم ماخوذ
من السمو وهو العلو وسمى به لاستعلائه على اخويه من جهة
كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما
اى كلمة بقرينة جعله قسما منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر
من الدلالة التى وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة باعتبارها
وهى الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكر فى تعريف الفعل ولما
كان كون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا
بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم فى نفسه عدل عنه
الى قوله مستقل بالفهم اى بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضاحا
للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال
على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما
سيجيئ غير مقترن وضعا تركه اكتفاء بما ذكره فى تعريف الفعل
فيه اى فى الفهم عما دل عليه باحد الازمنة الثلاثة والنظم
المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة
بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم
غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه
يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح
الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب يعنى ان المراد بعدم الاقتران

عدم

عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظ الدال عليه فلا يقدح
فى عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع فلا يخرج
مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع فى احد الازمنة
فيقترن به فى الواقع لكونه غير مقترن فى الفهم ولكونه مفهوما
قبل فهم الزمان من لفظ اخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب
امس او فى الماضى زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل
ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس
ورويد

خواص الاسم

ومن خواصه تذكر ما ذكر فى الفعل دخول التنوين
وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به ما
سوى الترنم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم لم يستثنهما
كما استثنى البيضاوى لانهما فى غاية الندرة لا يرادان عند
الاطلاق صرح به فى الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن
فلانه لتمكن مدخوله اى لتقريره واصالته فى الاعراب الذى
لا يوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص
تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقى المستقل وهو
لا يوجد الا فى الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء
واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة
به وسيجيئ وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة
نون الجمع المذكر السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم فلانه لما
وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلة فى الجمع
المونث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل
فلا يوجد الا فى الجمع المونث السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم
بشهادة الاستقراء هذا على راى ابن الحاجب وانكر الزمخشرى تنوين

المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر لانه
لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤل به فلا يدخل الا
اياهما ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية
فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء
وجها للاختصاص وكونهما جزء من حروف المبانى وحروف الجر
كلمات لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء فى كل منهما
ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون الكل كما عرفت
والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب
والمختار عند المص فى وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء
ليس الا كما صرح فى الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم
اللام لانهم ارادوا به لام التعريف وهذا اعتمدوا فى ذلك على
الاشتهار وقد نبه فى الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدى ثم
ان فى هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه همزة وحدها
زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما
ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين
المعنى المطابقى المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد
الا فى الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه
وهو معنى التزامى مجازى له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى
قوله وكونه مبتدا و فاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه
اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل فى المسند اليه المبتدا او الفاعل
والبواقى فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثانى

التاخير

التاخير ثم الظ ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
ح هو معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته
بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبقت
الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار
جنسه الاعم وهو الشيء فح لا يلزم المحذور وانما يلزم ان
لو رجع اليه باعتبار خصوصه النوعى فالمعنى كون الشيء مبتدا
فاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم
مصدر الى شيء والمسند اليه مبتدا او فاعلا لا يكون الا ذاتا
فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدا او فاعلا يلزم الخروج
عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا
فى حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه
كما يجيء فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اى كون
الشيء مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة
للتعريف والتخصيص الذى يستدعيان استقلال المعنى ومطابقته
بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا فى الاسم واللفظية فرع
المعنوية فتختص بما تختص هى به وبعضه عامل كاسم الفاعل
سيجيء فى بحث العامل القياسى وبعضه غير عامل كانا وانت
والذى وحرف وهو فى اللغة بمعنى الطرح والجانب ثم نقل
الى ما كان فى طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفى
الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة
بل الة وتابع لفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة
صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من فى قولك سرت
من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير

تعريف الحرف

والبصرة لمعرفة حالهما ولذا لايصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ
ذلك الابتداء قصدًا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم
عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة
وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ~~كون معنى الحرف~~ ذكر المتعلق ليلاحظ
معناه قصدًا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل بالدلالة وهذا هو المراد
بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرًا من ظاهره عدل
عنه الى ما ذكره ايضاحًا واظهارًا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم
والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل
في التعريف لدلالته على الحدث المستقل ولنسبة الغير المستقلة فالمجموع
غير مستقل لابد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف
وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته
على معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان
اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ فقط
مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في الامتحان وصرح
فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه
عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ثم اعلم اي بعد
ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي

تعريف العامل

هو المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان الظاهر الاضمار
لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما
صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت
فهي عين الاول فليس على اطلاقه بل اذا لم يوجد صارف وههنا
وجد كما عرفت هو ما اي شيء لفظا او غيره اوجب بواسطة

بالتنوين

بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها ولا ينتقض التعريف
هنا بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس
بسبب الواسطة كون بالنصب اخر الكلمة فعلا او اسما حقيقيا
او حكميا معربة او مبنية على وجه مخصوص من الاعراب بيان
للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم
في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون
اخر غلامي مكسورًا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل
المراد بالواسطة المعاني الخفية او المشابهة التامة المقتضية
للاعراب على ما سنبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا
لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكر انما
فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكر
العامل في تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي
يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز
فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور
وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل
الصورة ولا يخفى هذا ان لا يصلح له لان معرفة العامل لا يحصل
الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به
في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه
ايضا وفقك الله بمطالعته والمراد بالواسطة مقتضي باكثر الاعراب
فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلي
من الحروف الجارة الزايدة ومثل رب المضاف بالاضافة اللفظية
وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا
للعامل الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطرادا مع كونه

من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصاب
كذا اعترض فى الامتحان على تعريف البيضاوى لحرف الجر ويمكن
ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف
وادخلها فى التقسيم كما يجيئ هذا ومفهوم من كلامه ايضا فى بحث
المجرورات فى الامتحان وهو اى مقتضى الاعراب فى الاسماء حال
من المبتدا والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف
له وهو اظهر تواردا المعانى المختلفة عليها اى كل واحد من الفاعلية
والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من
الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى
الاحاد فالمقتضى فى التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله فانها الخ وقوله
وهى تقتضى الخ لا تواردها لكن اضافه اليها اشارة الى ان اقتضائها
له بسبب تواردها عليها فانها اى المعانى المختلفة امور خفية تستدعى
علامة ثم كل امر منها يستدعى علامة على حدة ظاهرة لكن قد يمنع
من ظهورها مانع فان كان حالا فى اخر الكلمة فتقديرية وان
فى نفسها فمحلية كما يجيئ فى الباب الثالث لتعرف بها مثلا
اذا قلنا ضَرَبَ زيدٌ غلامَ عمرٍو فضرب اوجب كون اخر زيد
مضموما واخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اى
بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية على
غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع
بالثانى واوجب غلام ايضا كون اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود
الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه الغلام بسبب تعلقه به
فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الاسماء وهى المعانى الخفية تقتضى
نصب علاماتها هى الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل

العامل

العامل محصلا موجبا للمعانى وعلاماتها انما هو اعتبار النحويين
واما فى التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة
وجعلها النحويون كانها هى الموجدة على ما هو راى الرضى
وقال الفاضل العصام بل الالة هو اللسان وجعل العامل الة
مبنى على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو
ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه
وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام
والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى
وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفى
الافعال اى مقتضى الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم اى اسم
الفاعل كما سيجيئ التصريح به وهى فى المضارع فقط لا فى سائر
الافعال وانما لم يقل وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى البيان
ثانيا لتحسن المقابلة بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع ان
المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع
كالمجرد المطلق والمتشعب الى غير ذلك او للنظر الى الافراد
فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما فى صورة دخول اللام
عليه فانه ح فعل معنى كما يجيئ لفظا ومعنى واستعمالا اما
الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته اى المضارع له اى لاسم
الفاعل فى الحركات اى فى مطلقها وفى نوعها اولا نحو ناصر وينصر
وعالم ويعلم والسكنات فى عددها وترتيبها وصيغة الجمع
اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال المص واما التعبير بالمفرد
لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى
الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال

لمجرد ويكرم ويدحرج وينبجس وغيرها من المجرد والمزيد

جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان يعنى الجمع فيما
نسب اليه وكونه بمعنى كل الافرادى فى ان يعتبر كل فرد
منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب ومدحرج
ويدحرج مثل بمثالين من الاصليين واما الثانى وهو الشبه
معنى فلقبول كل منهما اى المضارع واسم الفاعل الشيوع والانتشار
بين المعانى والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم
الشايع فى كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما والحمل على
الشيوع بعيد والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اى اسم
الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد
وعند دخول حرف التعريف عليه يختص اتفاقا لحرف التعريف
ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى
مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند
دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة
لاستلزام اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول
عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل فى المعنى
والتحقيق على ما هو راى الجمهور كما سيجئ وانما لم يقل لا حرف
التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد ثم ان
فى اختيار اللام اشارة الى ان الخلاف الجارى فى حرف
التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار فى الموصول ايضا كما صرح
به الفاضل عصام وان المختار عنده مذهب سيبويه كما فى حرف
التعريف نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب
فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا
فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك

المضارع

المضارع عند تجرده عن حروف الاستقبال والحال قدم الاولى
لاختصاصه بخلاف الثانى فانه يوجد فى الاسم ايضا ولان
الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند
التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا تشتد الحاجة
الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال
اليه ارجح لتبادره بخلاف الثانى نحو يضرب وعند دخولهما
اى دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب
وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن
حالية او مقالية وهى حرف الاستقبال فى المضارع وامس
فى الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما الى الحال لاقتضاء
مفهومهما الوقوع واما الثالث وهو الاشبه استعمالا فلوقوع
كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما فى التحقيق فجزء اولى
منها نحو جائنى رجل ضارب او يضرب فانها فى الاول مركبة
والثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة
لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول
لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب فهذه
المشابهة اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضى تطفل
المضارع اى تبعيته للاسم فيما فى شئ هو اى الاسم اصل فيه
وهو اى ذلك الشئ الاعراب والمراد به هنا استعداد الاخر
للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ويقابله
البناء لا اثر العامل كما لا يخفى لما يقتضى تطفل اسم الفاعل
للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هنك المشابهة
بينهما والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس

وَنَظَرُ المص ادقُ وبالقبول احقُ لانها لو كانت كما اعتبروا
لم تكن المشابهة لكل منهما تامة كما اعتبروا فى باب
وجه اشتراط احد الزمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا
لو كان بمعنى المضى لم تكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل فقطت
قوتها او ضعفت فى كلا الجانبين ولانه لا يظهر من هذا
الشبه اثر فى اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود
من هذا الشبه الجمع بين الشيئين فى امر من غير قصد
الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز فى مثله التعاكس كما يظهر
ذلك من تتبّع كلامهم فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا
لن يضرب فلن اوجب كون اخر يضرب مفتوحا بواسطة
المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم
اى بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل
المراد به ما يعم الاصلى وما يلحق به لذكره فى الاقسام ولهذا
اعاده مظهرا ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف
بالقلب وهو اى اللفظى على ضربين سماعى وقياسى فالسماعى
فى الاصطلاح هو الذى يتوقف اعماله بخصوصه على السماع
والمراد به اللغوى فلا دور ويمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية
موضوعها محصور وليس المراد ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة
من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا
بذكر القاعدة الكلية فى عمله كالصفة المشبهة كما سيجيئ وانما
قدم على القياسى عكس ما فى المصباح لسهولة ضبط افراده
المقصود معرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف
افراد القياسى فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسى

تقسيم العامل

ما تتوقف

ما تتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر
لظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم
التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج فى العمل
فى بعض المعمولات الى حرف الجر وهو تمام العامل لا المعمول كما
سيجيئ فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر يحتاج
اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما سيجيئ كما يحتاج اليه
فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية
معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة
قبل وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا
ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر
للاطراد واما تقديم سائر السماعى فللاطراد لحرف الجر وهو
اى السماعى ايضا اى كاللفظى على نوعين عامل فى الاسم وعامل
فى الفعل المضارع والعامل فى الاسم ايضا اى كالسماعى على قسمين
عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى المبتدا والخبر فى
الاصل اى قبل دخول العامل ويسميان بعد دخوله اسما وخبرا
له والعامل فى اسم واحد قدمه لكون معموله واحدا ولكونه
اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على
القياسى للاطراد له حروف تجر اى اسما واحدا سماعيا
ليناسب عاملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصل وللحمل عليه
فى غيره وتسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودهما
فى مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم
او المؤول به او حمل عليه وهى عشرون الباء للالصاق اى لافادة
لصوق امر الى مجروره وهى اما حقيقى نحو به داء ومسكت

الحبل بيدى او مجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا لم يذكر تاؤه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج معا ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الالصاق اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه واكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان المقصد الاصلى بيان العامل لا بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج منه ويكون للابتداء والامر ولذا لم يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن هى للابتداء فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايض عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه فيه انه لا يتمشى فى نحو من التفصيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشى مم اذ مثل زيد افضل من عمرو وفى تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقى راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان المقصود بيان العامل لا استيفاء المعانى قدمها ليناسب معناها فى الجملة والى هى للانتهاء فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى

منتهٍ

منتهٍ ميله وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك مم بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره فى الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا يستحق التقديم على ما عليها وعن هى للبعد لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدمامينى فى شرح التسهيل والمجاوزة اى لتعدية شيئ عن شيئ الى اخر وهى انما يكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان بالوصول بلازمه وال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكروا من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل عصام قدمها لمناسبتها لمن انه قد يجوز استعمالهما فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه عن الغيمة اى بعده عنها ويجوز من بمعنى سقاه من جهة الغيمة قال المولى السرورى يقال خرجت عن البلد اذا لم يرد وعلى هى للاستعلاء اى استعلاء شيئ حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسايط لمناسبتها لعن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من ان يمينى ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت على بنو قشير اى عنى لعمرى الله اعجبنى رضاها واللام هى للتعليل اى لبيان علة الشيئ

ذهنا كضربت للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر
كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل
لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا
وللملك كما ذكره فى الامتحان والتخصيص اى لبيان اختصاص شيء
وارتباطه للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك
نحو وهبت لزيد والاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب
نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن
فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى على لام
الاختصاص كما ذكره الفاضل عصام بل الحصر مبنى على
تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصا بالمسند كما فى التوكل
على الله اما استلزام التكرار او بيان الفرق وفى تخصيص
هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها
قدمها على فى لبساطتها وفى هى للظرف اى ظرفية مدخولها
حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق ومنه قوله
تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل فالتحقيق انها للظرف فيه
على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن
المظروف فى الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض
الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء
يصلح لفى وعلى ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك
وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك
قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة
فى المرفوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر
ابدا بخلاف فى والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد

قدمه

قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا
حتى وهو للغاية نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو نمت البارحة
حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب ورب
هو للتقليل اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل
غالبا للتكثير كما فى مقام المدح والذم نحو رب نائل يلعنه
القران قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء
والتاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل
اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله وكذا لم يكسر ابدا
وواو القسم وتاؤه ولم يذكر بائه لما عرفت من ان مقصوده
بيان العامل لا المعنى وانه داخل فى الالصاق قدمها على
حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما وحاشا هو للاستثناء
اى لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اى هو منزه
عن ضرب عمرو وهو فعل فى الاول كما يشير قدمه على مذ
ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج
عن العاملية بخلافهما ومذ قدمه مع انهم قالوا ان
اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به منيذ وجمعه على
امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه يختص
بالحجازيين على ما صرح به الفاضل عصام على ان قولهم المذكور
غير موثوق به لما قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب
ومنذهما للابتداء اى لابتداء زمان الفعل حال كونهما فى
الزمان الماضى يعنى انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضى
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رايته مذ سنة
كذا ولم تكن فى تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتى

اوعدم رؤيتي كان هذه السنة وامتدّ الى الآن واما اذا
اريد بما بعدهما الزمان الحاصل ولو باعتبار البعض بان
مضى بدل بعضه فمعناها ظرفية لفعلهما مع التساوى كما
اذا قلت مارايته منذ شهرنا او يومنا وكنت فى ذلك اليوم
او الشهر يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا الشهر
او اليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتدّ زمان الفعل
الى ماوراءهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وقد يكونان اسمين
بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا
فهذا البيان استطرادى قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما
عن الجارّيّة اقل بخلاف خلا وعدا وخلا وعدا قدم لتقدّم
الخاءهما للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر يجيئ التفصيل
فى بحث المستثنى قدّمهما على لولا لانها كونها حرف جر مختلف
فيه مع قلتها فى الاستعمال ولولا لامتناع شيئ لوجود غيره فانها
يجر بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد فى بعض اللغات نحو
لولاك لهلك عمر فسيبويه تصرّف فى العامل لئلا يلزم التاويل
فى الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جرّ معنى نزل منزلته
لانه فى الحال واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمر
لوجودك والاخفش تصرّف فى الضمير لان الاشكال جاء من
قبله فهو احق بالتاويل فجعله مستعارا للمرفوع كما فى قولهم ما انا
كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره
وجوبا لكثرتها بالنسبة الى كى قدّمها عليه لان كونها حرف
جرّ وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة
بخلاف ما الاستفهامية وكى فانه يجر به اذا دخل على ما

الاستفهامية

الاستفهامية هو للتعليل نحو كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت ويدل
على كونه حرف جر حذف الف ما كما فى لِمَ وَعَمَّ قال الدماميني
فى شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب
دائما وهو قول الكوفيين والثانى انه حرف جر دائما وهو
قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا
للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ولعلّ هو للترجى فانه
يجر به فى لغة عُقَيْل ولذا اخره بضم العين مصغر ذكره
الدماميني كقوله فَقُلْتُ ادْعُ اُخْرى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ۝ لَعَلَّ
اَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ ۝ ولابدّ اى لا فراق حاصل لهذه الحروف
اى لحروف الجرّ من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لابدّ لظهور
الجارّيّة وكونه شبه مضاف قال الرضيّ يجب صرف مثله عن
الفاعل بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى
بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا
عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما فى قوله
تعالى لا تثريب عليكم اى حاصل عليكم وحكى ابو على عن البغداديين
جواز تعلق الظروف بالمنفى المبنى وفيه نظر لوجوب اعراب
المشابه بالمضاف بلا خلاف فذهب ابن مالك الى ان مثل هذا
معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا
هو فعل او شبهه وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة
بالفعل او معناه والمراد به ما سيذكره من انه كل لفظ يفهم منه
معنى الفعل كاسماء الافعال والظروف ويجيئ تحقيقه الا
الا الزائد بالجر والنصب استثناء من هذه الحروف مهما كفى بالتبرع
مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتدا والواو ورب وحاشا نحو خلا

وعدا ولولا ولعل فان لها بدًّا من المتعلق فانها اى هذه
المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه
اى لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه
اليه ففائدة الزايدة اما التاكيد او تحسين اللفظ او غير
ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل
الزايد فى العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك فى الصورة
والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التاويل ورب اما
على الزائد فللاشتراك فى عدم الافضاء او على غيره للاشتراك
فى افادة المعنى او على من الاستغراقية فى افادة التاكيد
ذهب الى هذا الرمانى وابن طاهر وتبعهما المص وذهب الجمهور
الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة وروى بانه
ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايض قد
يستوفى معموله كما فى مثل رب رجل صالح لقيته فلا حاجة
الى التعدية وان ارادوا المحذوف وهو حصل ومثله كما صرح
به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم
يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل
مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز فى الفصيح كما يق رب رجل صالح
واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت
او واخوه مررت بهما فمجرور الزايد ورب باق على ما كان
عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتدا كما مر او خبرا كما زيد
بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
ومثل رب رجل صالح لقيت اولقيته فمجرورها مفعول فى الثانى
ومبتدا فى الاول او مفعول كما فى مثل زيدا ضربته لكن بتقدير

الناصب

الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور حرف الاستثناء
وهى حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما سيجيء فى بحث
المستثنى فى وجوب النصب ولو محلا فى كلام موجب تام وفى جواز
نصب واختيار البدل ولو محلا فى كلام غير موجب والمستثنى منه
مذكور وغير ذلك مما يذكر فى بحثه ذهب بعض النحاة الى انها
غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المص واستصوبه ابن هشام
وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد
فى العمل للاشتراك فى عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى
التعدية ما ذكره ثم بل معناه جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات
ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على وجه الذى يقتضيه الحرف
وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض
تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء
على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشيء كسائر الحروف
ومجرور لولا ولعل مبتدا مرفوع وما بعده لفظا كما فى الثانى
او تقديرا كما فى الاول خبره فيهما غير متعلقين بشيء ومحولان
فى العمل اما على الزايد او على غيره لما سبق نحو لولاك موجود
لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة
منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اى ما عدا هذه ان كان
الجار فى او ما كان بمعناه كالباء نحو صليت فى المسجد او بالمسجد
هذا على راى ابن الحاجب واما على راى الجمهور فمفعول به غير صريح
اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير فى او على انه مفعول له
لمتعلقه ان كان الجار لاما او ما بمعناه ككيمه نحو ضربت زيدا
للتاديب وكيمه عصيت وهذا كالمفعول فيه فى الاختلاف او على

انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ملغاهما نحو مررت بزيد
وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور اى يسند المتعلق الى
المجرور بواسطة الجار ففى العبارة مسامحة اذ الجار الة ووسيلة
فى افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى
هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من
قبيل المعمول كما حققه فى الامتحان فيكون اى مجموع الجار
والمجرور على ما هو المناسب للسياق فعلى هذا يكون فى قوله
مرفوع المحل تسامح ويجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع
الى المجرور فقط لقربه فح لا تسامح ولا تجوز فيه على انه نائب
الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديم ما عدا هذا اى ما يكون
نايب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت
لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من
قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا يدخله الاجانب
واما نايب الفاعل فكالفاعل كما يجيئ فى بحث المرفوع وقال
العلامة التفتازانى فى شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب
الكشاف ان النايب اذا كان جارا او مجرورا يجوز تقديمه على
عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر فى قوله تعالى اولئك
كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه وقد يحذف
المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتفى به
عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما عاما لكل
الموجودات كالكاين والحاصل والموجود والمستقر متضمنا فى الجار
والمجرور اى مفهوما معنا منهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور
فى الاصطلاح ظرفا مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل الفعل

وعمله



وعمله وضميره واعرابه فيهما اما الاول فظ واما البواقى فبانتقال
كل منها منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقد لا يكون
نحو زيد فى الدار اى حصل او حاصل وان لم يكن كذلك اى ان لم
يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما ولم يحذف متعلقه اى الجار
ولو عاما يسميان ظرفا لغوا اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام
لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شيئ من الامور الثلثة
منه اليهما ولا لهما اعراب فى انفسهما واما الاعراب المحلى فللمجرور
فقط لما سبق نحو زيد فى الدار اى اكل او آكل بقرينة حالية او مقالية
وما حذف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا
بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل
انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا ومررت بزيد ووجد
زيد فى الدار وقد يحذف الجار وهو على نوعين قياسى اى
مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزئى فالقياسى
فى ثلاثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذف فى لاما
بمعناه ان لم يقدر الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل عصام
تقديره ايضا منه قياسا اى قياسى ان كان المفعول فيه ظرف
زمان مبهما كان او محدودا اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه لشبهه او معناه
وان لم يكن ذلك جزء من مفهومها فالحمل عليه والثانى محمول على
الاول لاشتراكهما فى الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت
شهرا او يوما الاول للاول والثانى للثانى او كان ظرف مكان
مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام وهو
اى مدلوله او اسم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه

مطلب حذف الجار

المفعول فيه

بل خارج عنه فهو مبهم فی ذاته یتعین الاسم بذلك الخارج
ومنهم من فسره بالنکرة ورد بانه غیر مانع لدخول نحو
بیت ومسجد فیه مع انه من المحدود وقیل غیر جامع ایضا
لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غیر
ومثل فی عدم التعریف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم
یعتبر له حد ونهایة ویخرج منه المقادیر الممسوحة مع انها
مما یحذف منه فی ویجب ان یستثنی منه مثل جانب ولذا
لم یسلك المص مسلکهما واختار ما هو المرضی عند ابن الحاجب
علی ما ذکره الفاضل عصام ولقد اصاب فی استثناء ما استثنی
وابن الحاجب سکت عنه مع انه لا بد منه کما ذکره الرضی کالجهات
الست وهی امام وقدام وخلف ویمین ویسار وشمال وفوق وتحت
کجلست امامه فان تسمیة المکان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه
انسان او غیره فاذا حول وجهه الی جانب اخر زال عنه اسم
الامام والوجه داخل فی ذلك المکان وقس علیه غیره وکعند
نحو جلست عندك فان تسمیة المکان بعند بوقوعه حول
المخاطب او ما فی حمایته کداره ومملکته اعاد الجار لیتعین
العطف علی الجهات ولا یتوهم العطف علی امام فانه لیس
بصحیح اذ یلزم حینئذ کونه من الجهات الست ولیس کذلك ولدی
بمعنی عند الا انه مختص بالحضرة عطف علیه وکذا غیره
ووسط بسکون السین بمعنی بین قال فی مختار الصحاح کل
موضع یصح فیه بین فهو وسط بالسکون تقول جلست
وسط القوم کما تقول بین القوم وبین وازاء وحذاء
وتلقاء والثلاثة الاخیرة بمعنی الجهة وتطبیقها بالمثل ظاهر

وکالمقادیر

[illegible]

وکالمقادیر الممسوحة ای المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الی
انها نوع اخر من المبهم حتی ظن البعض انها خارجة عنه حیث
قال ان کان مبهما او معدودا نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة
یعرف بالمساحة باثنی عشر الف خطوة وهی امر غیر داخل فیه
ومیل فانه ایضا مقدار من المسافة یعرف بالمساحة باربعة
الاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبرید وهو ایضا مقدار من
المسافة انما یطلق علیه البرد باعتبار کونه مقدرا باثنی عشر
میلا الاجانبا یعنی یحذف فی قیاسا من المکان المبهم الاجانبا
وجهة ووجها کلها بمعنی ووسطا بفتح السین وهو محدود علی
التفسیر الثانی لانه اسم لمعین مما بین طرفی الشیء ومبهم
تفسیر المص لکنه یخرج عن حکمه وخارج الدار وداخل الدار و
جوف البیت والمکان اسم مکان هو فی العرف ظرف مشتق بزیادة
المیم فی اوله لا یکون متلبسا بمعنی الاستقرار بان لا یکون مشتقا
من حدث بمعنی الاستقرار والکون فی مکان مع القرار ولو فی الجملة
نحو المقتل والمضرب فان کلا من القتل والضرب اللذین اشتق
منهما المقتل والمضرب عرض غیر قار الذات فلا یظهر کونهما ظرفا
لمضمونهما فضلا عن کونهما لعاملهما اذ معنی الظرفیة کون الشیء
مستقرا لاخر فلا بد من فی للتنصیص علی الظرفیة وکذا ای کما
یستثنی کل اسم مکان لم یکن بمعنی الاستقرار یستثنی ایضا ان کان
بمعناه ای الاستقرار ولم یکن متعلقه بمعناه نحو مقام ومکان فانه
وان ظهر کونهما ظرفا لمضمونهما لکن لم یظهر کونهما ظرفا لعاملهما مع
انه المقص لعدم کونه بمعنی الاستقرار فلا بد من فی للتنصیص علی
ظرفیتهما له فان هذه المستثنیات لا یجوز حذف فی منها مع کون کل

ای جانبا ووجها وجهة وغیرها

ای الظرف بکثرة الاستعمال حذفت فی منه

منهما بهما اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة
الى شيئ خارج عن المسمّى واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل
هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك
معلوم بالاستقرأ وقد عرفت سرّه في اسم المكان ولعل السر في
مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية بل ظرفيته انما
حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله جانب الدار
ويؤيده قول بعض الكُمّل لا يستثنى عن حكم المبهم ما اضيف الى
محدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار
وجهة الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم
ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه
ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل في
الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلابد من في للتنصيص على
الظرفية لا يقال اكلت جانب الدار او جهة البيت او وجه الخان
او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب زيد
او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى
الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه سواء
كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف في منه
لانه لكونه متضمنا بمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه
فلا حاجة الى ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول
للاول والثاني للثاني وان كان ظرف مكان محدودا وهو ما
ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو
دار وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة
فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت

فلا يجوز

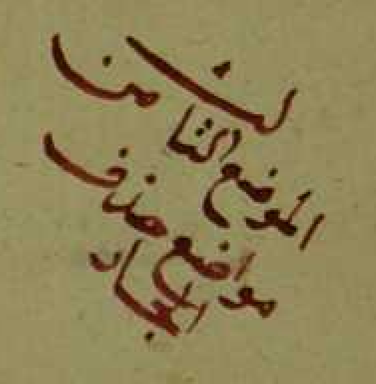
وكلها داخلة في مسماها نحو الحائط والسقف وغيرها

فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
وصفة ولا على المحدود لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا بل
يقال صليت في دار الامام اي من مكان محدود وقع بعد
دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال
بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهته ما بعدها
بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول
به وليس كذلك لمجيئ استعماله بفي على ان مصدرها على فعول
وهو في الاغلب مصدر للازم كالخروج وما قيل ان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول
مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما
يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس عقلا ولا يعد
بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت
البلد والموضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا
اذا كان فعلا اي حدثا لا عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل

المفعول له

المعلل به اي اتحد فاعلهما ومقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما كما في مثال المتن او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر كقعدت عن الحرب
جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد الفاعل
فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يعرفوا
الشاهد فالمقارنة ليست مما لابد منه لوجودها في قصده
وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل
به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت زيدا تاديبا له اي
ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد

لان التاديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتا وقبل التاديب عين
الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل عصام بان هذا
تم بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة
كالشتم والنصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم
الاتحاد فى الفاعل وجئتك اليوم لوعدى بذلك امس لعدم
المقارنة فى الوجود وفى هذين الموضعين اى المفعول فيه والمفعول
له المذكورين اذا حذف الجار ينتصب المجرور اذ لم يكن
نايب الفاعل ويرفع ان كان نايبه يعنى لا يبقى مجرورا لا قياسا
ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوعى فى الاول
وفرضى فى الثانى لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل
والثالث من المواضع الثلاثة أنْ بسكون النون وأنّ بالتشديد
وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا للتخفيف للثقل الحاصل
بالطول لكونهما مع الجملة التى بعدهما فى تقدير الاسم نحو قوله
تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى وقوله تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله والسماعى فيما عدا هذه
الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس ثم اى بعد مواضع
حذف الجار القياس بعد الحذف قياسا او سماعيا فى غير
الاولين من السماعى والثالث من القياسى اى فى الاولين لا يبقى
مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقه الى المجرور فانه يقتضى ظهور
الاعراب المحلى فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول
والظهور وان لم يظهر فى الثالث لمانع اخر منه ثم ان كون القياسى فيه
ذلك ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغى ان
يحمل عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائى فيه الى



انه القياس بعده الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغى
ان لا يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيه ظهر
فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع اخر من بعض
السماعى وهو النصب على المفعولية او الرفع على النيابة ويسمى اى
ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب
المحلى فيه حذفا وايصالا لا وجه التسمية فيه ظ مثال النصب من السماعى
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ومثال الرفع
منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه
ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل
واستتر ومثال النصب من ثالث القياسى مر ومثال
الرفع منه نحو عجب أنْ ضربت او انك ضارب وقد يبقى
المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان
كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند
البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به
ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله لافعلن اى والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين
حال كونهما متلبسين بمعنى واحد بدون العطف والابدال بالتبعية
يحصل نوع مغايرة هذا من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ولو
قال بلا تبعية لكان اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحى بقرينة
المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما
لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل
فى مجروره واستغنى عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء
لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان لاحدهما

لا يغني عن الاخرج فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو
جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف
نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى القلك الى قبره
ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت
ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما
مفعولا فيه على عكس ما يأتي من المثالين قيل لانه يلزم في الاول
لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني
وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما ممتنعان وفيه
انه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به
الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت
يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمر من تفاحه فان الجارين في كل
منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل
الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول
في الاول وبكونه مبتدأ وناشئا من الاول في الثاني فكان الاول
متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف
المثالين الاولين فان الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق
كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من
كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن
تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وقول
الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان المعنى الاول في
الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول
في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح
مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصرة عن افادة

هذا

[margin note:] على طريقة قولك اكلت من بستانك من العنب اي
الاكل المبتدأ من البستان ابتداء من العنب فلا يكون
مما يمنع اعني تعلق حرفي جر بمعنى واحد بلا اتباع
نحو قولك مررت بزيد بعمرو

هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد
المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت
من تفاحه من ثمر مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن
التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان
معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما
من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل
بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا والعامل في اسمين يعني المبتدا
والخبر في الاصل على قسمين ايضا اي كالعامل في اسم قسم
منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه
القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار القلة ستة
منها تسمى حروفا والاحسن الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه
على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان هذه الحروف مفهوما كليا
وهو مشابه الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد ذهنية كثيرة
تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها
تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي لكونها على ثلاثة احرف
فصاعدا اي لكونها منقسمة الى الثلاثي كأن وأن وليت و
الرباعي كلعل وكأن والخماسي كلكن ولفتح اواخرها اي لبنائها
على الفتح ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا ووجود معنى الفعل
وهو الحدث في كل منها مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك
والتمني والترجي ولملازمتها الاسماء وبالمتعدي خاصة في دخولها
على الاسمين ولهذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها
وهو عمل فرعي له تنبيها على فرعيتها له في العمل وزيفه الرضي بانه
مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لا يعمل به

[margin heading, red:] مطلب الحروف المشبهة بالفعل

[margin note:] اي كما ان العامل في الاسم ايضا على قسمين
عامل في اسم واحد وعامل في اسمين
اعني المبتدا والخبر كذلك هذا العامل

فيهما والجواب لمشابهته به لا لنفي الجنس لان في التاكيد
وملازمة الاسماء جعل مساويا لها في العمل لعدم عملها
الفرعي وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعي
مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس لا المشبهة بليس ولم يعكس
لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية
ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم
ح مزية الفرع اعني لا على الاصل اعني ان وحمل ما عليها
هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل عصام وقال
الرضي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع
الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف ما اقتضاه وذا غاية في العمل
فاعطي ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل عصام
في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدي
اقتبست اولا ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك
بين جميع الافعال من عمل الرفع إنَّ وأنَّ هما للتحقيق اي لتقرير
مضمون الجملة بلا تغير في الاول وبه في الثاني كما يجيء وكان
حرف براسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو
للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو
كان زيدا اسد او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم وقال
الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر ح عبارة عن الاسم
فلا يجوز تشبيه الشيء بنفسه لجيب بان التقدير كانك شخص
قائم او تقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد
انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل عصام دليل الزجاجي
قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب

فلا يصح

فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد
ينافيه ذكر ادات التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا
بشرط غير موجود هنا والمصنف كابن الحاجب لم يتعرض لكونه
للشك متابعة للجمهور او حملا له على التوسيع ولكن ايض مفرد عند
البصريين لما مر هو للاستدراك اي لدفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم فعاشبهها بالاستثناء ومن ثم قدر اداة الاستثناء
في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا
ايضا جائك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك
لكن عمروا لم يجئ ذكره الرضي وفي القاموس استدرك الشيء
بالشيء حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك
المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق
نقيضه فطلبه افادته بما بعده ذكره الفاضل عصام وفسر
الفاضل الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم
ورده الفاضل عصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب
ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو جاءني
زيد حاضر لكن عمروا غائب او لفظا ايضا لجاءني زيد لكن عمروا
لم يجئ وليت هي للتمني اي لانشاءه وهو ما لا طمع فيه او ما فيه
عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن
الغير المرجو كقوله منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به ولعل هو
للترجي اي لانشائه هو ارتقاب شيء لا شوق لحصوله فيدخل فيه
الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق
وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة كذا قال

الرضى ورضى به المص على ما هو الظ او اكتفى بما هو الغالب
حيث لم يتعرض للثانى بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب
كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجى
او الاشفاق قال المحقق الحقانى العلامة التفتازانى فى شرح
الكشاف هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون
من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضى ان لعل اذا
وقعت فى كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه
وهو الحق لان الاصل فى الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية
وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة فى القران قد تكون للاطماع
وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى انها
للاطماع فى محل التحقيق والتعبير عن المتحقق بطريق الاطماع اما ليدل
على انه لا خلف فى اطماع الكرماء او ليكون على ذاب كلام العظماء
او لينبه العباد على ان لا يتكلموا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان
ورده الرضى بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان
فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل عصام بان المتفرع احد الامرين
ويحتمل انه خشى وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازانى قال لما
كان ما بعد لعل الاطماعية قطعى الحصول وما قبلها مما يناسب
ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها
زعم ابن الانبارى وجمع من ائمة العربية لعل قد يكون بمعنى
كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجى سواء كان اطماعا
مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون
ورده المص يعنى صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا
فى بيان معناها الحقيقى على الترجى والاشفاق وبان عدم صلاحها

لمجرد

لمجرد معنى الغلبة والفرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك
تقول دخلت على المريض كما عوده واخذت الماء كى اشربه ولا
يصلح لعل وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابو على
وردهما بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة
قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل عصام
بانه يصح حمله على القرب فى المنظر فالمعنى اى شيء يجعلك
داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها فى نظرك فيكون فائدة
هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء
للاستفهام نحو لعل زيد قائم بمعنى هل زيد قائم ولا
يتقدم معمولها اى هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة
فى غير ان وان واما فيها فلانها حروف موصول كان المصدرية ومدخولها
صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها
كالجزء الاخير وقيل لضعفها فى العمل لكونه بالمشابهة وهذا
غير ملائم لما ذكره الرضى والفاضل عصام فى وجه العمل فافهم
ولها صدر الكلام وجوبا اى الكلام الذى دخلت هى عليه
مقصودا لذاته كان زيدا قائم او لا كقال زيد ان عمروا
قائم ليعلم من اول الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام
تاكيدى او تشبيهى ام غيرهما واما قول الفاضل عصام فى
وجه وجوب صدارة ان ان الجملة فى المثال فاعل لمضمونها
لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد
والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه غير ان المفتوحة
ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر
لها الذى هو المقص افاد بقوله فلا تقع فى الصدر اى صدر الكلام

اصلا اى لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار فى
حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه جزء منه كما فى مثل
عندى انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن
الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع
المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا اخر وظرفا لخبرها
وتلحقها اى الحروف المذكورة ما الكافة فتلغى اى تبطل عملها
وتدخل على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها
اذ لا يلزم كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد
ونحو انما زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد
بل تؤكده وان المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها والتسمية
باعتبار الكون قال الفاضل عصام والاضافة ليست لادنى ملابسة
بل حقيقة عرفية فى حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف
الى الاسم اما فى الخبر المشتق فظ نحو اعجبنى انّ زيدًا قائم اى
قيامه واما فى الجامد فبالحاق ياء المصدرية نحو اعجبنى ان زيدا
انسان اى انسانيته كذا فى الرضى وقال الفاضل عصام هذا
ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من
صيغته مصدر ان يضاف احدهما الى الاخر وهو الى الاسم
كما فى قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقاههم
وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل
بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك
على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك
مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه ومن ثمه اى من
اجل علم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر فى موضع الجملة

الا ولى



والاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله والفتح فى موضع
المفرد فكسرت ان اى مادتها هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ
منه كما تقرر فى محله قال الفاضل عصام فى الابتداء اى حال
كونها فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان كان استينافيا نحو قوله
تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر
نحو ان زيدا قائم وفى جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة
خلافا للكوفيين والمبرد واذا لم يكن فى خبرها اللام فانهم
يجوزون الفتح فيه لتاويلهم بالمفرد واستبعده الرضى بانه
لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به نحو والله ان
زيدا قائم وفى الصلة لانها لا تكون الا جملة كما يجئ نحو قوله
تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفى
الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن
اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ما مولى انك قائم كما تكسر نحو
العلم انه حسن نحو زيد انه قائم وفى جملة دخلت فيها على
خبرها اى ان لام الابتداء لانها لتاكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون
موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبر باللام وتفتح كما سيجئ نحو
علمت ان زيدا لقائم وحال كونها بعد القول العرى عن الظن
لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف فى مضمونها
مع انها مفعولة لان مفعوليتها انما هو باعتبار لفظها فهى بالقياس
الى معناها باقية على حالها ولا يدخل فى قوله مفعولة لان مفعوليتها
انما هى باعتبار معناها وانما قال العرى عن الظن اذ لو لم يعر
عنه لكان فى حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل اذ الله واحد
وبعد حتى الابتدائية التى يبتدأ بها الكلام قبلها لان العاطفة

انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم
حقيقة او حكما فتفتح بعدهما نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقول
وجه الكسر هنا ظ وبعد حروف التصديق مثل نعم وبلى
وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال ازيد قائم او ازيد
قائم وبعد حروف الافتتاح اى حروف يبتدأ بها الكلام وهى
الا واما وقد تقلب همزتها هاء وعينا وقد يحذف الالف
فى الاحوال الثلث ذكره الفاضل عصام فيكون الجمع بملاحظة
فروعها والا فالظاهر حرفى الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم من
وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهو
لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة وفتحت ان حال كونها
فاعلة مع جملتها والنائبة اما داخلة فيها لكونها فى حكمها لا
للخبرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل عصام وفى المفعوله نظرا
الى اصلها نحو بلغنى انك قائم ومفعولة معها نحو علمت
ان زيدا قائم اى قيامه ومبتدأة نحو عندى انك قائم ومضافا
اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس لوجوب كون كل منها
مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه
مفرد معنى فاذا دخلت ان تفتح لا محالة وحال كونها بعد
لو قدمها لبساطتها لانه اى ما بعدها فاعل المحذوف لا مبتدا
كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط
على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا كذا فى الجامى
والصواب قمت بالخطاب لوجوب كون خبرها فعلا ولو
مشتقا ليكون كالعوض عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر
قيامه مقامه كذا فى الامتحان وغيره فى بحث حروف الشرط والجواب

بان الخبر

بان الخبر فى الحقيقة جامد محذوف وقائم صفة ليس بصواب لانه
مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر
ح اذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لانه
كما لا يخفى اى لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعميم لتخصيص
لا يساعده قوله لانه اى ما بعدها مبتدا لا فاعل كما زعمه الكسائى
والفراء اى لولا وجوده ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتدا
للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك
موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية اى المنسوبة الى الوقت
بدلا لنيابتها الى الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى ورضى به
الفاضل عصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الكلام مستقل ليعمل فيها
لانه اى ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية توقيتية او لا وكذا
اظهر وانما قيد بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها
لحصول المصدرية بان كما لا يخفى بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه
ونعم الاسم ايض عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا فى الدنيا
ما الدنيا باقية قال الرضى وهو الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ما
ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله الرضى ان صلتها ماض
مثبت او منفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الاغلب بمعنى
مدة ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها
وبعد حروف الجر نحو عجبت من انك قائم للزوم كون ما بعدها
مفردا وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع لانها
لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول
ومولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه
الفتح بعدها او احترز عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها

كلام السكاكى فى بحث العطف وكلام العلامة المزبور فيه
التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الاول لا يشترط العطف
بحتى الذى ذكر فى محله لا يتحقق فى الجملة على انه لو تم الثانى
لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم نحو عرفت امورك
حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسمين لدخول الحرفين
فى حروف الجر لانهما يكونان مبتدأتين وان مع جملتها
خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه
لا يكون الا مفردًا فتامل نحو ما رايته مذ انك قائم وحيث
جاز التقديران اى تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير
كونها معها مفردًا والمراد بالجواز ما يجامع ترجح احد الطرفين
لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل عصام جاز الامران
اى الكسر والفتح كالتى وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجات
نحو من يكرمنى فانى اكرمه واذا انى اكرمه فان كسرت وهو
الارجح لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير
وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت فان مع جملتها مبتدا محذوف
الخبر على وفق ما ذكره الرضى وقال العلامة عصام فيه ان
تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال
ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو رفع الالتباس
يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه
فيكون المحذوف مبتدا غير اسم عين ورده الفاضل عصام بانه
يستلزم الحذف قبل الحاجة وان لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد
الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يليق ان ضربتنى
فجزاؤك انى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك وتخفف

المكسورة

والتقدير بدا اى ابتداء اول ملاقاتى بك ه

المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزم حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة
لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان
النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب
لان الفرق بالعمل لا يحصل فى التقديرى والمحلى واما فى اللفظى
فللاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حروف النفى كان
زيدا لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح وان
مالكُ كانتْ كرامَ المعادنِ وتمنع عند وجودها صرح به
الفاضل عصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب
سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق
لجامعتها بفعل غير فعل المبتدا على ما هو مذهب الكوفيين وسيجئ
نحو قوله شلّتْ يمينكَ انْ قتلتَ لمسلمًا ولعدم التعليق
بها فى باب علمت كما فى المثال الاتى فافهم فى خبرها لفظا ومعنى
لفظا او معنى اى المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها
ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اى ابطال
عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الاخر كما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرحه ودخولها مبتدا خبره
على فعل من افعال المبتدا والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذى هو الدخول
عليها بان تدخل على ما يقتضيها والكوفيون يعممون ويمكن
عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء
على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه
لا يدخل على الاسم اصلا ولم يجعله عطفا على الغائها مع القرب

مخففة ان المكسورة

والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف
لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه كالمعدوم كذا في
الامتحان نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن
الكاذبين ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخل عليها
ان المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا
الا انه المكسورة معنى نحو ان كان زيد لقائما ان زيد لقائم
صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب
علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو
دخلت على اوله مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما ونصب
اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار
كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فتعمل اي المفتوحة المخففة في ضمير
شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة
جوازا ولم يوجد عملها في ظاهر فقدر في مقدر وجوبا لئلا
يلزم ترجيح الاضعف ويلزم ان يكون قبلها فعل من افعال
القلوب حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها
اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل
قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتي
من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في
الدفع الى التعسف بحمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة
في التحقيق وهي وان لم يقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها
بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن يحتمل المخففة باعتبار
اجرائها مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار
عدمه بعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اي انه وتدخل

مطلب تخفيف المفتوحة

اي يجوز

اي يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال المبتدا اولا متصرفا
اولا شرطا او دعاء اولا اي يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر
جملة فعلية مطلقا كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية
انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز
كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في
المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم ويلزمها مع الفعل المتصرف
غير الشرط والدعاء اي دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة
الامثلة حرف النفي لا وما ولن ولم ولما وان نحو علمت ان لا
تقوم بالرفع اي انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى ايحسب
ان لم يره احد وظننت ان لما تقم وعلمت ان تقوم او السين
نحو قوله تعالى نحو علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو علمت
ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة
وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع
بينها وبين فعلها لانها مع ما بعدها بتاويل المصدر والفصل بها ينافيه
الا بلا ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها فانها
لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال
فلا يحصل الفرق بها بالعمل فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا
فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبة
والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق ح ما كان قبلها من فعل التحقيق
الظن في الجملة فافهم ولو كان اي الفعل الداخلة هي عليه غير متصرف
او شرطا او دعاء لا يحتاج الى هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس

يعني سين لا قرة

بالناصبة لانها مع مدخولها فى حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف
والشرط والدعاء لايؤول بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى
ان يكون قد اقترب اجلهم مثال لغير المتصرف وقوله تعالى
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله
والخامسة ان غضب الله عليها مثال الدعاء وتخفف كأنّ

تفسير مفعول به هم ان غضب الله

فتلغى اى يبطل عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض المشابهة
بانتفاء فتح الاخر نحو كأنْ ثدياه حقان صايره وصدر مشرق

مطلب وتخفف كأنّ

النحر على ما فى الرضى ووجه مشرق النحر على ما فى شرح التسهيل
ونحو مشرق اللون على ما فى شرح لب الالباب ولو اعملت على
الغير الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير
الشأن لعدم الداعى اليه كما كان فى المفتوحة المخففة ولذا لم
يذكروه وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر
الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شأن ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها
اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به
الرضى مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل كاد قد وردت
الاظعان وتخفف لكنّ فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة

مطلب تخفف لكنّ

بانتفاء فتح الاخر ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
بخلاف سائر المخففات فان ليس لها ما اجريت هى عليه نحو
ما جاءنى زيد ولكن عمرو حاضر الواو لعطف الجملة على الجملة او
للاعتراض ويجوز اى حين التخفيف والالغاء دخولهما اى
المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل نحو كان قام
زيد لانه مما لا بد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد ولكن قعد
والسابع من الاحرف الثمانية التى منصوبها قبل مرفوعها الا

الواقع

الواقع فى المستثنى المنقطع لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح
بل العامل الفعل وشبهه او معناه على راى البصريين وهو الذى
لم يخرج على بناء المجهول من متعدد لمعلوميته عدم دخول مدلوله
فى المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك
جائنى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج
يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها باتفاق
المتاخرين فيقدر له الخبر فى الاغلب نحو جائنى القوم
الا حمارا لم يجئ وقد يظهر والثامن من الثمانية لا الكائنة
لنفى الجنس اى تنفى الحكم عنه وذكره فى الامتحان فالاضافة
لادنى ملابسة وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة لامتناع
تاثيره فى المعرفة لعدم الجنسية مضافا او مشبهة بها لانها
لو كانت معرفة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما سيجئ
غير مفصولة عنها اى لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل
مثال المضافة نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر
على ما هو الظ قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفى
الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا بجعله
مستقرا ليظهر عمل الرفع فى خبرها ايض ويحتمل ان يكون
خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا
ايضا ومثال المشبهة لا عشرين درهما لك والقسم الثانى
وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان

مطلب ما ولا المشبهتان بليس

بليس فى كونهما للنفى لكن مشابهة ما اكثر لانها للنفى الحال
كليس بخلاف لا فانها للنفى المطلق اولنفى الاستقبال والدخول
اى دخولهما على المبتدا والخبر قال الفاضل عصام ومن قال

من وجوه مشابهته ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يرده
ما قالوا ان الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما
واعتبر مشابهته بليس وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين
اسمهما بان زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافلة
موكدة عند الكوفيين والا فنفي النفي اثبات وفي هذا اختيار
لما نقله الفاضل عصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعى
في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في الاولى منها
فيها لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث لم
يذكروها في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في عمل
لا لانفهامها والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن
الغير ان ان لا تزاد مع لا في استعمال فليس بوجه وجيه لان
شرط عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان
على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ولذا ما ارتضيته
ولا بخبرهما مطلقا خلافا للبعض فيه وللاخر في الظرف قياسا
على ان ولا بغيرهما اى ان والخبر كمعمول الخبر وان لا ينتقض النفي
اى نفي الخبر لا نفي البدل نحو ما زيد شيئا الا شيئ اذ انتقاضه
لا يصير عملهما لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالا فيه
بها لانه لو انتقض بغير بمعناها لا يبطل عملهما بل يعملان
فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر قاله
الفاضل عصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب
الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بليس بمعناها فانها مثلها في
ابطال العمل واقول ترك لندرته وشرط في لا معهما اى مع عدم
الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لانها لكونها اضعف

عملا

عا لانها يعملان بسبب انها بمعنى ليس وهو النفي فلما انتقض النفي بالا يبطل عملها بخلاف ليس فانه يقال ليس زيد الا منطلقا لان سبب عمله انه فعل لا انه للنفي فاذا انتقض عنه بالا لا يبقى سبب عمله وهو كونه فعلا مغني الالفاظ

عملا من ما لا يعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف
ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس وقد
عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها في عدم العمل الا
فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفي
الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليه
عند عدم القرينة الصادقة واما عندهما كلا رجل بل رجلان
فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا
وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعملا اى ما ولا لضعفها
في العمل لا مع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرهما
نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيد
عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي هو العمدة في
المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء
نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل
بزيد ولا يتقدم معمولها عليهما لما مر والعامل في الفعل المضارع

مطلب العامل في الفعل المضارع

من السماعي على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار في الفعل
والرافع معنوى كما يجيئ فالناصب اربعة احرف بالاستقراء
أنْ لمناسبتها بان في المادة لاسيما عند التخفيف وفي كون
الجملة معها في تاويل المصدر وهي اصل في هذا النوع واخواتها
محمولة عليها لمناسبتها لها في الاستقبال وفي المصدرية احتراز
عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما
لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى
واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة ولن
اصله لا كما عند الفراء بدل الالف في احدهما نونا وفي

الاخر فيما ولان عند الخليل كما يشن فى اى شيئى وفرد
براسه عند سيبويه وهو الظ اذ لا وجه لرده الى اصل ولو
رده فالظ ما خطر بالبال ان اصله لا لحق بالنون
الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا قاله عصا هى للنفى المؤكد
فى الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح
الارض حتى يأذن لى ابى لان حتى للانتهاء وهو يناقض
التابيد قاله الفاضل عصا ولا يكون الفعل معها دعاء
اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف النفى ويجوز تقديم معمول
معمولها عليها وكى هى للسببية اى سببية ما قبلها لما
بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن
او مسببية كل منهما للاخر بالاعتبارين نحو اسلمت كى ادخل
الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله كى لتقضى
رقية ما وعدتنى فاللام بدل وان تاخرت كما فى قوله تعالى
لكى لا تاسوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تاكيد فى الصورتين
وقد يذكر بعدها ان نحو كى ان تقوم فقيل هى زائدة وقيل
بدل منها ويدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا و
قد يدخل عليه ما فيفال كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة
وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضربته ولا يتقدم معمول
معمولها عليها ذكره الفاضل عصام واجازه الكسائى على ما
الرضى واذن عند سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها
وكتبها بالنون مطلقا مبنى على ما نقل عن المازنى انه
لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند
المصنفين وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها

بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف
اذ العمل يميزها عنها فمبنى على ما نقل عن المبرد انه يجوز
الوقف عليها بالالف والنون لخرها عن كى على عكس ما
فى الكافية لطول بحثها والاشتراط ما عملها بشروط بخلاف
كى هى للشرط والجزاء فى الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال
اتيك فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عمله
وجوبا او جزاء مرادا به الامكان ان يكون فعله المدخول عليه
مستقبلا لا حالا اذ الغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء
والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا
يعمل الا على حال اغلب واقوى وقيد بالغالب اذ قد يجرد
عن الشرط لقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكونان
فى الماضى كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما فى
قول من قال لكونها جوابا او جزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال
غير معتمد اصلا او كاملا على ما قبله اى فعله غير متعلق بما قبله
ليسلم من المعارض وان يفصل بينه وبين معموله بغير القسم
والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما نحو اذن والله
او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يمنع
هذه فى اخواته وان اريد به الحال او اعتمد فعله على ما قبله اعتمادا
كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا لقسم او شرط قبله فانهم
حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء فى هذه الثلاثة لفصله بغير ما
ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول فلعدم كونه على حاله الاغلب
وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثانى فلضعفه ومغلوبيته
بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو

لضعفه لايعمل فى الباقى ولو حكمًا فيعلم منه عدم عمله فى السابق
حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل عصام بان
ما ذكره ينتقض بنحو اكرمك اذن فلم لم يعمل مع اجتماع
الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن
اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد
به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال قلت جئتك
مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو
ان تاتنى اذن اكرمك بالجزم ونحو اذن زيدًا تضرب
بالرفع قال الفاضل عصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن
جزاء له فى الكلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجواب فانه
جواب لمن لا يرضى بالاسلام وبيان الجزاء اسلامه واما اذا اعتمد
اعتمادًا ناقصًا كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان
تاتنى اتك فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على
ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء
على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد
الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز اضمار ان قد
خص خاصته او حال كونه مخصوصًا من بين النواصب بجواز
الاضمار لما مر انه اصل فى هذا النوع فينتصب المضارع به
اى بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان
العدول عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد
تحولها من العطف الى السببية لان تغير اللفظ يدل على تغير
المعنى وان يكون قبلها مانع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرًا
وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين

الشرطين

مطلب اضمار ان

الشرطين وهو اما امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك
زيارة فاكرامى منى رعاية لكون الفاء عاطفة فى الاصل
هذا على ما هو المشهور وقال الرضى التقدير زرنى فاكرامى
ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو
لا يكون الا جملة والفاء السببية لا تكون لعطف المفرد
على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف
لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التى بسببها يتهيأ للابتداء
لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان
كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان
تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه فى
تقدير المفرد عندهم نظرا الى المال لان معنى قولنا زرنى
فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل عصام
اعلم ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى يجزم بعد سقوط
الفاء فتقول فى زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا
يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن
او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب
منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا
تؤاخذنى فاهلك والحق الكسائى بالامر الدعاء على لفظ الخبر
نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو
عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر الاسد الاسد فتنجوا
ووافقه ابن جنى فى مثل نزال لانه فى حكم الامر فى الاطراد
ولم يرض به الجمهور لما سيجئ او نفى وهو فى حكم الانشاء فى
استدعاء جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان

مطلب الجازم

فتحديث منا ويلحق به ما جرى مجراه نحو فلما تأتيني فتكرمني
فلو ولو لا للتحضيض لاستلزامه نفي نحو لو لا انزل عليه ملك
فيكون معه نذيرا او تمنى نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاقا مني بالنصب او عرض نحو الا تنزل
عندنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير
مني او استفهام نحو اعندك ماء فاشربه اي اهل يكون ماء فشرب
مني ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط المواضع
التي تضمر فيها ان اكتفى في التمثيل الذي هو اصل الانشاء
واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دأبه في
هذه الرسالة والجازم خمسة عشر كلمة اربعة منها حروف
تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما هما لنفي الماضي بعد قلبهما
المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى ولام
الامر احترازا عن لام الخبر والابتداء ولا للنهي هما للطلب
اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او استواء فيدخل
لام الدعاء والالتماس ولا هما وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته
بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى مدخوله وواحد
عشر منها لفظا او تقديرا تجزم فعلين ان كانا مضارعين
وان كانا ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا في
احدهما تسمى كلم المجازات اي الجزاء على ما في القاموس فالمعنى
كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس
فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل عصام وهي ان هي
للشرط سمي به لانه شرط لتحقيق الثاني والجزاء مجاز بطريق

التشبيه

التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
لاقتضائه اياهما وجعلهما كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام
اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان
لمناسبتها اياه في الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهي كافة
عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود
والعدم في الابهام ويحسن تضمنها معناه واين يجزم بها
وبدونها وهي ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها
ليثبت الجزم بها بطريق الاولى وانى كل من هذه الثلاثة
للمكان واذما قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته
الا سيبويه واصحابنا وهو حرف عنده غير مركبة من كلمتين
بل هي فعلى كانى مبهما فعلى وقال المبرد هي اذ للظرفية كفتها
الحاق ما عن طلب الاضافة وهيئتها للشرط كما هيئا
حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل عصام
والمص اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذا ما لا يجزم
بلا ما الا على قلة لقلة مناسبتها لان في الاحتمال اذ هو للقطع
المنافي للابهام الا انه لما احتمل في الامر المقطوع ان يقع على
خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها معنى
ان والجزم بها وقوي مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث
ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل
الابهام كل من هذه الثلاثة للزمان ومهما بمعنى ما لا متى ولذا
لم يذكره معه قال بعض الكمل اصله ما الحق باخره ما الزائدة
لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين
وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل

بحث العامل القياسي

عصام وكان للميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه
سور القضية الكلية مثلهما وما في التسهيل انه قد يجيئ ظرف
زمان ومنه قوله تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف
ولا افتقارا ومن واى مع ما وبدونها الماامر ويجوز اضمار
ان خاصة لاصالتها في هذا النوع فيجزم المضارع بها اى بان المضمرة
بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو زرني اكرمك اى ان
تزرني اكرمك فان المطلوب زرني الزيادة وفائدتها الاكرام
وهي تصلح للسببية له وقصد اداؤها فقدان مع الفعل الماخوذ
من زرني فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد
الاسد تنج وبعد اسم فعل نزال قاتلك وبعد الدعاء على
لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب
بعدهما عند الجمهور لان معنى الامر كاف في الجزم بخلاف النصب
فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده
دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى
الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في ان المضمر غير النفي فانه
خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعي
اراد ان يشرع في القياسي فقال والعامل القياسي ما
لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماعي بل يمكن ان يذكر
في بيان عمله قاعدة كلية اى قضية كلية يعرف منها احكام
جزئيات موضوعها بان يكون ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى
وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افراده في عدد
بخلاف السماعي كما عرفت ولا يضره اى كونه قياسيا اختصاصه
ببعض الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة

واسم الفعل

واسم الفعل ومثال عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم
والتعجب وعسى وليس وفي معموله بالتقدم والفصل كما في
فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما في فعل اللازم
ومثل الالغاء كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في
فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في افعال الناقصة
ومثل عدمه كما في افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان
اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع واما المتوقف
عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعية كما جعلوا
على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتبعون
كثيرا كما ستقف نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد
موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة
بحسب الزيادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة بحسب المادة
ايضا وهو تسعة الاول الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا
متصرفا او لا فعل قلب او لا يرفع معمولا واحدا يسمى فاعلا
او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا
فلا يكون ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات
كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك
لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به
بدون حرف الجر كما سيصرح به ويجوز تقديم منصوبه عليه
لقوته في العمل وما يجيئ من عدم جواز التقديم فكالاستثناء
وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قد
يكون مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه اى فهم مدلوله
بغير ما وقع عليه الفعل اى بلا مدلول مفعول به صريح

مطلب افعال المدح والذم

نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر
لعدم الاقتضاء بدونها فمنه اى اللازم افعال المدح والذم
لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر
على ما ادعاه الفاضل عصام او مشهورة بهذا اللقب على
ما قاله الفاضل الجامى ولما كان وضعها له معلوما
من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا
معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة
بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد ولما
كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها
بعضهم من السماعى قال فمنه اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للرد
وهى اى افعال المدح والذم مبتدا خبره نعم وما عطف
عليه الكائنة للمدح اى لانشائه وقيل فى مثله حال والعامل
معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى الاحكام المبتدا ورد
بان الخبر المجموع وقال المص وايضا لم نر من ذهب الى جوازها
من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزها
من المبتدا وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم
مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا وللمدح حالا من فاعل الظرف
او العكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة للذم وهما
اصلان فى الباب فلذا قدمهما وشرطهما من حيث العمل
ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهنى فيكون
اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى
النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضى بان

علامته

علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل
زيد وقال الفاضل عصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة
اذ يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او فى ضمن فرد
ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح او المذموم
بمنزلة الجنس من حيث هو هو او فى ضمن ما او جميع الافراد
وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل
ما يجمعه الجنس او كل من افراده الى المناقب او المثالات وباعتبار
انه الجنس فى ضمن اى فرد منه العقل اذ لا فرد له الا اياه
فاى فرد فرض فهو هو واختار المص هذا لان كلا من لام
الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام
فلا يلايم المقام او مضافا اليه اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة
ولو اريد هذا فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا فى حكم
المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء اى مفسرا بنكرة منصوبة
على التميز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر
المخصوص ثم العامل فى التميز المضمر لا نعم لانه لابهامه فى
حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة
ولذا ذكره فى موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه يتعين
بعد الابهام فلا بد ان يذكره بعده على ما هو الغالب وهذه
الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخولها فافهم وبما
اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا
زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التميز لا بعد الفاعل فلا
حاجة الى ما ذكره الفاضل عصام من ان المراد ذكره بعده ولو

بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل المعهود الذى هو
الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المباد منه الذات
بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة
هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المفرد المذكر
لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق
له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجود الاتحاد بين
المفسر والمفسر ولم يظهر باثبات اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر
بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعليه الاتحاد لا الوصف
المذكور للحكم وهو المطابقة بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد
احسن فى العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم
وهو اى المخصوص مبتدا وما قبله خبره مقدما عليه او خبر
محذوف هو وهو مثلا مستانف عما قيل من هو فعلى هذا يكون
جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل
فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد ونعم
غلاما الرجل الزيدان مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة
والمخصوص مطابق له فى التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم
فرس غلام الرجل هذا قيل العايد اللام اما باعتبار العهدية
او لاشتمال مدخولها على المبتدا ورده المص بانه لا يتمشى فى
المضمر المميز الذى هو مبهم غير عايد الى شىء واجاب عنه بعض
بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان فى حكم
اللام فيكون رابطا وقال الفاضل عصام الرابط ادعاء كون
الفاعل غير المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان الفاعل

مضمرا

مطلب وقد يحذف المخصوص

مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له فى الافراد وهذا الضمير
لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلافه فيهما كالمخصوص
كما مر مثالهما لان الابهام فى المفرد المذكر اكثر مما يدل على
العدد والتانيث وابهام الفعل مقصود فى الباب وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد
اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره عليه السلام وقد يتقدم
اى المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل فى المبتدا التقديم وتاخيره
فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه
مبتدا كما لا يخفى ولذا اختاره المص نحو الزيدون نعم الرجال
وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار
قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو مثل بئس فى افادة
الذم والشرايط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين
كذبوا امم مثلهم وحبذا يقال حب كظرف اى صار حبيبا
الكائنة للمدح وفاعله ذا من اسماء الاشارة التى هى من المبهمات
لما عرفت ان الغرض فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه
رد لمن زعم فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه
فعل لان شدة الامتزاج جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل
لتقدمه على الاسم وازال اسميته ولا يتغير حبذا بان يتغير
فاعله او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذى
هو احدها لجريه مجرى الامثلة كذا ذكره المص قال بعض الكمل
لان المفرد المذكر ادل على الابهام فلا يقال حبذان الزيدان ولا
حب اولاء الزيدون ولا حبت هند بل حبذا فى الكل ويذكر
بعده اى حبذا او فاعله او ذا المخصوص بعدية غالبة كمخصوص نعم

بحث المتعدي

وبئس على ما ذكر المص او بعديته مطلقة فلا يجوز تقديمه على
حبذا راسا على ما ذكره الفاضل عصام واعرابه اى مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم فى ان رفعه على الابتداء لا على
الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما
لزعم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه
على الفعل فصار مبتدا وجه الرد فوت الغرض كما فى
الزعم السابق نحو حبذا زيد والمتعدى ما فعل لا يتم
فهمه اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول
المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما
لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما
لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعلقه على متعلق لرد
الرضى بانه يدخل مثل قرب وبعد مما له معنى نسبى لانه
لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم واذا
اجاب عنه الفاضل عصام بان المراد بما يتوقف تعقله على
متعلق ما اعتبر فى مفهومه مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة
بل اعتبر فيه ما يقتضى متعلقا اجمالا فعلا يدخل لان
هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر ولجب فيه
وهو اى المتعدى على ثلاثة اضرب الاول متعد الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمروا ويجوز حذف مفعوله بقرينة
لو منويا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه
وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو
فلان ياكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب والثانى متعد
الى مفعولين وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول منها

ماكان

نسبة تقتضى ذكر متعلقه بخصوصه وفى مفهومه ص

نحو فلان يعطى وانما يتعلق ذلك الحذف لافادة المبالغة والتاكيد ايذانا بانه صحيح على الاطلاق نعم ... ضنوده

مبحث افعال القلوب

ماكان مفعوله الثانى مباينا للاول اى لا يصدق احدهما على
الاخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما معا وحذف
احدهما فقط مع قرينة لو منويا مثل سال زيد عمرا درهما
فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان يعطى والقسم الثانى
منها افعال القلوب اى الافعال المشهورة بهذا اللقب وهى افعال
اصطلاحية دالة على فعل المراد به القائم بالغير لا التاثير فان
العلم مثلا اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التاثير
ولو قال على افعال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر قلبى
خرج به غيره داخلة على المبتدا والخبر ناصبة اياهما مع انهما
بمنزلة اسم واحد فى الحقيقة كما يجئ دفعا للتحكم على
المفعولين فخرج الفعل القلبى الذى ينصب الواحد كعرف و
فهم نحو علمت ورايت ووجدت هذه الثلثة للعلم وزعمت
مشتركة بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت هذه
الثلاثة للظن وهب على وزن دع تقول دع زيدا منطلقا
بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم او اضرب هو غير
متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليهما معا او احدهما بدون قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم
بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما
معا كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايض لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورد المص بان هذا
انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى وههنا
ليس كذلك بل نزل المتعدى منزلة اللازم لقصد التعميم

عا واحسب بمعنى اعرفه

فيفيد ان نفس العلم باى شيء تعلق غير مساو للجهل بل هو
خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول
العلة مشتركة على ان قول لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم
اذ قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات
ومع قرينة كثر حذفهما معًا نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقًا
وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
الغيبة لان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم ونحو قوله ان عرًا كان لم يكن بين اذ كان
بعده تلاق ولكن لا اخال التلاقيا فان المفعول الثانى
محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول
به فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فتقدير علمت
زيدًا قائمًا عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض
اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير
وعدمه لزوم كون المؤول بشيء فى حكمه من كل وجه ومن
خصائصها جمع خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به
عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مفعولها
كلاما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها
افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها
فى الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط والتاخر واحترز
بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كلست
بمكرم احسب زيدًا وبين معمولى ان كان زيدًا احسب قائم
وبين سوف ومصحوبها نحو احسب يقوم زيد وبين

العاطف

العاطف والمعطوف نحو جائنى زيد واحسب عمرو وبين الفعل
ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا
فى الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها
كالجائز وقال الفاضل عصام ان الالغاء فى القسم الاخير غير
واجب على مذهب البصرى بل يجوز على ما فى التسهيل واحترز
به ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظنى قائم غالب وزيد
ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل
فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى لان
لها نوع تقدم لفظى ولها قوة لكونها افعالا فيرجح او تاخرت
عنها نحو زيد منطلق علمت والالغاء اولى لعدم التقدم
اللفظى راسًا قال الفاضل عصام اعلم ان معنى زيد ظننت
قائم بعينه معنى ظننت زيدًا قائمًا فهو فى المعنى متعلق
بالجزئين لكن لا يعمل فيهما لفظا لضعفه كما مر وما قاله
الرضى ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف
يرده انه لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال
معناه ظنى زيدًا قائمًا غالب انتهى يعنى ان ما ذكره الشيخ
من التوجيه غير متمشى فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه
فيكون قاصرًا بخلاف ما ذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال
لا ينافى توجيها اخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم
فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما
فى احد الوضعين والى الاخر ومنها اى من خصائصها جواز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى
المعنى تكلما وخطابا وغيبة نحو علمتنى وعلمتك وعلمه

قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير
افعال القلوب غالبة فالاتحاد زاد والنفس تصريحا وتنبيها
على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب
فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها
فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال
بعض الكمل تنبيها على العدول على الاصل الغالب وجبرا بالمضاف
المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها
في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن
الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد
زيفه المص في الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه وحمل علم
وفقد في هذا الجواز على وجد حمل النقيض او النظير فانها نظيره
في علم التاثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها اي من
خصائصها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها في الجملة نحو
علمت ان زيدا قائم قال الفاضل عصام وهو كعلمت قيام
زيد لكن الثاني قليل والسر فيه ما لهما وان كان واحدا
لكن بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة
في الاول فهي احق بالتصديق ومجملة في الثاني فهي ليست باحق
به بل بالتصور وتلك الافعال مكتفية بمفعول واحد على
مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند
التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه
لا يحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي التحقيق على
الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان
زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا واما التعليق بكلمة

الاستفهام

الاستفهام الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا
وان او لام الابتداء او لام القسم او ان المكسورة اذا دخل في خبرها
لام الابتداء انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن
تعليقا ووجه التعليق بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة
وضعا فتقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي تغيرها
فوجب التعليق بينهما فرعيت حقوق هذه المذكورات لفظا
وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل
المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه اي ابطال العمل
على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق وهو ماخوذ
من قولهم امراة معلقة لمفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم
بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق
لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة
لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت
لزيد قائم وبكرا قاعدا واشار الفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب وقد يجب و
التعليق واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ
والمعنى على احد الاحتمالين الذي صرح الرضي والتعليق ابطال العمل
في اللفظ فقط فيعم خبر للتعليق هذه الافعال اي افعال القلوب
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح
امثلة الاستفهام جوابه نعم او لا فعلا يقال علمت ازيد
قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب
هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام نعم
او لا وشيء منها ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو

حرفا واسما او كلمة النفي الداخلة
ايضا على الجملة او الجزء الثاني
صح

فانه زيد عندى فلا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين
وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود بانه لا يخفى
على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة
للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة
الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة
ومثال الداخلة على الجزء الثانى نحو علمت زيدا من هو وابطال
العمل فى الاول بالنظر الى لفظى الجزئين وفى الثانى الى الثانى
ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا
بان الاستفهام يسرى فى الجملة كلها وان دخل على الجزء الثانى
لان هذا منقوض بان النفى ايض يسرى فيها مع انه لا يبطل
العمل فى الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو
قائما كذا ذكره الفاضل عصام تدبر ورأيت سعد ما زيد
منطلق وظننت لا زيد فى الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد
ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله ولقد علمت لتأتين
منيتى وعلمت ان زيدا لقائم ويعم كل فعل قلبى غيرها
اى هذه الافعال نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد
حاضر وتبينت اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم
نحو امتحنت ما زيد جاهل وسألت هل هو حاضر ومثله
اى من الفعل الذى يطلب به العلم افعال الحواس الخمس
الظاهرة كلمست اهو لين ام خشن وابصرت ما زيد اسود
وسمعت ان صوته كريه وشممت اهو طيب وذقت اهو
حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته فى هذا الحكم
والقسم الثالث من اقسام المتعدى الى المفعولين افعال

ملحقة

ملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما
على المفعولية وفى مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما
فقط بلا قرينة وفى مجرد قلة حذف احدهما فقط بها لا فى
خصائصها اغا لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لعدم اختصاصهما
بان افعال القلوب لا مدخل لها فى وجه الالحاق نحو صير
وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير
كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق
فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه
لجعله زيدا وجعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى
اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم
يومئذ يموج فى بعض واما اذا كان بمعنى خلا فلا يكون من هذا
القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والمنى
بمعنى وجد كقوله قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد
الباطل ايضا ككنت اعده فقيرا فبان غنيا وحجا وارى
وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا وهذه
الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان
افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها
من السبعة هكذا استفيد مما ذكره المص فى بعض تعليقاته
فافهم والضرب الثالث من المتعدى متعد الى ثلاثة مفاعيل
نحو اعلم وارى وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث فالان ولان
هما اصلان فى هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقى فتعديتها
اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى

ملحقة بافعال القلوب

اثنين ثانيهما بالباء كقوله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وهذه
اى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول
وهو بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني
او الثالث اليه مع تاخيره كاعلمت اياه فاضلا زيدا
واعلمت هندا اخته زيدا كاول مفعول باب اعطيت
فى كونها مباينا للثاني وفى جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت
زيدا كاعطيته وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمروا فاضلا كاعطيت
درهما وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي
واللام فلا يجوز اعلمت أزيد عمرو فاضلا لبطلان الصدارة
ح فافهم والاخيران اى الثاني والثالث كمفعولي باب علمت
فى كون احدهما غير الاخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما
بدون قرينة وكثرت حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفى
جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو
البركة اعلمنا الله مع الاكابر او تاخرت عنهما وجواز التعليق
بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمروا ابكرا فاضلا ثم اى بعد
ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى
الى ثلاثة مفاعل اضرب الى غير ذلك اعلم ان انقسام ما اخره
هو انه لابد لكل فعل من مرفوع لمامر فان تم به كلاما اى ان
صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود
المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره ح لافادته فائدة تامة
بدونه يسمى الفعل فى الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه
الذى هو كالجزء منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل
به فكان مؤثرا فيه وموجدا اياه او لوجود التاثير فى اكثره ويسمى

منصوبه

منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به
بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لاتصاف معنى الفعل
به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول
منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا
لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال
المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث
فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يكتف
على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال
المنسلخة عن الزمان جديرة بان يسمى افعال ناقصة
وجعلها من قبيلها وقال الفاضل عصام لنقصان دلالته لانه
لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر
والزمان الذى هو قيد لها وشيئ منها لا يفهم بدونهما ولا
يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم
كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له
اشعارا بانحطاطهما عن حكمى الفاعل والمفعول ولا يدخل اى
الفعل الناقص الا على المبتدا والخبر فى الاصل لان وضعه
ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا
يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به
فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى فى
اقتضاء معناه شيئين وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم
الاول ما لا يدل على معنى المقاربة اى القرب من الحال فهو
الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت
خبره الاسم فى الماضى واما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو

كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة نحو صار الطين
خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدم على
الثاني وكذا آض ورجع وعاد واستحال كقوله ان العداوة تستحيل
مودة وتحول وارتد مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه
الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سياتى من اللواحق تنبيه
على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث
عدوها من السماعى وقال الفاضل عصام ان صار وما يلحق به
قد يكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر وجاء قال
فى الامتحان بمعنى كان وقعد اذا كن اى المذكورات من آض
الى قعد بمعنى صار ولكونهما ملحقة بصار قدمها على السائر
واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى
لا يتجاوزان الموضعين اللذين استعملهما العرب فيهما هما
قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وكان ابن
الحاجب اختاره وقال الفراء بجوازهما الحيثي قولهم عند
الكيل جاء البر قفيزين فكان المص اختاره واصبح قدمه
قدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته على ضد
ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه على ما قبله لكان له وجه
لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب بما
بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل على ما بعده
وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من
الاصول بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى

صار

لهما بلا دلالة عليها واض وعاد يقال اض وعاد زيد من
سفره اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى مشى فى وقت
الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال راح
زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى
الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة
وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من
الملحقات كما صرح به فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنبه
مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين
لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار واخر
الاولين ليكون فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد
الرجوع المحله على المناسب بمعناهما الاصلى ولما فرغ من
البسائط اراد الشروع فى الماديات فقال وما زال من زال
يزال فان ما مضارعه يزول فتام فلا يقال لا زول
اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيد بالياء
وما برح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتئ من
الافعال وما ونى بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر
اى ضعف يقال فلان لا ينى يفعله اى لا يزال يفعله وما
دام من دام يدوم اى برح قال الدماميني نقلا عن
صاحب التسهيل ان الفعل الاخيرين عن بيان لا يجاد
ان يعرفهما من النحاة الا من عنى باستقراء الغرائب كلها
اى كل واحد من المذكورات من ما فتئ الى ما دام بمعنى ما زال
الا ان فتئ تختص بالجحد على ما فى مختار الصحاح وهو
لدوام خبره لاسمه مذ قبله فمعنى ما زال زيد عالما مثلا

دوام العلم له منذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى
اوائل زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزمه النفى فى كونه
ناقصًا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان
جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية
وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى اتيتك خفوق النجم
ولذا اختار الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام زيد جالسًا وليس لنفى
مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصالته وبساطته لعدم
كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف
وقد يتضمن الفعل التام معنى صار اى يدل عليه مع دلالته
على معناه الاصلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك
الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا الى خبر منصوب
ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر
فى المال للتاكيد والمبالغة كما فى قوله تعالى تلك عشرة كاملة
كما يشير اليه فى تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب
المذكور كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويًا
حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اى صار مثل بشر فلا وجه
لتخصيص الفاضل عصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته
عن الاحتمالين الاخرين مع صحة المعنى فى كل منهما وليس المراد بهذا
التضمين الذى سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور
بعده هنا ليس باجنبى للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام
وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب
بعده حالا فى الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له

كما صرح

كما صرح به البيضاوى فى قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا
وعدلا لما يشير اليه فى تفسير المثال نحو تم التسعة
بهذا عشرة اى صار عشرة تامة مأخوذة من تم
باعتبار معناه الاصلى ونحو كمل زيد عالما اى صار عالما
كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اى صار اميرا
عادلا ويجوز تقديم اخبارها اى هذه الافعال الناقصة على
انفسها الا تقديم خبر ما اى فعل ناقص فى اوله لفظ ما من
زال الى ما دام واما اذا دخل ما او ان على سائر افعال
الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز
بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائمًا او ان قائما كان زيد
واما هذه فى الافعال فلا يجوز الفصل بينهما لشدة امتزاجها
معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل
فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس ما دام زيد
لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
او مصدرية ويجيئ ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا
لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية فانها كما فى اقتضاء
الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما على ما صرح به
الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه
فى بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير فى الامتحان واما
كلامه فى بحث الافعال الناقصة من ان العمدة فى اقتضاء ما
صدر الكلام خاصة فيها لا لمجرد كونها للنفى الا يرى ان لم ولما
وان ولا على الاصح لا تقتضى الصدارة وان كانت للنفى فيدل على
انه جرى فى هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدل بلم لم يذكر

لما الانفهام حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائمًا لم يزل
او لما يزل اولن يزال زيد اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما
بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضي صار كالجزء منه وكانهما
خرجا عن كونهما حرفي نفي فانفردا عن اقتضاء الصدارة واما
في لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله
عليه حمل النقيض على النقيض كذا قاله الرضي وبقي لا مهملا
قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما
مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة له لان لكثرته في الكلام حتى
انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج
صار مبتذلا منفردًا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها
على اسمائها فيفهم في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر
خبر المبتدأ والقسم الثاني من القسمين ما اي فعل ناقص يدل
على معنى القرب من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا
حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما في عسى ومجزوما كما
في كاد او مشروعا في صاحبه فخارج عن الحد ووظيفته لغويته
ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب وتسمى افعال المقاربة
لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعًا
لا اسمًا ولا ماضيًا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب
من الحال مرجوًا او مجزومًا او مشروعًا في صاحبه وهي تقتضي
كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه
ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعًا
نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان الدالة على الرجاء والاستقبال
توضيحا وتوكيدًا للرجاء الذي فيه زمانا واستعمالًا غالبا

نحو عسى

نحو عسى زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر
لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتاخرون فكانه قيل
يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه
من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل عصام ولو ضمن
معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل
وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمضاف لان المعنى الاصلي
قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية
وان لم تبق لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل
النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل عصام بان القرب
مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا
وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه
فعسى تامة وارتضاه الرضي لان فيه اجمالًا وتفصيلًا
وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى
محذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع
بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرًا منصوبًا
في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له
نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال
ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل له لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدًا قائم ولما كان
في هذا نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بين
الثاني ايضا في الامتحان وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا
من باب التنازع وقال الفاضل عصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر
على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما يجئ وكاد في

الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره
غالبا مضارعا بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان
الدلالة على الرجاء قال الفاضل جامى لدلالة ان على الاستقبال
البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالات
فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال
من كاد نحو زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى
نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو
كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره
الدمامينى بمعنى قرب فى الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت
من الغروب وهو مثل كاد فى وجهيه اى فى كون خبره بلا ان
وبها وهلهل بمعنى قارب فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد فى وجهيه
لكنه لدلالته على المبالغة فى القرب لحق بالافعال الدالة على
الشروع فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى
شرع فى الاصل طفق فى الفعل اذا شرع فيه واخذ بفتح العين فى
الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اى شرع وانشاء بالهمزتين
فى الاصل بمعنى واجد واقبل يقال اقبل عليه عاد وهب على وزن
رد قال الدمامينى هى غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
هببت الوم القلب فى طاعة الهوى ۞ فلج كانى كنت باللوم اغريه
وجعل فى الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
وعلق بكسر اللام قال الدمامينى وهى ايضا غريبة ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر اراك علقت تظلم من اجرنا ۞ وظلم الجار اذلال
المجير ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار ناقصا
واخبارها اى خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لمثل ما مر

واوشك

واوشك فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو يستعمل استعمال
عسى يعنى يستعمل بان تاما او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج
زيد اذ قد يستعمل فى الطمع واستعمال كاد اى يستعمل بلا ان
لانه قد يستعمل فى الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة
على انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها
ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها
على انفسها ولكونها افعالا قوية بالنسبة الى الحرف وبالنظر
الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف والقياس
الثانى من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم
وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدى واللازم بخلاف اسم
المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبنية فى كتب الصرف
مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من
مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها
وان كانت من المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة
كما تركها البيضاوى ومخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل
عمل فعله لمشابهته المعلوم لازما ومتعديا للاشتقاق منه
والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة المشبهة مع كونها
مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل لموافقته لاسم الفاعل
فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو
يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملهما فى الفاعل اصلا
او نائبا المنفصل بارزا او مضمرا لان المتصل مستتر فيهما داخل
تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود
ما يقويهما فيه ولا الى عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف

مطلب اسم الفاعل

مطلب اسم المفعول

المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على
وجود المقوى وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فيختص
بالفعل والمفعول به الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل
فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما في غيرهما من المعمولات فلا
يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولاً ضعيفا
يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون كالحميم للعامل لعدم خلو
مدلوله عن زمان ما ومكان في الاغلب وكذا المفعول المطلق
لكونه ملابسًا بمعناه دائمًا واما المفعول له فان كان مجرورًا
فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجئ واما
المفعول معه فصاحب لمعموله فيكون في حكمه ان لا يكونا
مصغرين نحو ضويرب ومضيريب لان التصغير بمنزلة الصفة
والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير
ولا موصوفين نحو جائني ضارب شديد اذ بالصفة يصيران
مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا
اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان
اولى كما لا يخفى وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق لحصوله
بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل نحو
جائني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام اى لام
التعريف صورة لا يشترط لعملهما غير ما ذكر من عدم التصغير
والموصوفية لان كلا منهما فعل مغير الى صفة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو
الضارب اى الذى ضرب غلامه عمرًا امس عندنا وان كانا

مجردين

مجردين منها يشترط معه الاعتماد على المبتدا ولو بعد الناسخ
نحو كان زيد ضاربا عمروا او ذى الحال نحو جاءنى
زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا او اسما نحو اقائم
الزيدان وهل ضارب زيد اخواه وما صانع البكران
او النفى حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم
الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمروًا
وجه الاشتراط تاكيد المناسبة للفعل فاقتضاؤهما ما اقتضاه
الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا يكون مخبرا عنه فيكون
كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المال
والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى
بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط
المذكورة في نصبهما المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدى
ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة
الدلالة على الحال تحقيقا كزيد ضارب عمروا او حكاية بان
يقدر المتكلم لنفسه موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمروا غدا
وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل في المعمول القوى
وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا كمفردهما في العمل والاشتراط
اما التثنية والجمع الصحيح فظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر
فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اى كالمذكور من اسم الفاعل
والمفعول في العمل والاشتراط وفى كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما
فيهما ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال
وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها الحذر ولكن لا يشترط

فى عمل هذه الثلاثة فى المفعول به معنى الحال والاستقبال
لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل
لعدم دلالتها على الحدث الفعل قصدا بخلافها هذا مذهب
البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل لفوات المشابهة
بتغيير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر
عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من
المشابهة اللفظية ورده الفاضل عصام بانها كالزيادة التفضيلية
تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة
واجاب المص بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير
فملاحظة الغير هى التى بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة
والمبالغة فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض
الكمل بانه يدل على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو
الاصل فيه فتلك الدلالة هى التى بعدته عنها لا الزيادة
والرابع من التسعة الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل
قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل
الظ بخلافه فانه لا يعمل فيه فى غير مسئلة الكحل وان
تحقق المشابهة به فهى تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد
عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره فى الامتحان
بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن غير معنى الحال
والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه اى معنى
الحال والاستقبال لا يشترط فى عملها اى فى نصب معمولها

تشبيها

على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل م

بحث الصفة المشبهة

تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى
للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه
على المصدر مع كونه عاملا فى الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته
لما سبق فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وصفه وبه
تحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل
المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المص
انسب بمرامه وهو لضعفه لا ينصب المفعول به القوى بالاتفاق
واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل عن سبيله فيقدر فيه
فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته باستقلاله
الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل فى المعنى وفى
نفس الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل فى المثال
ما اى شئ وهو رجلا فى المثال جرى اسم التفضيل فى اللفظ
عليه اى على ذلك الشئ بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه
ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيشير عمله فيه
كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ولذا
لا يعملان فى مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ما جريا عليه
بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمروا حال كون
ذلك المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اى تعلقه بما جرى عليه
على نفسه اى نفس المتعلق باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير
ما جرى عليه وهو زيد فى المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا
منفيا يعنى ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى
عليه وبين غيره الذى يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا
ومتحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما

هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل و
المفضل عليه فيتعدد الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج
عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فينتفي الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال
فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساوات ياباها
مقام المدح مع انه لو لم يعمل في بل رفع اسم التفضيل على
الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين
معموله باجنبي وهو المبتدا ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد معناه ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه
في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه
في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل تفضل عليه
مفروضا في عينه ولولا النفي لكان الامر بالعكس كما لا يخفى
ويعمل في غيرهما اي غير المفعول به والفاعل الظاهر من المستكن
فانه لاعتباريته لا يكاد يابى عن عمل عامل هو مستتر تحته
ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له
وغير ذلك لما مر وقال الفاضل عصام ويعمل بلام التقوية
في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى
باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله
المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب
اي اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه
لاسقاطه في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن
تبعه والسادس من التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجاري

مطلب للمصدر

على الفعل

المراد بجميع بانه على الفعل ان يفهم بحسبه اليه
اشتقاق في الفعل منه او عدده
وبيانا للنوع نحو جلست جلوسا
وجلسة جلسة

على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم
على المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان
العمل انما يكون بالاقتضاء الفاعل فضلا عن المفعول به لكون
النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان
عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر ان لا
يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده
لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان
مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران
بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في
العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا او ضرب شديد
زيد عمروا ولا مقترنا بمعلوم الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل
لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في
الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الان ولا معرفا باللام
لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم
عند الاكثر فيه للكل واما عند البعض فيجوز عمله
فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول بشيء لا يلزم ان
يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن
بالحال مقدر بما مع المضارع فلا حاجة الى هذا الجواب
لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها
اشهر واكثر استعمالا فيحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند
ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل
المعرف كقول الشاعر ٭ لقد علمت اولى المغيرة انني ٭ كررت
فلم انكل عن الضرب مسمعا ٭ فان مسمعا مفعول الضرب

عالانه المصدر الذي هو الغرض

نحو اعجبني ضربك الشديد عمروا لان الحال
بمنزلة الوصف في المعنى فيمتنع العمل للعلة
المتقدمة وهي ان الوصف بمنزلة تشبيهه بالفعل
ويضعفه لان الوصف للاسم

ظرفا عليه عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما فى مثل قوله تعالى
ولو تاخذكم بهما رأفة وقلما يبلغ معه السعى وذلك لانه
مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا
ما فى حكمها لكن المرضى عند الرضى والقاضى البيضاوى ولص
على ما يجيئ فى بحث المفعول فيه جواز تقديمه لو ظرفا اذ قد
مر ان المؤول بشيئ لا يلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه مع ان
الظرف كالحميم للعامل المامر فيدخل فيما لا يدخله الاجانب
وقدم انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه
حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون والقياسى
السابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه
قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر
لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه
وشرطه اى شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه
ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل
الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته الاتصال الذى
يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام و نائبه وهو نون
التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره فى الامتحان فى بحث المثنى
ان حذفها فى الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه
لانه يقتضى عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتنوين
المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه فيه
فى بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة
القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر
به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف اخرهما ذاتيا فاعترض

عليهم

بحث الاسم المضاف

عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة
متعلق بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها
سابقة على الاضافة فى التلفظ فالظاهر سبقها
فى الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغى ان يزيد
او محمولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه
جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونها
لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجيئ ولا
يخفى ان هذا القيد غير مفيد فى المحمول عليه اذ لا تجريد فيه
ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب عن
غير النونين كذا فى الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق لمن
اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه فى العموم
والخصوص بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق
ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون
بلا فائدة وهى اى الاضافة مطلقة وليس فى كلام ما يشعر بكونه
اللفظية بتقدير حرف الجر كما فى عبارة البيضاوى وابن الحاجب
على نوعين معنوية مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ ولذا
سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام
ولفظية مفيدة شيئا فى اللفظ فقط ولذا سميت بها
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة اى اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذى
تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود
شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو

واما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه من وجه فيجوز نحو خاتم فضة

اى فاعلها ومفعولها قبل الاضافة اى يكون فاعلا او مفعولا قبل الاضافة ٥

غلام زيد او كانت صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله
وضارب عمرو امس واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب
عمرو الان او غدا او عمرو حسن الوجه وشرطها اى المعنوية تجريد
المضاف اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال
فاذا كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن
يسمى بذلك الاسم نحو زَيدُنا خَيرٌ من زَيدِكُم واما المضمر والمبهم
فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى
التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة فى نفسه او معرفة مجردة وهى اى المعنوية اما بمعنى
من البيانية وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده
الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان ان العامل
الحقيقى هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة
وقدم الشرط عليها لتوقف وجودها على وجوده ان كان المضاف
اليه جنسا لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف
اليه فى هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار
بالمثال شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له
ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم
من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما وغيره كما انه تكون
منها ومن غيرها او بمعنى اللام فى غيره اى الجنس الشامل ولو قال ان
كان غيره لكان انسب وهو الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام زيد
ورأس عمرو او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه
ولم يكن اصله كفضة خاتمك لم يذكر ما بمعنى فى كضرب اليوم بل
ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط

ولا

ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال بل يكفى
صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام
ولا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة
كذا فى الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان
المضاف اليه معرفة لان وضعها المعهودية المضاف فيما امكنت و
ذا فى المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره كلام
للام بعينه مثلا اذا قيل جائنى غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص
لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة عهد فيكون نكرة واذا
قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا
بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها
ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله
ولقد امرّ على اللئيم يسبنى ذكره فى الامتحان والمضاف غير
غير ومثل وشبه ونحوها فانها لا تعرف بالاضافة الى المعرفة
لتوغلها فى الابهام وانعدام العهد فيها فى الاغلب بخلاف خلق
الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما
لكنها تعرف بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد
العهد فيها بالاشتهاد او بعلم المخاطب او بان يضاف الصفة الى
ضد واحد لتعرفت لكن جعل لندوره فى حكم العدم وقيل لا تعرف
اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف
اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا
شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وامراة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امراة وقلت الشركاء

مطلب غلام رجل وضارب زيد

فيه ورده المص بان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل الانتساب
الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه فى نحو غلام لرجل وبالجملة
الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد فى المعنى فحق ان
تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل
بل هما كضارب زيد وضارب زيدا فى حصول الفائدة اللفظية
دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
واقول نعم حصول التخصيص فى غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب
المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل
عمله له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار
جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه وانيب الاضافة
مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع
نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع وحصول شيء
بشيء لا ينافى امكان حصوله بشيء اخر كمعان الالفاظ المترادفة
والمتساوية وحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها
وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته
لما كانت مع وجود شرط العمل فيه الموازن للانفصال والنسبة
الى المفعول كما اشار اليه ايض لم يستحق الانابة منابها بالحيثية
المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها
والتسمية بها بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد
النحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط
الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة
وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة فخرج نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تفيد

اللفظية

اللفظية شيئا الا تخفيفا فى اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان
عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها فى
تقدير الانفصال واما التخصيص فى نحو ضارب زيد او رجل
فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما
بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمرو ضارب
زيد الان او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف
الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره
فى المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن وجهه
ومجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير
مضمر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل
ومعمور الدار اى معمور داره من اسم المفعول المضاف الى
نائب الفاعل واما بحذف نائبه وحده نحو الضاربا زيد
والضاربوا زيد او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربوا الفرس
وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين
باللام كما سبق وجاز نحو الضارب الرجل مع عدمه حملا له
فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو اجيز او لمحمولية
على المختار فى الحسن الوجه لاشتراكهما فى المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذى المال فانه
فى حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب
غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من
المضاف اليه واستتاره فى المضاف والثامن من التسعة الاسم
المبهم التام باحد الخمسة الاتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام
بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب فى التمييز فانه ينصب

[illegible]

الضاربا انما تسقط للالف واللام لا للاضافة جامى

يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا له على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق جامى

مطلب اسم المبهم

لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذى يذكر بعده
حقيقة او حكما كما فى الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذى
يذكر بعده حقيقة او حكما كما فى الضمير المستتر ولذا لا
ينصب التميز ذوا اللام وان وجد فيه معنى التمام اسما ان لم
يضف نكرة اشارة الى اختصاص التميز بها على ما عليه البصريون
لكفايتها فى ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا
للكوفيين على التميز بيا بين اى على التميزية تشبيها
له بالمفعول فى المجيئ بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتمام
اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم بحسب
اللغة من تمام الشيئ بالشيئ كون الثانى جزءا من الاول وهنا
ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفى فقال
اى كونه بحالة يمتنع اضافته معها الى الشيئ واتصافه بر يكون
باحد خمسة اشياء يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله
فان ذلك قد عد فى العرف من تمامه بنفسه لا باخر وهو حكم
النكرة وذلك اى بالتمام بنفسه يكون فى الضمير المبهم فى الاكثر
بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد فياله
رجلا فلا يكون التميز عن المفرد بل عن النسبة كما فى مثل لزيد
رجلا وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع
المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اى لقيت رجلا اى رجلا
ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم على
ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب وقوله يا له من رجل ما
ابعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى ان التميز فيه يكون عن
المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا

اصلى يا رب [illegible] يا حرف نداء [illegible] منادى مضاف [illegible] اسم مبهم ورجلا تميز [illegible]

فى ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص
رب بالنكرة وفى اسم الاشارة لانه من المبهمات لقوله
تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على راى من قال انه
تميز عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما لفظا
نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا واحد عشر رجلا
فان كلا من غير المتصرف والعدد المركب وكذا كم وكاين
وكذا انما يمنع عنها التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه
له فى اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعى
كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا فى حاشيته
ولما كان لتميز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها فى
هذا المقام توطئة المرام وتميز ثلاثة بلا تنوين غير منصرف
لكونها على نفسها او فى حكمه والزائد عليها منتهيا الى
عشرة بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور للتخفيف ومجموع
ولو معنى نحو ثلاثة رهط مميز لمه ليطابق المعدود العدد
نحو ثلاثة رجال الا فى ثلثماية الى تسعماية فان التميز فيهما
مائة وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد
معين وكان القياس مئين او مات وهما لا يجوزان اما
الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد
فلا يقال ثلاثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر
عن افادة الغرض من التميز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على
ذات مبهمة ماخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد
فى جمعه من اللام والتميز نكرة لما عرفت واما الثانى فلعدم
جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلاثة واخواته لكونه

خلاف المعتاد الذی هو وقوع ما هو فی صورة جمع المذکر السالم
بعدها اعنی عشرین واخواته ولانه یلزم ممیزها کان یقال ثلثمایة
رجل مثلا ان یلی التمییز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء
وهو رجل لا یجوز لکونه خلاف المعتاد وهو وقوع ما هو فی صورة
الجموع بالواو والنون اعنی عشرین الی تسعین فاقتصر علی
المفرد مع کونه اخصر قال بعض الکمل لاغناء مفرد دال علی
الکثرة عن لفظ الجمع وممیز احد عشر وزایدا الی تسع و
تسعین بل تسع وتسعون منصوب لتعذر الاضافة اما
فی مثل عشرین فلکراهتهم ابقاء ما هو فی صورة نون الجمع اذ لم
یحذف او حذف نون غیره ان حذف واما فی غیره فلکراهتهم
جعل ثلاثة اشیاء کالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرک
فان المضاف الیه لما کان غیر العدد کان منهیا عن التعدد
وبخلاف نحو ثلثمایة رجل فان اعراب الاولین یمنع الاتحاد مفرد
دائما لکونه اخف مع ثقل الترکیب والقلة فی الفضلة اولی
ومميز مائة والف ومميز تثنیتهما ومميز جمعه ای الف فان
جمع المائة لا یستعمل مع الممیز لا ینصب بل هو مفرد لانه قد یضاف
الی بعضها نحو ثلاثة فیحصل الترکیب فیرجح الخفة علی المطابقة
وحمل المفرد علیه اطرادا للباب ومجرور بالاضافة للتخفیف
واما قوله تعالی ثلاث مائة سنین بلا اضافة فلا افراد فمحمول
علی البدل وحذف الممیز ای ثلثمایة مدة نحو مایة رجل ومائتا
رجل والف درهم والاف درهم وبنون التثنیة نحو منوان
سمنا ویجوز فی بعض هذین القسمین ما تم لتنوین وما تم
بنون التثنیة احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز

الاضافة

الاضافة فیه مع کونه مما تم بالتنوین الاضافة الی التمییز اضافة
بیانیة لحصول الغرض مع التخفیف نحو رطل زیت ومنوا
سمن ولا یجوز الاضافة فی غیرهما ای القسمین اما فی الاول فلما مر
من تعذر تجرید المضمر واسم الاشارة عن التعریف وتنکیرهما
الذی هو شرط الاضافة المعنویة واما فی الرابع فلما مر ایضا من
کراهة ابقاء نونه وحذفه واما فی الخامس فلامتناع اضافة
المضاف وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخرین اعمالا وجوها
وهو ای شبه الجمع عشرون وزائد الی تسعین بل تسعین
نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملئه عسلا ولا یتقدم
معمول اسم التام علیه لضعفه فی العمل لکونه جامدا
والتاسع من التسعة معنی الفعل ولما کان الظاهر اضافة
المعنی الی الفعل کونه مفهوما منه ومدلولا له وهو
لیس بمراد هنا اظهر المراد بانه کان مجازا تسمیة للدال
باسم المدلول ثم صار حقیقة عرفیة بحیث لا یحتاج الی
القرینة بقوله والمراد منه کل لفظ مشتق ولا مشتق منه
فی الحال بقرینة انه جعله قسیما لکل منهما وقد یراد به
ما یشتملهما کما فی تعریف الفاعل یفهم منه معنی فعل
اصطلاحی ای معناه المطابقی کما فی اسماء الافعال والتضمنی
کما فی السائر عدل عما ذکره الفاضل الجامی من انه مستنبط
من فحوی الکلام من غیر تصریح به او تقدیره لعدم شموله لاسم
الفعل والظرف مع کونهما منه عنده لکن الثانی اما داخل
فی الفعل او شبهه عند ذلک الفاضل بخلاف الاول
وعما ذکره الفاضل عصام ایضا من انه ما یستنبط منه

مطلب معنی الفعل

غیر

معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر
عنه كنزال ودراك واغناءه عاملا وحدا من القياسي
مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط
كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبين في التفصيل انه
يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده
من القياسي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب فمنه
اسماء الافعال اصله اسما معاني الافعال لانه لا يفهم منها
الالفاظ بل معانيها هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف
ايجازا ذكره في الامتحان وهو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء
الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول افصح لموافقته لضمير
مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثاني ايض الى اسم الفعل بتاويل
الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف
للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن
ادعاء العلية اذ لا يقال رويد اسماء الافعال بل يقال انه
اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد
من اول الوهلة ما اي اسم كان بمعنى الامر قدمه لكثرته
او الماضي لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي
له لم يقل ما وضع لمعناه لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب
الوضع بل بحسب الاستعمال فلو قال ما صار لكان انسب
ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه
خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم ويعمل اي اسم
الفعل او ما كان الخ عمل دال مسماه على حذف المضاف او التجوز

بذكر

بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى
الامر او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما
نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اسم الفعل عليه الا
اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل كما يجيء
في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها مطلقا عليها والصواب
هو الاول وارجاعها الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو
سليم البال اما الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه في
العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي وهو
ليس بوضعي له ولو سلم فليس باول فلا يبلغ درجة الفعل
فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال
لانها منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما
لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم له اصلا والاول وهو ما
كان بمعنى الامر نحو ها زيدا اي خذه ورويد زيدا اي امهله و
هلم زيدا اي احضره من الافعال وقوله تعالى قل هلم شهداءكم
اي احضروهم ويجيء لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله
ها لم وها للتنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد
عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى
هلم شهداءكم الا في حوائجكم وهات شيئا اي اعطه
وحيهل اصله حيهلا الثريد اي ائته وحي وحده بمعنى اقبل
ويتعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا
بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب
ايضا بمعناه فيتعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو
حيهلا بزيد اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو

حيهلا على زيد وبله زيدا اى دعه وعليك زيدًا اى الزمه
بكسر الهمزة ودونك عمروًا اى خذه وتراك زيدًا اى اتركه
وغير ذلك نحو امين بمعنى استجب ووراك بمعنى تاخر وامامك
بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثانى وهو ما كان
بمعنى الماضى نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو
اى افترقا وسرعان زيد وشكان عمرو اى قربا وغير ذلك
مثل بطان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة
والنون واشار الى ذلك بقوله وغير ذلك فى الموضعين الى
انها غير محصورة فيما ذكروا وقال فى بعض تعلقاته انها كثيرة
جدا ما ذكروا خمسها ولا عشرها تعريضا لمن عدها سماعية
انه لم يصب ومنه اى من معنى الفعل الظرف المستقر وقد
مر تفسيره فى حرف الجر وهو لضعفه فى العمل لا يعمل فى
المفعول به القوى بالاتفاق ولان عامله الذى ناب هو
منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه ولا فى الفاعل الظاهر الا
بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه امرًا اعتباريا لا يعمل فيه
بلا شرط على ما ذكر فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من
الاشياء الخمسة وجه الاشتراط ما مر او الموصول ليكون نائبا
عن الفعل الذى هو الاصل فى العمل اذ الصلة لا تكون الا
جملة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل
على ما هو راى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا
لما احتاج اليه كما لا يحتاج فى ساير المواضع المقدر هو
فيها نحو زيد فى الدار ابوه ومررت برجل فى كمه كتاب وجائنى
زيد وعلى كتفه سيف وافى الدار احد وما فى الدار احد

وجائنى



وجائنى الذى فى الدار ابوه ويجوز فى هذا المواضع كون الظرف خبرًا
مقدما وما بعده مبتدا مؤخرا كما فى المثال اقائم زيد واذا
لم يرفع الظرف اسمًا ظاهرًا ففاعله ضمير مستتر فيه اى فى الظرف
منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل فى غيرهما اى
المفعول به والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما
اما فى الظرف فلما مر غير مرة واما فى الحال فلكونها فى
حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه
مؤولا به نحو مررت برجل هاشمى اخوه اى منسوب الى هاشم
ويشترط فى عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى فى اسم
المفعول ومنه الاسم المستعار نحو اسد فى قولك مررت
برجل اسد غلامه اى مجترئ ولذا اى لاجل ان الاسد
بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة
نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله فى السموات اى المعبود
لمن فيها اى يعبده من فيها لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة
نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسًا اى اشير اليه
يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسًا وليت ولعل نحو
ليت اولعل زيدًا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى واترجى
يوم الجمعة عندنا مسرورًا اى اتمنى واترجى يوم الجمعة عندنا
زيدا حال كونه مسرورًا وقال الرضى ليس المعنى على تقييد
التمنى بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا
بقطعى بل يحتمل للامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل
مع ان كلا منها يفهم معنى فعل كما قال وحرف النداء والتنبيه
والتنبيه للتنبيه على ان ما عداهما ليس بعامل لعدم السماع فيه

وهو مما لا بدّ منه ولو نوعا فافهم وحرف النداء نحو يا زيد
راكبا اى ادعوه وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو و
قاعدا وكانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا
وحرف التنبيه كما مر من مثال المشاركة الاشارة الا انه يؤول
بانبّه وحرف النفى كما ولا نحو ما انت بنعمت ربك بمجنون وما
انت بذى علم كاملا وغيرها من مثل ما شانك قائما اى ما
تصنع فهذه اى المذكورات من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها
تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال و
الظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض لا تعمل
فى المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل عصام والكل داخل فى
ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه فى بيان القياسى كما
اسقطوا والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه حظ وانما
هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش فانه يجعله
ثلاثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو
كونها صفة او تاكيدا او عطف البيان المرفوع او منصوب او مجرور
ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء فى مثل يا زيد العاقل
فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار
العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال
المص والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة
اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاركة والاتباع ليس باعراب
ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه
الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما فى المعنى
فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتدا والخبر

مطلب العامل المعنوى

اى ما يعمل

اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه كما يجئ
يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول
فى كونه مسندا اليه والثانى فى كونه جزءا ثانيا وقد مر ان مبنى
العمل على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان
لا يكون له عامل لفظى اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال
جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال
عن العامل اللفظى لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبنى على
تجريد التجريد عن مقتضاه الذى هو سبق الوجود فلا يلزم خروج
عامل مبتدا وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظى ويمكن ان يق
ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان
منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره
وضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل
اللفظى وعدل عنه الى المعنى فكانه جرد عنه او المعنى التجريد
عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن
هذا وفى اكثر النسخ التجرد اى التعريف والخلو وهو الاظهر
والاول اوفق لما فى تعريف المبتدا وموافق لما فى نسخ الجامى
والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة بان يعمل فى اللفظ
ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره فى العمل
فيدخل فى الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت
لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العوامل
اللفظى بالمعنى المذكور عليه ان الاول قد ابطل التعليق عمل
علمت فى اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره
فى العمل فيدخل فى الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت

لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي
بالمعنى المذكور عليه ان في الاول قد ابطل التعليق عمل علمت
في اللفظ وعمله في المعنى ليس باصل وفي الثاني الباء
زايدة ملحق بالاصلي كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد
اليه اسناده الى شيء وخرج به تجريد الاسماء المعدودة
فانه ليس بعامل قبل التجرد عدمي فعده مؤثرا ليس بمرضي
لعدم صحة كون فاعل الوجودي عدميا فلا يحسن تشبيه العدمي
بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر
الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات
لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة
ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتباري فعده مؤثرا
ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي الخارجي اعتباريا
فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثاني رافع
الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع
الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا
نحو جاءني رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب
لان الاصل في هذه المواقع وقوع لما سيجيء فان قيل ان
ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه
مبني الاصل فلا يكون معمولا في موضعين كما سيجيء وذلك الوقوع
اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن
الناصب والجازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا
تجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل
او جازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه يكون

كاسم

كاسم فاعطي له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد يخرج وفي نحو يدخل
الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه
لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا
مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه مع
الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب
الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم
هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل
سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل
فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل
هو ذلك التجرد ولا يرد عليه ما ورد على البصريين حتى
يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي عنه لكن يرد
عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في
تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل
يتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب
معه فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا
ستون واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن يتبعه على
ما ذكروا فمائة زاد ونقص واما الاول فسبعة خمسة في
السماعي الثلاثة من حروف الجر ولا لنفي الجنس واذ ما من كلم
المجازات والثاني في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل
واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي ثمانية وعشرون منها

افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلاثة
عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول
القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء
الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة
اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة وثانيها كم
وثالثها كذا ورابعها كاي ادخلها في الاسم التام وهو ثامن
القياسي وستة منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها في
تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير
عاملة على الصحيح فافهم **الباب الثاني** الذي هو جزء
من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال المعمول

مطلب الباب الثاني في المعمول

او في تحصيل ادراكها اعلم اولا اي قبل الشروع في المقصود ان
الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ المعدودة
من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما
الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم
العامل كما لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه
فهي على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا
لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا
ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو
فيه وهو اثنان الاول الحروف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق
والثاني الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه
حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم
مشابهة تامة على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج من المشابهة لذهاب
سببها جوابه لما فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون

هو معرب

هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي نيته عند البصريين
ولهذا قالوا هو موقوف **والقسم الثاني** ما يكون معمولا
دائما اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه
وهو اثنان ايضا اي كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم
مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم على اسماء الافعال قال
الدماميني نقلا عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون
لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع
بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر كما
في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل
لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم
بالابتداء ورد بانه ينتقض به ح تعريف المبتدا جمعا وقال
الرضي قياسي على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم
وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء
بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فانه مبتدا لكونه بمعنى المصدر وان كان
لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على
المصدرية اي على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا في تقدير
اروي ارواد زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء
الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا
ورعيا اذ لا موجب للبناء ح لان معنى الفعلية انما هو للافعال
المقدرة لا لها وان قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله
ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما
وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب

لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبة منابه
بحيث لا تقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ضمير الفصل
وهو ما يقع بين المبتدا والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو
ولو دخل عليهما عامل سمى به الفصل بين كون ما بعده نعتا
وخبرا فى بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم بالحرفية لدلالته
على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا
عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا
لبعضهم وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من
الاعراب قال فى الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم
ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة
بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات من
اسم الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع والافراد فقال
بعضهم وهو المازنى انها حرف لا اسم موصول كغيرها اى كغير
الداخلة عليها فيكون مما لا يكون معمولا بل المعمول مدخولها
وقال اكثرهم وهو غيره هى اسم موصول لا حرف بمعنى الذى
فى المذكر والتى فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا
بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبين
وجهه بقوله اعطى اعرابها اللام لما بعدها لما انتقل اى
لانتقال ما بعدها من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها
على الفعل لكونها فى صورة الحرف فاصل جائنى الضارب زيد
جائنى الذى ضرب زيدا فالاول اى الذى معمول لكونه
فاعل جائنى والثانى اى ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما
اذا كان اصله جائنى الذى يضرب زيدا فلا شك انه

معمول

معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر فى التمثيل
فلما غير صلة هذا الكلام بان غير الذى الى اللام وضرب
الى ضارب وقيل جائنى الضارب صار الاول اى الذى
فى صورة الحرف اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى
المعنى والحقيقة اسما والثانى اى ضرب فى صورة الاسم
اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى اسما فانعكس
الحكم بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار
لفظيا لعدم المانع فيه كما فى الاول ترجيحا لجانب اللفظ
على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى فالاعراب
فى الحقيقة للاول هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو
ليس بمعمول ولا منافات بين هذا وبين ما نقلناه انفا
عن الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين والثانى من الاثنين
الفعل المضارع اتصل به نون جمع المونث او نون التوكيد ام لا
لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او
الوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة
ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع
القسم الثانى وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو
اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم الثانى الاول الماضى
فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا
وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال
اذ به لا يعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محله الجملة كما يجئ
يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف على
ذلك الماضى نحو عجبنى ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا

على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا
وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع اضربك
المجزوم جزاء وفي غير هذين الموضعين لايكون الماضي معمولا
لعدم مقتضى الاعراب والثاني من الاثنين الجملة وهي على
قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ماهو راي صاحب
اللباب ومختار المص في هذا الكتاب الجملة المركبة من
الفعل لفظا اي صريحا بدون اداة الشرط اوبها ومعنى
والمراد به مايفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة
بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا اوغيره بقرينة
الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل
فيه لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لما
كان الفعل فيه لفظا بها ولايخرج بعروضها عن الفعلية ولا
يستحق ان يعد قسما اخر في الجملة والا لاستحق بعروض
التزيد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية
او الحالية او نحوها وخرج عن الاسمية مايعرض له حرف
عامل واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فتكثر الاقسام
جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق
اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه
معنى مشتقا ثم انهما يخرجان عن الفعلية و يدخلان في الاسمية
ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا
ولو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا
كما هو راي الجمهور وهو المشهور وافي الدار زيد مثال لما كان
الفعل فيه معنى غير مشتق فلاندرجه اياها في الفعلية

لكون

لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم
البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الامتحان
بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه
وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون
فيه الاعتماد والفعل لايحتاج اليه لاملفوظا ولامقدرا فلما
امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما براسها فلا
مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة
من المبتدا والخبر اومن اسم الحرف العامل وخبره نحو
زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة مجرد لفظها
من غير اعتبار دلالتها على معناها فلابد له اي للفظها من
اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مؤولا به كما
يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اي
الجملة التي اريد بها لفظها في كل ما موضع وقع الاسم
المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدا وفاعلا ونائبا وغير
ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير
ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ونحو
يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل
ومنه اي مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها
مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا لكن
موقعه ليس موقع المفرد ويرشدك اليه كسر ان فيه
كما سبق فلذا فصله عما قبله عنه وكذا اي كما ذكر
من الجملة التي اريد بها لفظها في انه لابد له من اعراب
الجملة ان اريد بها معنى مصدري اما بواسطة ان

بالفتح والتشديد وان بالفتح والسكون اوما المصدريتين
صفة للاخيرتين كقولك بلغني انك قائم اى قيامك و
كقوله تعالى وان تصوموا اى صيامكم فهو خير لكم ونحو اجلس
مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه او بغيرها اى بلا واسطة
هذه الثلاثة نحو الجملة التى اضيف اليها من الجملة التى اسند
اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا
نسبة فلا يرد من التفاسير الاتية ان المراد ليس مطلق الحدث
بل الحدث مع النسبة وارادتها تقتضى امتناع كون الجملة مضافا
اليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتها مع الزمان على
ما صرح به الفاضل عصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى
للامتناع التامة المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم اى يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل عصام اختلفوا
فى ان المضاف اليه فى مثله الفعل والجملة مع الاتفاق على انه
هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمصحح
الثانى فى الامتحان والظاهر ان الجملة بلا تاويل اشار اليه
فيه فى تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه فيه فيخالف
ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتاويل الاسم فلا يخالفه فى موضع
اخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو
قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به
كما نعت بالمصادر مبالغة كما فى قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا
وبينكم عليهم متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان
وقوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون مرفوع المحل اما على انه فاعله
او انه مبتدا وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان

اى ان الذين كفروا مستو وسيان عندهم فى عدم الجدوى
انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا
المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى
الاستفهام لتحقيق الاستوائيين مدخوليهما كما جرد الامر
والنهى عن معنييهما فى قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر
لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد
الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء
وتاكيده كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر حين راى
المعيدى واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه تسمع
بالرفع مبتدا بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد
به بمعنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتى
وجه العدول مثل ما مر واما على ما هو المشهور من انه بحذف
ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا فليس مما نحن فيه
بالمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم
بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير خير من
ان تراه خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته اى
سماعك وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على السماع من اهل
اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع فى
غير هذين الموضعين الذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها
وفى الاخر معنى مصدرى وذلك الغير هو الموضع الذى اريد
بها فيه معناها المطابقى لا يكون له اى للواقع فى ذلك
الغير اعراب الا ان تقع اى الجملة خبر المبتدا نحو زيد
ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او خبرا لباب ان نحو ان

زيدًا قام ابوه مثال للجملة الفعلية فيكون الجملة الواقعة خبرا
لهما مرفوعة المحل او تقع خبرا لباب كان زيد ابوه عالم
او خبرا لباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب
علم نحو علم زيد عمرًا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب
اعلم نحو اعلم زيد عمروا بكرًا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا
عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة
فعلية ان جعل قائم رافعًا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع
حالا نحو جائنى زيد وهو راكب لكون الجملة الواقعة فى هذه
المواضع من خبر كان الى الحال فتكون منصوبة المحل وتقع الجملة
جوابا لشرط جازم بعد الفا الذى يجئ للربط فيما لا تاثير
لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجئ تفصيل ما يؤثر فيه الاداة
وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه
الوجهان او بعد اذا الذى للمفاجات وتنوب مع الجملة الاسمية
مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد
فيها معنى الفاء التبعيضية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمنى فانت مكرم
فتكون الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم مجزومة المحل
لكونها جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم فى لفظها ولو تقديرًا
فيكون له محلا وسيجئ الفرق بين المحلى والتقديرى او تقع صفة
لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة لصحة
تاويلها بها نحو جائنى رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقائم ابوه
او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة على
جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد

او تقع

او تقع بدلا من احدهما اى المفرد والجملة التى لها محل من
من الاعراب لكونه اوفى منه فى تادية المراد مثل قوله
تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى فى قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله
تعالى لا يؤمنون فانه يدل على وجه من قوله تعالى سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى فى تادية المراد
الذى هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه
مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزامًا وبيان له
على وجه كما صرح به الفاضل عصام فى حاشية انوار التنزيل
لكونه اوضح منه واما الامثلة التى اوردها المعانيون فهى مما
ليس له محل من الاعراب فمن اوردها فى هذا المحل فانما
قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدًا لا تمثيلا
لما هو تابع لما له محل من الاعراب او تاكيدًا للثانية اى الجملة
التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد
ابوه قائم او بيانا لها اى للثانية لخفائها على راى اى راى
اهل المعانى قال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان الفرق
بينه وبين البدل وقال فى موضع اخر ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها على اعراب المتبوع
ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصب فنصب
وان جر فجر وان جزم فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع
تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله
على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال
فظهر من هذه الجملة اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا

ان الجملة قسمان قسم فی تاویل المفرد فیکون له اعراب فی کل
موضع کالمفرد اذ الکلام فی الالفاظ الواقعة فی الترکیب
وذلك القسم ایضا ای کالجملة مطلقة قسمان الاول ما ارید به
لفظه والثانی ما ارید به معنی مصدری وقسم من الجملة
صح بها مع ظهور مقسمیتها لبعدها لئلا یتوهم من اول
الاول ان هذا قسم من القسم الاول منها لا یکون فی تاویل المفرد
لتاویل المذکور وان صح کونها فی تاویله بغیره فلا یکون معمولة
فی جمیع المواضع لاستقلالها بالاضافة فادة الآتی خمسة مواضع
خبر ای خبر کان ومفعول ثان او ثالث وجواب شرط جازم
مع الفاء او اذا او حال او تابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب
ثم ای بعد ما علمت ما لا یکون معمولا وما یکون معمولا اعلم
ان المعمول علی نوعین معمول بالاصالة ومعمول بالتبعیة
ای بکونه تبعا وهو بمعنی التابع ومشترك بین الواحد و
الجماعة النوع الاول من النوعین وهو المعمول بالاصالة اربعة
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة
منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها
الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه فی الاغلب جزء الجملة الفعلیة التی هی اصل
الجمل لانها اشد امتزاجا لان کون جزئیها وهو کون
النسبة الی الفاعل معتبرة فی وضعه یقتضی الارتباط
بین الاول الامن بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لا یقتضی
لذاته ارتباطا بشیء ولان عامله اقوی لکونه لفظیا
مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذی

هو الرفع

مطلب المرفوعات

الرفع فیکون اقوی فی المرفوعیة من المبتدا وهی امارة الاصالة
واذا ثبت اصالته بالنسبة الی المبتدا الذی لا نزاع فی اصالته
بالنسبة الی سائر المرفوعات غیر الناصب ثبت اصالته بالنسبة
الیها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الی النائب فغنی عن
البیان وقیل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق علی ما هو الاصل
فی المسند الیه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه یحکم علیه
بجامد ومشتق فکان اقوی بخلاف الفاعل فانه لا یحکم
علیه بالمشتق وفیه ان افادة هذین الوجهین اصالة المبتدا
فی المرفوعیة التی هی المطلوبة غیر ظاهرة بل الظ من الاول افادة
الاصالة فی کونه مسندا الیه ومن الثانی افادة الاقوویة فی کونه
محکوما علیه وهما غیر مطلوبین هنا کما لا یخفی وهو ای الفاعل
ما مرفوع ولو محلا بقرینة المقسم اسند ای نسب بقرینة
قوله او ما بمعناه اذ منه ما لیس له نسبة تامة الیه الفعل
الاصطلاحی خرج به بقوله او ما بمعناه المبتدا لانه ما اسند الیه
لیس بفعل ولا بمعناه بل جامد او مرکب مع المرفوع سواء قدم
الخبر او اخر ولذا لم یذکر التقدیم کما ذکر ابن الحاجب التام
خرج به ما اسند الیه الناقص لانه لا یسمی فاعلا عنده بل
اسماله کما مر المعلوم خرج به النائب قبل ذکر المعلوم یغنی
عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة فی التعریفات
علی ان غناء المتاخر عن المتقدم مما لا باس به کما لا یخفی او ما
یلابس بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف
المستقر بما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فی
الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فیه لوجود النسبة

الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلابد من التقييد
بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحد الصحيح
ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية فان قيل
قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدي
في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء الاعراب المخصوص
وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزمه الدور قلت نعم
لكن قد بين في هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا
بعامله بجميان جميع العوامل وكيفية اعماله وشرائطها
وان الفعل وما بمعناه برفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله
وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا
قد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب
بسليقة او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف
مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا الباب فاورد عليه
ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام
المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة غير تامة نحو زيد قائم ونحو زيد قائم ابوه
ونحو ذلك وهيهات زيد اي بعد مثال لما اسند اليه ما
بمعناه من اسم فعل تام لما مر انه جملة فعلية والثاني
من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم مفعول ما
لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظ واظهر فانه
لا يتناول نحو درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلاف
قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه
ليس منه قدمه لا لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب

مطلب نائب الفاعل

وهو ما

وهو ما مرفوع ولو محلا اسند اي نسب اليه الفعل خرج
به او ما بمعناه المبتدا التام خرج به ما اسند اليه الناقص
المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه من اسم الفاعل المفعول
نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان ونحو زيد مضروب
او مضروب غلامه او هاشمي ابوه ولا يكونان اي
الفاعل والنائب الا اسمين او ما في تاويله اي الاسم المدلول
عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما غيرا لا ان النائب قد
يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما
فيكون المجرور مرفوع المحل على ان نائب الفاعل نحو مر
بزيد فيجب افراد عامله اي النائب الذي هو جار ومجرور
وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا
ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان
كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل
ونائبه الذي ليس كذلك فان كل منهما اذا كان ضميرا
مثنى يثنى عامله وان كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا
يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل
في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدا وقيل لانه كالجزء الثاني
من فاعله ولا يجوز في النائب لاخذه حكم المنوب وفيه
بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب ولا حذفهما معا الا
لكون النسبة ماخوذة في مفهوم عاملهما وضعا سوى
المصدر فلا يفيد بدونهما الا من المصدر وقد عرف بيان
حذفهما معا منه وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان
مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب متقدم ذكره

ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذى هو
قسم منهما ايضا اى كل منهما على قسمين مستتر اى منوى
غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم
بملفوظيته لوجود اثر اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا
عليه وغير ذلك وبارز متصل بقرينة ما سياتى من التفصيل
وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمضمر
قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند
عامله الا اليه اى الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار و
جائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم
ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون فى المتكلمين اى
المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد
المذكر ولو امرًا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء
فيه ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجئ من غير الماضى فان
كلا منهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا
من الماضى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه
فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل
منهما اصلا قويا لكون المبتدا مبتدا الكلام والمخاطب منتهاه
لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لتنحط درجته عنها فان
البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة
فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون
فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه
بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل
والفرع فى الاستتار فى الغايب المفرد مذكرا او مؤنثا الذى

هو فرع

هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام
ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغايب وهو خلاف ما يقتضيه
صيغة المتكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره
نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم مع غيره ونضرب
للمتكلم معه غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر وفى
اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه ومه بمعنى اسكت
واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار فى اسم
فعل الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفى
افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر
لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفى اسم
الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما من اسم المستعار
والمنسوب وفى الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد
شرط عملهن فى الفاعل ولو حكما كما فى اسم المفعول وما
بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب لاستنادها تارة اليه
واخرى الى المستتر وح لا يجوز استنادها الى البارز المرفوع
المتصل مختص بالفعل ولا يوجد فيما يشبهه لينحط درجة
الفرع عن درجة الاصل بمنعه هذا الضمير عنه نحو جائنى
ضارب ولو مضروب او اسد اى مجترئ ناطق او هاشمى
منسوب الى هاشم او حسن ونحو فى الدار زيد فان زيدا
مبتدا موخر فاعل الظرف لعدم شرط عمله اعتمادا نحو هنا
ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جائنى لدفع توهم
ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغو متعلق
بجائنى ثم ان فى كون هذا المثال من واجب الاستتار

بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله فى زيد عدم جواز
عمله فى ظاهر اخر عند جعل زيد مبتدا موخر بجواز فى
الدار غيره غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم
زيد رتبة وقد جعل فيما سياتى مثل زيد فى الدار
من جائز الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه والفرق
تحكم فافهم ويكون فى تثنيتى اسم الفاعل والمفعول
مذكرتين او مونثتين وجمعهما السالم مذكرا او مونثا كونا
او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا
بعدمه وسيجئ فى كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا
او مونثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى
على ذوى الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما
وجمعهما السالم كتثنية الجمع الفعل وجمعه فى الصورة كما لا
يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد
الفاعل فى الظاهر او التاويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد
تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزمه ما لزمه فى تثنيته وجمعه
للمشابهة المذكورة نحو جائنى رجلان ضاربان او مضروبان
او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد
فيه شرط العمل لظهوره مما سبق فى مثال المفرد وفى عدا
وخلا فعلين وهو الاكثر احترازا عن كونهما حرفى جر اذ ح
لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفى ما عدا وما
خلا فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى
جر وفى وحه ليس ولا يكون فى باب الاستثنا اى حال كون
كل واحد من عدا الى لا يكون فيه وانما وجب ليكون كالا

فى عدم

فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف
الافعال نحو جائنى القوم عدا اى جاوز الجائى منهم زيدا او ليس
الجائى منهم زيدا ولا يكون الجائى منهم زيدا والتفصيل بسياتى
فى بحث الاستثناء والثانى اى جائز الاستتار يكون فى الغائب
المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او
ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت
او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة
ويقال ضرب زيد وكذا البواقى فانه يقال ايضا يضرب
او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب
هند فلا يستتر فيه ضمير ح لوجود الفاعل الظ فلو استتر
لزم تعدد الفاعل وفى شبه الفاعل عطف على قوله فى الغائب
مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة
المشبهة والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله فى الفاعل
الظ غير التثنية والجمع المذكرين من تثنية اسم الفاعل
والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد
اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب
او مضروب او اسد ناطق او هاشمى او حسن او فى الدار
ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقى فانه يقال
ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او هاشمى
غلامه او حسن غلامه او فى الدار غلامه فلا يستتر الضمير
ح لما مر انفا واما البارز المتصل ففى تثانى الافعال وهو
البارز المتصل الذى فى تثنيها الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما
والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب

وقيل انه التاء وحدها كما فى المفرد والالف علامة
التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد
الاول موافقة الثانى فى كون الفاعل فى كل منها الفا ويضربان
وتضربان وليضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفى جمعها
اى الافعال المذكر وهو اى البارز المتصل الذى فى جمعها
المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا بدليل عود
الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد
بتثنية ولئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده
وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصالها
بالاخر حتى جعل البعض مجموعها اسما حقيقة ولا يوجد اسم
فى اخر الاسم ولو تنزيلا غير هو واو ما قبلها مضموم لاستثقالها
ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف
المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم
لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقى الميم على اصلها الذى
هو السكون ويضربون وتضربون وليضربوا ولا يضربوا
وفى جمعها اى الافعال المؤنثة وهو اى البارز المتصل الذى
فى جمعها المونث النون نحو ضربن وضربتن انما شدد
النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم
نونا لقربه منه فى المخرج فادغم ويضربن وتضربن
وليضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما ابرز فيما
ذكر من التثنى والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل
لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد والغائبة
المفردة اذ ليس فى صيغته علامة التثنية والجمع كما فى الصفة

وفى

وفى المخاطب المفرد مذكرا كان او مونثا والمتكلم وحده فى الماضى
وهو اى البارز المتصل الذى فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا
بحركات التاء الثلاث والمتكلم مع غيره فى الماضى ايضا وهو اى
البارز المتصل الذى فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر
وفى المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو اى البارز المتصل الذى
فيه الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا يلتبس بالمخاطب المفرد
ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر الاصل القوى
لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من
حيث مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع
الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفرع
فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو لم يبرز لم يكن الاعراب
بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى
هو ضمير المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف
من الثانى فلا يليق بالاصل الذى هو المخاطب المفرد ولذلك
ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين
واضربى ولا تضربى واما المظهر الذى هو الفاعل او نائبه فظاهر
غنى عن البيان والتوضيح بالمثال واذا اسند اليه اى الى المظهر
العامل يجب افراده اى العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه
مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير
خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة
اللهم الا ان يجعل الامثلة الاتية قرينة لها فلا يقال يجب
افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان كان المظهر
جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان

فى بحث النعت وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب
اللفظ او مثنى او جمعًا او التاويل البعيد كما مر وفى الموازن
المشابهة وغيبة اذ التكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر
لما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعًا فوجب الافراد
لو مفردًا اولا اذ لا وجه لغيره ح لان الفعل يدل على ماهيته
الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب
الزيدان او الزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا
وسيجيئان من الادميين لا من غيرهم كناقة مفردا او مثنى
لا جمعا متصلا بعامله فعلا ومواز ناله لا منفردًا عنه بغيره
فان هذه المنفيات لا يجب تانيث عاملها بل يجوز الوجهان
كما سيجئ يجب تانيثه اى عامله ايذانا بتانيث الفاعل
من اول الامر ان كان العامل متصرفا والا كفعل المدح
والذم والتعجب لا يجب تانيث الحرف فى التصرف فينبغى
ان لا يلحق به ما هو علامة القسمة كنعم المراة هند واكرم
بهند ويجوز نعمت المراة هند واما فعل التعجب فلا يتغير
اصلا لكونه كالمثل نحو ضربت هند او الهندان مثال
لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردًا
او مثنى متصلا بعامله الذى هو الفعل وزيد ضاربة
جاريته بالرفع مثال لما عامله موازنه وكذا اى يجب
تانيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا
اذا اسند العامل الى ضمير المونث حقيقيا من الادميين
ام لا او غير حقيقى لما مر من ايذان تانيث الفاعل من
اول الوهلة حال كون ذلك المونث غير جمع المذكر المكسر العاقل

فانه اذا

فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجئ نحو
هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى
من الادميين ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم
والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير
الحقيقى وفى الاسناد الى غيرها ولو قال اذا اسند الى غيرها
اظهر وانسب اى غير المونث الحقيقى وضمير المونث المذكورين
وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او كان حقيقيا ولم
يكن من الادميين او كان منهم ولم يك منفردًا او مثنى
بل جمعًا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله
وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما
كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز
تانيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير
مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فساده اظهر كما لا يخفى على
من له حظ من الاظهار نحو طلعت او طلع الشمس مثال
لغير الحقيقى ونحو سارت او سار الناقة مثال للحقيقى من
غير الادميين وانما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد
بتانيثهما مع ان فى لفظهما ما يشعر به بخلاف المضمر لعدم
ما يشعر به ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث
نظرا الى وجود مجرد تانيثهما ونحو جائت او جاء
المومنات مثال الجمع المونث الحقيقى من الادميين انما جاز
فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقى وانما لم يعتبر حقيقة
التانيث فى مثل المؤمنات لان التانيث الطارى بالتاويل اسقط
اعتبار التذكير الحقيقى فى نحو رجال ونحو جائت او جاء

القاضى اليوم امراة مثال للمؤنث الحقيقى من الادميين
المنفصل عنه عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مونثا
حقيقيا من الادميين لضعف استدعائه تانيث العامل
لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن الذكر واما اذا كان
عنه كزيد اذا سميت به المراة يجب عامله ولو منفصلا عنه
لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض لم لندوره
والرجال جائت اوجاؤا مثال لضمير جمع المذكر السالم المكسر
العاقل وجائت الرجال مثال الجمع المذكر المكسر العاقل وجه
تانيثه كونه بتاويل الجماعة وجه تذكيره كونه من الغير الحقيقى اوجاء
وسيجئ وجه تانيث ما اسند الى ضميره وجمعيته ولما ذكره
فيما سبق المونث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل
بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثانى لان
الاعدام يعرف بملكاتها قال والمونث فى عرف النحاة ما اسم فيه
اى فى اخره علامة التانيث بقرينة تفسيرها اذ المفسرة
بها لا تكون الا فى الاخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم
نحو ضاربة وضاربتين فتا اخت ليس بعلامة التانيث
بل هى مقدرة فيها لفظا او تقديرا اى ملفوظة او مقدرة
كنار وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم بان التاء
مقدرة فى الجميع لكنها فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد
على الثلاثى فحكموا فيها ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى
اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذ نحو قديديمة
ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل
والنقل فان قيل يخرج من التعريف المونثات الصيغية اذ ليس
فيها

مطلب المؤنث ما فيه علامة التانيث

فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهما وانت بالكسر
وياء مثل تضربين ونون ضربن وتاو ته وهنده وهندى
وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكورات قلت كون التانيث
بالصيغة ممنوع بل التاء المقدرة عنده طرح اللباب حفظا
للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظى يقصد
به تحصيل صورة فلا يرد ان فى هذا التعريف دور التوقف
معرفته على معرفة التانيث وبالعكس كذا فى الامتحان ولو
قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة
او الممدودة لكان اسلم وهى اى علامة التانيث التاء الموقوف
عليها حال كونها هاء ولو فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين
فانها يوقف عليها هاء فى الاصل اى فى حال الافراد وخرج
مثل تاء صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء
اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها كما صرح فى الامتحان
نحو ظلمة وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها
فى تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع
الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق
التاء بصفات الاسماء التى قدر فيها التاء كشمس طالعة
يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى
الاول للحقيقى والثانى لغيره والالف الممدودة نحو حمراء
يحتمل لهما وهذا اى كون المونث بعلامة التانيث لفظا
او تقديرا جاز فى غير ثلاثة بالفتح والزايد عليها منتهيا
الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة ومونثها
بحذفها اى التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما

ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطى التاء له
اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلاثة
رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلاثة والزائد منتهيا الى
تسعة مع عشرة اثبتت التاء فى الجزء الاول فقط فى المذكر
ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب وحذفت من
الثانى كراهة اجتماع علامتى التانيث من جنس واحد فيما
هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشر لكونهما من جنسين
وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من
جنس واحد لان التاء فى الجزئين الاولين منهما لما لزمت
الوسط لعدم مفردهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها
فى الاخيرين منهما كانت بجنس اخر وهمزة الوصل فى اثنتا
للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء وانما حذف التاء
من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على
النظير وتبعيدا عن النقيض نحو ثلاثة عشر رجلا
وفى الثانى اى اثبت التاء فى الجزء الثانى فقط فى المؤنث
نحو ثلاث عشرة امراة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل
عدم الاثبات فى الاول ابقاء له بحاله الذى قبل التركيب
والاثبات فى الثانى لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث
اى المؤنث الحقيقى او تانيثه ما بازائه اى بازاء مسماه ذكر
من الحيوان بخلاف نحو النخلة وان كانت بازائها ذكرا اعنى المجرد
عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى نحو
امراة بازائها رجل وناقة بازائها جمل والتانيث اللفظى
ملتبس بخلافه اى الحقيقى يعنى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان

بل كان

مطلب التانيث الحقيقى

بل كان تانيثه فى لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا
او تقديرا ولذا سمى لفظيا نحو غرفة مثال لما
كان العلامة فى لفظه لفظا وشمس مثال لما كان فى لفظه
تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة
بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتهما ويعرفهما
يعرف المفرد اجمالا او باللغة تفصيلا اراد بيانها ولكن لما
كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية
فقال والجمع المكسر مطلقا ما اى جمع تغير للجمعية فخرج نحو
مصطفون لان تغييره بعد الجمعية للثقل صيغة مفرده
ولو كان ذلك التغيير تقديرا كفلك فان ضمته مفردا كضمة
قفل وجمعا كضمة اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا
القيد ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع
كما ذكره المصنف فى شرحه ولم يسبق فى هذه الرسالة تعريفه
حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل هذا القيد فى كتابه هذا
والمراد بالتغيير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة
بكلا قسميه فان تغير الاخر لا يعد عندهم من تغيير الصيغة
وان كان تغييرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقى
نحو رجال والاعتبارى كاسارى وكعباديد يقدر له عبيد
ود ولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير مفرده للجمعية
ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم
قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا ما اى جمع لحق
فى اصل الوضع اخر مفرده انما لم يقل اخره كما فى الكافية لانه
يلزم ح ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون

مطلب جمع المكسر

مطلب جمع المذكر السالم

مثلا انما يلحقا اخر مسلم لا اخر مسلمون ولذا احتاج الشراح
الى تقدير المفرد فيهما ثم ان المراد به ليس ما يقابل
المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته
وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع اما الاصل واما الدال على
المفرد حقيقيا كمسلمين او اعتبارا كايامنين فايامن
جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد
من عين جمع ومن حيث دلالتها على ثلاثة منه مثلا ماخوذة
جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع
لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المص في تعريف مطلق
الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين على اقل من سبعة وعشرين
واو مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا المصطفون
او ياء مكسورة ما قبلها للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا
او نون مفتوحة للتعادل انما الحق هذه الحروف ليفيد
المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد عليه
من جنسه ثابتة في غير الاضافة فان النون تحذف فيها لشبهها
بالتنوين لا لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا
ينافي كونها جزء من الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح
الاول حيث تبع الفاضل الجامي وشرح كلام المص على خلاف
مراده وهو في اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع
المؤنث السالم ما جمع لحق اخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتباريا
كصواحبات مونثا او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية
باعتبار الاصالة والغلبة الف وتاء لافادة المذكورة في المذكر السالم
قيل لا بد من التقييد بالزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة

فان التاء

مطلب جمع المؤنث السالم

فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة عن
الاصلية اقول هذا مبني عن الغفلة عن معنى اللحوق
وهو الطريان على الشيء كما هو الشايع في السنتهم على ما ذكره
الفاضل عصام نحو مسلمات والتثنية اي المثنى ما اسم
لحق في اصل الوضع اخر مفرده ولو اعتبارا كرجالان وانما
قال ولم يقل اخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحاد بالجمع
يصدق عليه انه لحق مفرده الف او ياء الى اخره لان
مسلم مثلا كما انه مفرد لحق اخر مفردها مسلمان مفرد مسلمون
فينبغي ان يقول اخر مفرده الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل
عصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم
لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان
اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل
في الاضافة فيؤل الى ما ذكره الف او ياء مفتوح ما قبلها
اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور لزومه
كذا في الامتحان وانما صح مع ان المجانسة تقتضي الكسر لئلا
يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان
التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح لكونه الاخف ونون مكسورة
للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها
انه مع مدلول مفرده مثله في الوحدة والجنس فقط ثابتة
في غير الاضافة وفيها تحذف للام نحو مسلمان ومسلمين وكل
جمع سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير
جمع المذكر السالم لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم
فيجب تذكير عامله ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة

مطلب المثنى

لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة
صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا
على خلاف القياس والا فيجوز التانيث في مثل بنين وارضين
وسنين قال الله تعالى امنت به بنوا اسرائيل فالاول في
حكم الابناء والاخيران في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول
جاء المسلمون ورجل قاعد ناصروه الاول مثال لما
عامله الفعل والثاني لما عامله موازنه واذا اسند اي
العامل الضمير اي جمع المذكر السالم يجب كونه اي العامل
وارجاع الضمير اياه السابق واللاحق جمعا مذكرا لشدة
الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل
وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير
المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل
مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن
واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى
ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مونثا ايذانا بتانيث الضمير
المسند الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعا مذكرا سالما
او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال
الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد
المبهم من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا
عطف باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو
الرجال جائت او جاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل بالمكسر
ايضا كجائية لكان اولى وغيرها اي غير جمع المذكر

السالم

السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع
المونث سالما او مكسرا من العقلاء او غيره وجمع المكسر
الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مونثا اذا اسند
الى ضميرها نائب الفاعل لا اسند ولا ضمير فيه او ضميره الى
العامل يجب وجوبا مخيرا كون عاملها اي ضمير الجموع
المذكورة مفردا مونثا لما سبق من الايذان بتانيث الضمير
او جمعا مونثا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل
صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المونث
او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له المونث لعدم اصالته
في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي
وضع لجمع المونث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل
فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مونثا وان كان
وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الاصل الضمير لا الفعل
كالواو لكن وجوب كونه جمعا مونثا اذا اسند الى ضمير
جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا
كالافراس النهب ولو قال او جمعا غير واوي اذا كان
صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات
جائت او جئن او جائية او جائيات او جوائي مثال لما اسند
الى ضمير جمع المونث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير
جمع المونث المكسر العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت
او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جفت والاشجار
قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند
الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال

مطلب المبتدأ

ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جائت
الخ والمرفوع الثالث من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدا
ولما كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم
يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى اراد ان يقسم اولا
الى نوعين ويعرف كل منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل
اسم مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع الاول الاسم
لا الصفة بقرينة المقابلة او المؤول به واما ضارب زيد
قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد يعم يراد ما يقابل
الفعل عند من قال ان المبتدا اسم لمفهوم واحد
وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه
مسندا اليه وكونه صفة واقعة الخ المسند اليه خرج
به الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من
المبتدا واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة في
المقسم المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل
لفظي اصلا ولو قال عن العوامل اللفظي كالبيضاوي لكان
اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج
وخرج بهذا القيد اسماؤها نحو زيد قائم وحق انك عالم
الاول للاول والثاني للثاني ولا بد له اي الاول من خبر
ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه والنوع الثاني الصفة اي
اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخواك
والمستعار نحو اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا
كالهمزة وهل واسما نحو ما صانع البكران ومن خاطبه البشران

وكذا متى

وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة النفي حرفا وهي ما
ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس
قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث
قال بعد حرف النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال
بعد حرف النفي والاستفهام وقال المص في شرحه لفظ الحرف
حشو مخل بين عمومهما كما بينا فلو لم يذكر ايض لفظة كلمة
هنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لظاهر المراد به
ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت
عن الهتي ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابوه
زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد
الاستفهام مع انه ليس مبتدا بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس
مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية
الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثل المذكور وان وجد الاتصال
لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل في المعنى على المبتدا
الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم
قائم ابوه واما كونه زيد اقائم ابوه فلا يجوز لكونه في
صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ
في كلامهم زيدا قائم ابوه كما جاء زيد اقائم ابوه كما صرح
به الفاضل عصام ولو سلم فلا خير لانتقاع الانتقاض لكنه
يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدا
لا يغني عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون
الاعراب الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما
فيها فلو جعلت مبتدا يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها

ومن حيث كونها فى محله ولا اخفاء فى كون هذا تكلفا واما
اذا لم يجعل مبتدا بان حمل على التقدير الاول كما فى زيد
قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا فلانه اذا جعلت
مبتدا يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل بان
بان جمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر
الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان
كون المسند مبتدا خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدا اضطرارى
بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه
مبتدا ولا اخفاء فى وجوده هنا وفى ان الحكم به تكلف
وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر
مقدما والمبتدا مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدا
كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتدا لوجود الاضطرارى
فى الجملة وبالنظر الى الثانى جعلت خبرا واحدهما يغنى عن
الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان
وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة للابتداء وما
بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدا اذ
المطابقة لازمة بينهما وليست بخلاف مثل اقائم زيد
فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى
الفعل لكون الاستفهام والنفى بالفعل اولى بل فاعله ساد
مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز

مطلب ولا يجوز تعدد المبتدا

تعدد المبتدا اى النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق
لشهرته ولان السوق يسوقه اليه يعنى انه لا يجوز تعدده
لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا

بعاطف

بعاطف فيجوز ثم ان كان خبر كل يخالف الخبر الاخر يؤتى بالواو
والا فيثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر وفقيه
الزيدون عالمان او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه
او عالمون والاصل فى المبتدا والاولى له تقديمه على الخبر
لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم
على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكر الموصوف عليه وشرطه
اى شرط صحة كونه مبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من
الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد
ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو
الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان
مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع
هذا الحديث كذا فى شرح اللباب او نكرة مخصصة اى
قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار عنها
وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال فى الامتحان شرطوا
التخصيص بشيء للافادة وهى قد توجد بدونه الجمهور ككوكب
انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرطوا المحقق
من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوى حيث قال
لو يفيد والموافق ان يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان
يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين
وبين كلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس
الاشتراط بل الضبط فانهم لما راوا ان المبتدا لا يعرفونه
بالتميز بين الضد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلته

لم يتخلف الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت
بلبل اشغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني فان
تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف
الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق
كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع كونه اخص
منه ويجوز حذفه اى المبتدا عند قيام قرينة نحو زيد فى
جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة السؤال

مطلب خبر المبتدا

والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدا وهو المجرد عن العوامل
اللفظية لتغير ما ذكر فى المبتدا ورافعه المسند به اى الذى
الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق
الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدا ذكره الفاضل عصام
فى الشرح خرج به النوع المدلول من المبتدا اى حال كون ذلك
المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم فى مثل
يقوم زيد ومثل قائم فى مثل اقائم الزيدان وفى
مثل زيد قائم ابوه فان المسند فى الاول فعل وفى
الاخيرين معنا ولكن النسبة فى الاول تامة وفى الثانى ناقصة
وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معنا اصلا
بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما
يجرى مجريها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما
صرح فى الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا
ماسبق فى تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم

البعض

البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام والنفى
والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظ وغير ملايم
لما صرح به المص ينتقض التعريف ح منعا بمثل قائم
فى المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل
ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع زيد على وجه
وبمثل المنطلق فى مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه
غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايض مع
انه خبر على ان مثل قائم فى مثل زيد قائم وان لم يدل على
النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليه بالنسبة الى
المبتدا كما صرح به المص فى الامتحان فى تعريف الخبر فيكون مما
يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا خبر يصدق التعريف
على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو قائم
فى زيد قائم ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عاطف من
غير تعدد المبتدا لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل
واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفى
الامتحان زيد قائم صاحبك وهو الاظهر وحكم الاخبار
المضادة مذكور فى الرضى ويجوز فيه العطف ايض ويكون
جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بهما يعنى ان
الاصل فى الخبر كونه مفردا ليوافق الركنان وليكون اخصر
واسرع قبولا للربط قد يكون جملة فلا بد فى الخبر الكائن
جملة من عائد يربطها الى المبتدا لانها من حيث هى مستقلة
لا يقتضى التعلق بما قبلها وهو الضمير فى الغائب وقد تكون
اسم اشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك

اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا انه من يتق ويصبر
فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس فى مثل نعم
الرجل زيد على وجه والظاهر فى موضع الضمير نحو الحاقة
ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا
عنه لا يحتاج اليه لوجود الربط المعنوى بينهما لكونها
عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول
والثانى للثانى ويجوز حذفه اى العايد لو ضميرا لفظا
لا معنى يعنى ان حذفه ليس منسيا لقرينة اذ لا حذف
بدونها الا نسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة
اسمية ومبتدؤها خبر من الاول نحو البر الكر بستين
اى منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا فى غيره
نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان
ذلك منه واصله اى الاصل فى الخبر والاولى له ان يكون نكرة

مطلب والاصل فى الخبر ان يكون نكرة

لكونه عمدة للافادة وهى انما يحصل بالاخبار بما لم يعرف كما
ان المبتدا عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد
يكون معرفة فلا ينافى الافادة لجواز كون النسبة
مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد
ونحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة
بينهما الجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل
هذا لمجرد التقريب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اى الخبر

مطلب ويجوز حذف الخبر عند قرينة

عند قرينة نحو زيد قال ازيد قائم او عمرو وان كان
المبتدا بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره فى جميع الاوقات
رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثانى او الحكم

ولو

ولو يجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول نحو اما
زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر اى فى وقتها كقول اى
الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعايد هنا العموم المشتمل
على المبتدا فان لا لنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم
لاستلزام نفى كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا فى عراض
الكواكب او لضرورة اضمار القول الذى هو مدخوله
استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى واما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان المبتدا
اسما موصولا بفعل او ظرف اى بجملة فعلية او ظرفية هى
قسم منها فيهما مجاز التسمية للكل باسم الجزء او موصوفا
به اى بالموصول المذكور او نكرة موصوفة بهما اى بالفعل او الظرف
او مضافا اليها اى الى الموصول باحدهما او الموصوف به والنكرة
الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد حصر وكان
لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة او غير موصوفة
اصلا جاز دخول الفاء فى خبره لان كلا منها لا بهامه كان
كادات الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية
هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله
الفاء والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يوكد المشابهة
كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء فى الحقيقة فجاز اعتبار
معنى الشرط عدم اعتباره فى هذا المبتدا وكذا اى كما جاز
دخوله الفاء فى خبر المبتدا المذكور اذا لم يدخل عليه
شئ من النواسخ جاز دخوله فى خبره اذا دخل عليه اى على
المبتدا المذكور ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدا

حرفا كان نحو ليت ولعل وكان ومَا ولا او فعلا نحو علم وكان
لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط
الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى
هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله
على خبران المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها
فى معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان
لها تاثير فى المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما فى
افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن للاشتراك فى
جواز العطف على محل اسمها ويدل عليه هذا الجواز القران
الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ
فان لله خمسه وللرسول وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان ياتى بالمتن
ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول
بخبر هذه الثلاثة ومنع كان لدخوله فى السائر وهو الموافق
لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه فى الامتحان
جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح وبين كلاميه فى
كتابيه تدافع ظاهر فافهم نحو الذى ياتينى او فى الدار فله
درهم قال الفاضل عصام الاولى او فى الدار لئلا يتوهم
ان الترديد فى الصلة دون التمثيل مثال للمبتدا الموصول
بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه
فانه ملاقيكم مثال للموصوف الموصول بفعل الداخل عليه
ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقات الموت لكنه سبب
للحكم بها وعلى ما فسره الرضى للحاجة الى هذا التاويل

فافهم

فافهم نحو رجل ياتينى او فى الدار فله درهم مثال للنكرة
الموصوفة باحدهما وغلام رجل ياتينى او فى الدار فله درهم
مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذى ياتينى او فى الدار فله
درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضاف الى نكرة
موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل مضاف الى
نكرة غير موصوفة اصلا وفى غيرها اى المواضع المذكورة
لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز
والمرفوع الخامس من التسعة اسم باب كان اى نوعه وهو
الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين فى
بحث الدليل العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتدا
والخبر فى الاصل ويسمى مرفوعه اسما وعلم من تعريف المبتدا
كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند الداخل باب كان

مطلب اسم باب كان

وحكمه حكم الفاعل فى انه لا يكون الا اسما او مؤولا به
وفى عدم جواز تقديمه على عامله وفى عدم جواز حذفه
من غير المصدر فى كونه مضمرا او مظهرا وفى كون المضمر مستترا
او بارزا الى اخر ما ذكر فى بحث العامل والمرفوع السادس
خبر باب ان اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرف لظهوره
مما سبق ايضا فتذكر وامره اى حكمه كامر خبر المبتدا اى فى
كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومحذوفا ومذكورا
وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرايط
وامتناع الموانع فلا يرد ان اين زيد ممتنع مع جواز اين زيد
لكن لا يجوز تقديمه اى خبره على اسمه لان باب ان لكونه
فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعى وهو تقدم

مطلب خبر باب كان

المنصوب على المرفوع حطا لمرتبته عن مرتبة الاصل
ولو قدم يلزم المساوات بينهما الا ان يكون ظرفا يجوز تقديمه
عليه او معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة
نحو ان فى الدار رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان
لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسعوا فى غيره لما مر

مطلب لا لنفى الجنس

والسابع خبر لا لنفى الجنس اى لنفى الحكم عنه وهو ما اسند
الى اسمها لم يتعرض له للتنبيه مما سبق كما سبق وحكمه
ايضا كحكم خبر المبتدا كما ذكرنا فى باب ان لانها من نواسخها
لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل
على ان كما مر وكثير حذفه لو عاما ويجب فى بنى تميم ان دل
عليه فينبغى ان يتعرض لذلك ولايهم فافهم نحو لا اغلام

مطلب اسم ما ولا المشبهتين بليس

رجل جالس عندنا والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين
بليس وهو ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا

مطلب المضارع الخالى عن النواصب والجوازم

وحكمه كحكم المبتدا لما مر والتاسع المضارع الخالى عن
النواصب والجوازم واما الداخل عليه احدهما فمنصوب
او مجزوم كما مر نحو يضرب و يضربان الاول مثال لما كان

مطلب المنصوبات

رفعه بالحركة والثانى لما كان بالحرف واما المنصوب
فثلاثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل
وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الاول
منها المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول
على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل
الباقية قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من
متعلقات المفاعيل وهو اسم ما اى معنى اغا ذكر الاسم

فيه وفى

فيه وفيه امثاله لان ما فعله الفاعل الذى هو المعنى
والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة
عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اى فعل
مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة
معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول
فعله فاعل عامل اى قام به بحيث يصح اسناده اليه لمؤثرا
فيه او لا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام
لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عند فى
الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة متكلفا ليلايم
ما فى الحد المحدود باعتبار معناه اللغوى ولم يشترط كون
الفاعل مذكورا كما فى العامل لئلا ينتقض بما عامله
مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول كاعجبنى ضربك
ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا
على بناء المفعول ان المصدر لم يوضع الا لما هو صفة
الفاعل وهو داخل فى مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله
فاعله عامل مذكورا وان لم يذكر الفاعل سواء اريد
بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة
الوقوع الى المفعول لا النسبة القيام على ما حققه الفاضل
عصام وقال يصدق على مثل موتا فى المثال المذكور مما
فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر
اذ المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحى فلا حاجة الى الصرف
عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلا بد من

المصرف عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان
يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد الفاضل
ليكون وجهًا لعدوله عن حد ابن الحاجب اذ انه
لا يحتمل توجيها اخر حتى يرد عليه ما اورده ههنا
ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها اخر واصلح
ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل لان يحتاج الى
ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج
ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر
اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه
على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة
مذكور صفته لعامله لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا
نحو فضرب الرقاب اى اضربوا فخرج به ما لم يذكر عامله
اصلا مثل الضرب واقع وبما ذكرناه اندفع ما اورده في
الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان
يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما
قرينتان القصد والعموم بمعناه صفته ثابتة له اى ملابس
بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلوله
لهما اما مطابقة فيهما كضربي ضربا او تضمنا كذلك
كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربي ضربة
ذكره في الامتحان وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل جامي حيث
قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلافا الظاهر
غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر والمص حمل مراد
القاضي على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب

ولاحتماله

ولاحتماله لتوجيه حسن كما نقلنا عنه بقي على حاله هنا
ثم انه خرج به مثل تاديبا في مثل ضربته تاديبا
لان التاديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص و
الضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا
كرهتي في كرهت كراهتي اذا كان مفعولا به اذ المراد
بالاشتراك في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد
بالاخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل ما
قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل
ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب
وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه
معمولا لعامله ومنصوبا به بسبب بيان جميع العوامل وكيفية
اعمالها وشرايطها وان الفعل وما بمعناه ينصب
معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب
من عدم تمامية منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربي
شديدا اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يرد فيه
ما اريد في كلام المص ولذا عدل القاضي عنه في اللب
هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند
الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد
وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما
هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظ
فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد يكون العامل
ملابسا بغير لفظه اى اسم ما فعله او المفعول المطلق
هذا هو الملائم للسابق ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت

جلوسًا او بابا نحو انبت الله نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاحي والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر ذا العامل فى التعريف والفعل بدل له وكونه تكلفا والتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يراد المفعول المطلق لقيام قرينة اذ الحذف اذا لا حذف بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى اض ايضا عاد ثم غلب فى معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اى المفعول المطلق او اسم ما فعله على عامله او للنوع او العدد واما لو للتاكيد لان حق المؤكد التاخير كذا فى الامتحان ولا يلزم اى المفعول المطلق العامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب فى نحو المصدر مع انهما سيان فى كونهما مقتضى النسبة التى هى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر فان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفى الملزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى لتقييد فائدته والا كان ذكره عبثا والمنصوب الثانى المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايض بخلاف غيره وهو فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل والضمير عائد الى اللام ذكره

في الامتحان

مطلب المفعول به

فى الامتحان وفى الاصطلاح اسم ما وقع عليه اى تعلق به حسا او عقلا وهى فى هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة وبلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا لان معنى الوقوع على الشئ السقوط عليه ولا سقوط الشئ على زيد لوجود التعلق به عقلا فعل الفاعل اى حدثه القائم والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا فى مثل اعطى زيد درهما اذ زيد ح لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عبارة فيدخل فى مثل ضرب زيد عمروا مع كذبه وما ضرب زيد عمرو والوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد النفى نفيه وهو على قسمين عام للازم والمتعدى وهو المجرور بالحرف سوى فى واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول فيه لا به والثانى مفعول له لا به كما مر فى بحث حرف الجر وخاص بالمتعدى وقدم بحث المتعدى واللازم فى بحث العامل القياسى ويجوز تقديمه على عامله لقوته فى العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس افعل ولا مصدرا لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق فى بحثهما ولا مضافا اليه بشئ اذ المعمول لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبه مررت وحذفه مطلقا اى بقرينة نحو اهننا الذى بعث الله رسولا

اى بعثه اوبدونها نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء وهذا تكرار
لما سبق فى بحث العامل القياسى وحذف فعله اى عامله
مر نظيره لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب و

مطلب المفعول فيه

المنصوب الثالث من ثلثة عشر المفعول فيه مثل
مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول
الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له وعكس فى اللب لكونه المفعو
له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما
اى شيئ فعل فيه اى فى ذلك الشيئ مضمون عامله اى ذلك
الشيئ فلا اوشبهه اومعناه فالاضافة لادنى ملابسة
اومحمول على التسامح اوعلى حذف المضاف ولو قال ما فعل
فى مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب
او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر
ولولا الاسم لامكن التوجيه فى فيه فافهم يعنى وقع مدلول
عامله الذى هو الحدث مطابقة كما فى المصدر او تضمنا
كما فى غيره مؤثرا فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو
مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه شهدت وفضل الله يوم
الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث
انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه بقوله مضمون
عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس
بمضمون العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى
القسمين الذين مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه
لا لكونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقون
الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فمفعول

فيه غير

فيه غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله
مفعولا فيه وتبعه المص كما مر فى بحث العامل لفظا
لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقديرفى وقد مر شرط
تقديره فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اى المفعول فيه على
عامله ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر فى بحث حرف الجر
ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه
اضعف فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة
اولى وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت
اى سرت و المنصوب الرابع من ثلاثة عشر المفعول له مثل

مطلب المفعول له

ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه
بحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه
وهو اسم اى شيئ فعل لاجله اى وقع لاجل حصوله كقعدت
عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا وخرج به سائر
المفاعيل مضمون عامله اى مدلوله الذى هو الحدث
تذكر ما ذكر انفا فلا يرد مثل وجدت التاديب الذى
ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما فى
عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لكونه مفعولا له لفظا
اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر
شرط تقديره ايضا فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على
على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه
مجرورا وتركه مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط
رتبته عن رتبة ما سبق ويجوز حذف عامله بقرينة كقولك

مطلب المفعول معه

تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته و المنصوب الخامس المفعول معه

قيل تانيث الفاعل كيه وله وفيه ؛ اعتذر عن نصبه
بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر
والى ذهب قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفيه نظر لان القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى
المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفى الاية
الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره فى الامتحان
وفى هذا التفسير اشارة الى ان نايب الفاعل هو المعهود
لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر
المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف
اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل عصام من ان
الواجب المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على ما هى
له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما
على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان
المستتر راجع الى قريب فيوتى بها على خلاف الظ للتنبيه
على ان مرجعه خلاف الظ وهو الابعد وهنا ليس كذلك
اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول
فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه
وهو المذكور اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل
وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير
معنوى مع انه لا قرينة ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد
عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور سابقا بعد الواو وخرج
به سائر المنصوبات كلها سوى الحال المذكور بالواو لمصاحبة

معمول

معمول عامله فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد
بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى هو منصوب ليتحقق
العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة
ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل
فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقص نحو حسبك
وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا
وعمروا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز
الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه تحكم صرح به الفاضل
عصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة
فيه فى زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول
معه لا يصح عطفه على معمول واحد عامل واما على ما ذهب اليه
غيره المقارنة غير معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه
ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت
والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل واجيب
بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة
فى العلو وبالثانى معنى الاشتغال فيوجد المشاركة ويصح العطف
نحو جئت وزيدا ومالك وعمروا وجئت وانا وزيدا او وزيد
ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله فيه اشارة الى
ان عامله المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو
واسطة على ما هو الراى الصحيح ولا المعنوى اذ لا تصور فيه
التقديم ولذا لم ينصب صيغته فى كل رجل وضيعته
ولا على معمول المصاحب لاقتضاء معنى الواو سبق القرين
ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب

مطلب الحال

وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منها لا يجوز
تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد مع
لما مر من عدم جواز تعلق الجار من بمعنى واحد بعامل
واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها
فقال والمنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول
فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق
بالمفعول به ايضا من حيث انه منصوب واقع بعد تمام
العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة
يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال
يحول اى انقلب وتغير سمي بها العرفي لانقلاب مدلوله
وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل
لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا
كما ان حال المرقومة تدل على زمان انت فيه وفي عرف
النحاة ما اى منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل
او المفعول به لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمروا راكبين
خرج به التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر
في مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقرى فانه يبين
هيئة الفاعل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة
عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس فلا حاجة
في اخراجه لاعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة
وهي الحالة والكيفية اعم من ان يكون له باعتبار نفسه
او متعلقه نحو جائني زيد قائما ابوه ومن ان يكون
محققة او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين

اى مقدرى الخلود

اى مقدرى الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثاني مقدرة ومن
ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا او لا تدوم تسمى
الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل
عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جائني زيد
والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة
الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل عصام
لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان
يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون
احدهما في المعنى وان كان في اللفظ خبرا او مبتدا كما في مثال
المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى
احدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما فاعل
او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك
وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل اتبع ملة ابراهيم
حنيفا وان ياكل لحم اخيه فانه يصح ان يقال بل اتبع ابراهيم
وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل
او المفعول به وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة كما
كما هو راى الفاضل عصام او من زيد كما هو راى الفاضل
الجامي والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها
اى الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقدم
ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها
على المعنوي وجوازه على غيره لا انه ساه من تخصيص الامتناع
وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها وهي تقييد

الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوًا
وقال الفاضل عصام الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما
في خبر المبتدا فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال
الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير
انتهى ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة
غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه
يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكومًا
بها في المعنى والاصل فيه التنكير ولا يتقدم اي الحال
فيما عدا مثل قائمًا كعمرو وقاعدًا على العامل المعنوي لضعفه
مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه
كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو
ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم
عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائمًا في الدار
وجوز ابن البرهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله
ولا على ذي الحال المجرور ولقد احسن في هذه اذ بها يندفع
الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة
لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم
تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا
جائني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه
فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدي
بالتقديم ايضا لكن لا يسمى ح فاعلا بل مبتدا بخلاف
المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد
على هذا انه يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية

لجواز

لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط
اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان
فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز
حذف المضاف اليه واقامة المضاف اليه مقامه
نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة
المعنوية واذا زال اسم المضاف اليه ممنوعة مطلقا على
ما صرح به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب الالباب
وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدماميني في شرح
التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو
المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف
اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يتقيد بها نحو
نحو هذا ملتوتا شارب السويق الان او غدا فلا يقال
مررت جالسًا بزيد ولا جائني مجردًا عن الثياب ضاربة
زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وهو المختار
عند المص ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما
بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا
له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به في حكم
المنصوب فاذا قلت مثلا ذهب راكبة بهند فكانك
قلت ذهب هندًا واستدلالًا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس اي الا للناس كافة والمص
لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المؤول بالشيء
لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته
من المجرور بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى

من جانب المعنى فى هذا الفن والاية الكريمة مؤولة لا تصلح
للاستدلال بجواز كون التقدير الرسالة كافة للناس
اى عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد
كفتهم ان يخرج منهم احد وكونها حالا من الكاف
والتاء للمبالغة كما فى علامة لما تقرر ان الحال
المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم فى الابلاغ ذكره
الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ثم
قال ابن دريد كل شيئ جمعته فقد كففته ومنه
حديث الحسن رض ان رجلا كان به جراح فسأله كيف
يتوضاء فقال كفه بخرقة اى اجمعها حوله ولو سلم فباب
المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزم الجميع فالمعنى
الا كافة لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر باباه قوله
تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان
الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير
مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة ركيكة لدلالتها على
الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل
ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو
عن الابهام ولو كان المراد بها افادة تاكيد عموم الناس
لكان الظم ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان
الحال المحصورة لا تتقدم على ذى الحال فلا يتجه ما قيل
ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال
بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء
وقيل لئلا يلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت

فى سائر

فى سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضى ان
يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود
الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله
محضة وقوله ليتخصص بالتقديم تخصيص المبتدا بتقديم الخبر
الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان اولا
يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة فى الحقيقى مسلم
واما فى التنزيلى الذى هو المراد هنا فلا فافهم نحو جائنى
راكبا رجل وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد
وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر خبرية لا انشائية
لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم
عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيئ ولما كان الجملة
مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال
مرتبطة به فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اى فى الحال الكائنة
من رابطة يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط فى المضارع
المثبت مع فاعله اذ الكلام فى الجملة ولا يجوز دخول الواو
عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا
على اصل الحال من الدلالة على الحدث والتجدد وفى نحوها فى
الاستعمال من التجرد عن حرف النفى نحو قمت واصك وجهه
وقوله تعالى وقد لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله
اليكم مؤول بتقدير المبتدا او جعل الواو فى الاول للعطف وقال
الفاضل عصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة
ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما فى التسهيل لم يحتج فى الثانى
الى التاويل نحو جائنى زيد يركب او الضمير مع الواو وحده او الضمير

وحده فى غيره اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى
المثبت والمنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظ لانه الرابط فى
كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الى فضل
ربط لاسيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال
فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود
الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها
لكن الغالب فى الاسمية وفى حكمها الجملة المصدرة بليس
لانها لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل
على الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها فى الاستقلال وعدم
التعلق بذى الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة على
اصل الحال او على نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها فى غاية
القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى
بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية وانفرادها
متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال
الفاضل عصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولابد من
ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط به فى المفرد هو النصب
وقد اختفى فى الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة
التى باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر
فى الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا
ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته بتلك المشابهة واما الضمير
وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول
الامر نحو جائنى زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب به
مع الواو ولا يركب عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفى او جائنى

زيد

زيد ركب بالضمير وحده او وركب به مع الضمير والواو
وركب عمرو بالواو وحدها مثال الماضى المثبت او جائنى
زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو
وعمرو راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية
لدخولها فى الفعلية عنده كما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا
تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضى الصدارة وعدم الربط
والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذى
الحال فيربط بالمبتدا لكونه لازما له فتكون من قبيل
الاسمية نحو جائنى زيد وهو ان تسئله يعطه او بانسلاخ
معنى الشرط فيكون فعلية نحو اتيتك وان لم تاتنى ويجوز
تعدد الحال كالخبر نحو جائنى زيد راكبا ضاحكا وحذف
عامله اى الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشدا مهديا
لمن قال اريد السفر او تهيأ له او شرع فيه اى سر
او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا
فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية
فينبغى تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل
لكنه على الثانى لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة
ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضى المثبت
لان بما ذكره فى وجهه لا يتم التقريب كما ذكره فى الامتحان
فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم
اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت
بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل
والمنصوب السابع من ثلاثة عشر التمييز ويقال له التبيين

مطلب التمييز

والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف وبفتحها
ايض باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام
قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى
وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكر ابن
الوضع كما ذكر البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة
المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع غير داخلة فى المقسم
كما عرفت حتى يخرج بقيد عن ذات فيخرج الحال فانها ترفع
الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة
باحد الاشياء الخمسة وقد سبق فى بحث الاسم المبهم التام او عن
ذات مقدرة اشارة الى تفسير التمييز فى نسبة كائنة فى جملة
نحو طاب زيد نفسا اى طاب شيئ زيد بالاضافة والتمييز
فيه عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه وقيل
بالابدال ورد بانه لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد
ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على ان فيه حذف
المبدل منه وهو تكلف بلا ريب او فيما ضاهاها اى شابه
الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئه
والتمييز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازى
فى المعنى ونحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه فى حكم
الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا
والتمييز غير اضافى يحتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته لم يذكر
فى المشابهة المثال الذى يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب
عنه اكتفاء بما ذكره فى الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التى ذكر
فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق فى التمييز بينهما وابوة

عرض اضافى ودارا عين غير اضافى خاص بالمتعلق وزيد حسن
وجها جر المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل
من عمرو علما عرض غير اضافى او حسية كائنة فى اضافة
نحو اعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ووجها
ودارا وعلما ووجها وهذا التمييز اى ما يرفع الابهام
عن مقدرة فاعل فى المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا لما
تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
المقدرة ومحمول عليها كما يجب فى المذكورة بل يكفى اشتمالها
على المحمول ومثل العيون فى نحو قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فاعل فى المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها
كذا فى المحى او فى حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت عيونها
كما فى شرح التسهيل وفى قول المص والارض مفجرة
عيونا اشارة ما الى الثانى فافهم فلذا اى لاجل انه فاعل فى
المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل والمازنى والمبرد يجوزان
تقديمه على الفعل وشبهه اذ المؤول بالشيئ لا يجب ان يكون
فى حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على
الابهام وذاتيا فى الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير
ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها
وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنصوب الثامن
ما يطلق عليه فى العرف لفظ المستثنى قدمه على خبر باب كان
لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديد مطلقه
بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسمه مختلفا الحقيقة
قسمه اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما

مطلب الاستثناء

خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال
وهو نوعان متصل وهو الاسم المخرج باعتبار الحكم فيه
والمراد عن متعدد على دخوله فيه باعتبار ~~الحكم فيه~~ المفهوم
اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض
سواء كان من جهة الجزئيات كجائني القوم الا زيدا
او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا او احدى اخواتها
لم يفسرها اكتفاء بذكرها فى اثناء المباحث بيدا نه
فانه بيد ولما بمعنى الاولى قال الفاضل عصام هذا من تمام
التعريف بل لمزيد التوضيح فلا باس بالنقض وعدم التصريح
ومنقطع وهو المذكور بعدها اى الا او احدى اخواتها حال
كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه
باعتبار المفهوم كقولك جائني القوم الا حمارا او المراد
كجائني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد
وعدم الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة
وفى الحكم بباب الا واما المتصل فكلاهما بباب الا فلئلا
يلزم تداخل القسمين و المستثنى مطلقا ولذا ظهر منصوب
وجوبا بقرينة قوله و يجوز فيه النصب اذا كان بعد الا
احترازا عن سوى وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل
وعن وخلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعدها
غير مقيد بكونه فى موجب تام غير الصفة بيان للواقع
لئلا يذهل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه
لمغايرة حكمه فى كلام موجب اى مثبت لا نفى و لا
نهى ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب فى غيره بل يجوز

ويختار

ويختار البدل تام اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان
مفرغا وهو لا يصح فى الموجب الا قليلا كما سيجئ قيل وجه
وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول فى كونه فضلة لمجيئه
بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه فى حكم
الطرح فيكون فى حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس
مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى و فرق بين نفس الشيئ
وما فى حكمه و قيل ان البدل فى قوة تكرير العامل فيلزم
الايجاب فى المستثنى ايضا واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك
لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ورد
بان معنى تكرير العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ولهذا جاز زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل
فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا نحو جائنى القوم
الا زيدا او مقدما على المستثنى منه عطف على خبر كان
وهو فى كلام موجب وبعد الا متعلق به قدمه عليه ليشارك
فيه المعطوف عليه لان المعطوف على المقيد بقيد يستلزم
متقدم يشارك فيه ولذا لم يعد كان فى هذين كما اعد
فيما بعدهما فتبصر وجه الوجوب مام ان الا فيه بمعنى لكن
فيعمل عمله نحو ما جائنى الا زيدا احد او منقطعا نحو
جائنى القوم الا حمارا اى لكن الحمار لم يجئ قدم على ما
هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى
بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب
بالمفعولية او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بين فى مقام
اخر وانما ذكر هنا ليتم بحث المستثنى المنقطع وان بين

فى مقام اخر لكن قدمه هنا ايضًا للاشتراك بما قبله فى
كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما
ليس من ذلك لخلو الاشتراك فى وجوب النصب او كان
بعد خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى
فاعل الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف مطلق
نحو جائنى القوم خلا وعدا زيدًا اى خلا او عدا الجائى منهم
او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا ليكون اشبه بالا
وخلا فى الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل
او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمين فى باب
الاستثناء ليكون ما بعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام
الباب فى الاكثر اى المستثنى منصوب بعدهما على انهما
فعلان فى اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا
لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا يكون مجرورًا بعدهما اصلا وهما حالان
بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان
مضاف نحو جائنى القوم ما خلا او ما عدا زيدًا اى خاليًا
او مجاوزا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم
او وقت خلو الجائى منهم او بعضهم او بعض منهم زيدًا او مجاوزته
زيدا وقال الفاضل عصام ولا يبعد ان يقدر الزمان فى
الكل فيكون التقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذ
سافر فيستغنى عن التزام حذف قد او بعد ليس او بعد
لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به

نحو جائنى

نحو جائنى القوم ليس او لا يكون زيدًا اى ليس او لا يكون
الجائى منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من
هذه الافعال لا يستعمل الا فى المتصل الغير المفرغ ولا
يتصرف فيهما لقيامهما مقام الحرف وقال الفاضل عصام
ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز
وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات
صارت بمعنى الا كغير وح لا حاجة الى بيان محل اعرابها
ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد
واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم
تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها لما راوا من
اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب
فيما له يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز
فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان المستثنى
فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا
رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية
اعراب البدل فى كلام غير موجب بعد الا اذ فى
الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لم
يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جائنى القوم
الا زيدًا والا زيد ويعرب المستثنى على حسب العوامل
اى اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان
العامل رافعا فهو مرفوع وان كان ناصبًا فمنصوب
وان كان جارا فمجرور نحو ما جائنى الا زيد وما رايت
الا زيدًا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا

بمعنى مفرغا له العامل عن المستثنى منه المتروك وهو في
الموجب قليل نحو بحرك الاسفل عند المضيع الا التمساح
لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف
غير الموجب والمستثنى مخفوض اى مجرور لكونه مضافا اليه
ولو صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء
بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا
لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم الاستثناء
عند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
وجرا ونصبا وبعد حاشا لكونها حرف جر في الاستعمال الاكثر
ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها فعل متعد فاعله
مضمر نحو ضرب القوم عمرو واحاشا زيدا اى برأه الله تعالى
عن ضرب عمرو وعدا وخلا لكونهما حرفي جر في الاقل واصله
غير ان تكون صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين
هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال ويحمل على خلاف الاصل
مع قلة على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء لاشتراك كل
منهما ما بعده في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده
بيان بيان اعراب نفسه فقال ويعرب المحمول على الا
اى يظهر الاعراب في غير المحمول على الا ولو حرفا في المعنى
لكونه اسما في الاصل او الصورة كاعراب المستثنى بالا
لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به على التفصيل المذكور
من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في
غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ

واصل

واصل الا للاستثناء لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال
وقد يحمل على غيره في الصفة على خلاف الاصل لما مر من
الاشتراك اذا تعذر الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم دخول
ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها
صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق والمعنى هي الا
ليس الا انها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجرى اعرابها
كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر
وتعذر الاستثناء قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو
قوله تعالى لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة جمع اله ولا
دلالة فيها على عدد محصور الا الله لفسدتا فحمل في الصفة لعدم
لفسدتا لخرجتا عن الانتظام اى غير الله وقد يكون في المعرف
كجائني الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد و
الاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء
على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو
جائني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جائني مائة

رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلاثة عشر خبر باب كان
اى الافعال الناقصة وهذا احسن واخصر من عبارة الكافية
ولم يعرفه لظهوره مما سبق قدمه لانه معمول الفعل ولو
ناقصا بخلاف الاتى فانه معمول الحرف وامره اى خبر باب كان
كامر خبر المبتدا في كونه واحدا او متعددا ومفردا وجملة
وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره لعلمه
وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو

نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز في مثله اربعة
اى مثل هذا الكلام في مجيئ اسم بعد ان ثم فاء
ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن
وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته
وعكسه اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا
اضعف لضدى علتى الاول ونصبهما اى ان كان عمله
خيرا ورفعهما اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما
بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعي نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف

مطلب باب ان

فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان وجه عدم التعريف
مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل
التام وهو كالمبتدا الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع
تعريف الخبر وكره الفاضل عصام لكن لا يجوز حذفه
الا للضرورة لان كونه معمولا لباب ان انما يظهر
بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف قال في الامتحان
ولا بد من استثناء ضمير الشان فلا يجوز حذفه اذا لم يليه

مطلب اسم لا لنفي الجنس

فعل صريح والحادى عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه
لان عامله مشابه بر [?] لان بينهما شدة اتصال ولان ما ولا
مختص ببعض اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما نحو لا
غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل وقد
يحذف اسم لا لوجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود
الاسم والا يلزم عند الاجحاف نحو لا عليك اى لا باس والثاني

عشر

مطلب ما ولا المشبهتين بليس

عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو
اصل في المعمولية وهو مثل خبر المبتدا والمنصوب
الثالث عشر من ثلاثة عشر المضارع الداخل عليه احدى
النواصب الاربعة نحو لن يضرب واما المجرور من الاقسام

مطلب المجرورات

الاربعة المعمول بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف
الجر وقد مر بيانه في بحث حرف الجر والثاني المجرور
بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اى المجرور
بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة
تقتضى اتصال المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم
ينافيه وعدم جواز تقديم معموله الا ان يكون المضاف
لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا
زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى
النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما
اى المضاف والمضاف اليه بشيئ في السعة غير ما اى شيئ
سمع من العرب وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشيئ
المسموع في السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر
عليه وهو ثلاثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان
المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر زين للمشركين
قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وهو ايا سعى [?]
وجر الشركاء وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك
وهوايا سعى وزرداها [?] وكقوله صلى الله عليه وسلم وهل
انتم تاركوا لي صاحبي والقسم نحو هذا غلام والله زيد

ولا يجوز الفصل بينهما بشيئ فى الضرورة الشعرية
الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها قال فى
الامتحان والحق فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح ان
الفصل سبعة اقسام ثلاثة جاء فى السعة وهو ما سبق
واربعة يختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله
وبنعته وبالنداء الاول تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها
اى تسقى ندى ريقتها المسواك الامتياح الاستياك و
الثانى كقوله وعد منا قهر وجد صبى اى قهر وجد صبى
بالاضافة ثم رفع الموجد وكان فضلا والثالث كقوله
من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى ابن ابى طالب شيخ الاباطح و
الرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد اى كان
برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه فى كتابيه
من التنافى وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى اعرابه
للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اى اعطاء اعرابه له بعد
الحذف القياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل
القرية وقد بقى مجرورا على الندور وهو ليس بقياس
نحو قوله تعالى والله يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة
اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايض وقد
يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف
عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض
عند التنوين ولا يبن نحو قوله يا من راى عارضا اسر به
بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد وهما كوكبان
نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله

وكرر

وكرر مضافا الى مثل المحذوف نحو يا تيم بالنصب تيم عدى
حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور وبقى
المضاف اليه على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافى و
مذهب سيبويه انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى
تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه
الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا وتمامه نحو
لا ابا لكم فلا يلقينكم فى سوءة عمر والتيم قوم عمر و
بن لجاء وعدى اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمرو
التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم
يا تيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اى انتم ضعفاء لا ناصر
لكم وانتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا تشركوا
عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى
يعنى مهاجاتى اياهم والا اى وان لم يعطف ولم
يكرر كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف اى يعطى التنوين
اياه عوضا عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف
كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية فحسب ولا غير
منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا اتيناه ونحو حينئذ
ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان
كذا وان كان المضاف غاية ونحو الجهات الست وقد
سبق فى بحث حرف الجر وحسب عطف على غاية ولا
غير وليس غير منويا فيها اى فى تلك المذكورات
من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو كان
منويا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا

مطلب المجزوم

من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة
البناء ولقلتها الاخير ما تعرض له يعني المضاف في كل
منها الشبه بالحرف في الاحتياج على الضم جبرا لنقصانه
باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة
ففعل مضارع دخله احدى الجوازم كلم المجازات حرفا او اسما
وقدم معناها تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق
امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان
الابتداء وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها
مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط
ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما او الشرط
وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجواري وقدم
وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان الجملتين وصوبه
الفاضل عصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم المجموع
الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل
اذا كان فعلية فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين وذا
اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه و
اطلاق المضارع عليهما باعتبار صدرهما لان الجزم يظهر فيه
وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك
فيما لم يظهر الجزم ولوجوازا فافهم او الاول اي الشرط فقط
مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح
به في التسهيل وفي العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال
لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه
للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في وجوب الجزم

وعدمه

٩٦

وعدمه في وجوب الجزم الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه
لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم
ولما اذ لو قرن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازات
فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها في هذه
القاعدة واذا صدق عليه المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا
او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء واجب لوجود الجازم
وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب
او لا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت
مضروب قال الفاضل عصام كون الاول مضارعا والثاني
ماضيا مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه
عن معناه مع عدم التاثير في الاقرب ولذا لم يوجد في
الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر على
هذا ينبغي ان يقبح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال
ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا
والثاني مضارعا بلا فاء وهذا اجود من الاول كما اذا كانا
ماضيين صرح به الرضي فافهم جاز الجزم بها لفظا
لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع والرفع في الثاني
لضعف التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او
تقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا
لكونه ماضيا نحو ان اتاني اتيه واتيه وان كان
الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا انما
سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور وصف الماضي
بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا
بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى المضارع

لا بمعنى نفسه اومضارعًا منفيًا بلم اولما لا بلن اوما
اولا فان حكم هذه المنفيات يجيئ فلا يجوز دخول الفاء فيه
لتحقق تاثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوى عن الربط اللفظى ولا
ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرًا لبناء الاول والجزم
الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت
ضربت اى اضرب اولم اضرب اى لا اضرب وان لم
تضرب لم اضرب اوضربت وان تضرب ضربت والشرط
فى الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفى غيره محلا
وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا
اومضارعا كما يشير اليه فى الامثلة اوجملة ماضية
بتشديد الياء اى منسوبة الى الماضى بان كان
صدرها ماضيًا يرشدك اليه ما يلى من
الامرية الى غائية او بتخفيفها اى ماضيا صدرها
فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال كما فى غير متصرفة
على الاول اى غير متصرف جزئها اذ لا يتصور فيها التصرف
حتى يحتاج الى نفسه بل هو وعدمه انما يعتبر فى الفعل
وفى هذا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل وانما
خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم
داعى العدول عن هذا المسلك وليناسب ما قبله
اوماضيًا بمعناه اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان
حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك
يرشدك اليه قوله اومضارعًا مقترنا لكن سقط من قلمه

اومن قلم



اومن قلم الناسخ الاول ماضيًا وفى بعض النسخ ما بمعناه
وما اما اوله الساقطا او عبارته عنه ويمكن ان يكون المعنى
اوماضية ماضيها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون
التقدير اوماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون
الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير
متصرفة وفساده مما لا يخفى فلا بد ح اى حين اذا كان الجزاء
ماضيا بمعناه من قد ظاهرة اومقدرة ليكون نصا على ان الماضى
بمعناه اومضارعًا اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية
لان الاقتران اوغيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا بالسين
اوسوف اولن اوما ليكون نصا على عدم تاثيره الاداة لان الثلاثة
الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال
ولا تبدل اليه الحال اوجملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه
عن الفاضل عصام فى وجه المنصوب انشائية كالجملة الامرية
اى المنسوبة الى الامر والنهية اى المنسوبة الى النهى والاستفهامية
اى التمنى والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية
والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم تاثير
الاداة فيه لوجود قبلها فى البعض ولعدم بعدها فى البعض
فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الربط اللفظى فلا جزم
فيه لما مران الفاء مانع منه ولعدم صلاحية المحل
فى البعض فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب مثال
للاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى
شيئ مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة

نحو فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير
لكم مثال الغير المتصرفة من الافعال المقاربة وان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت
وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
مثال للماضى بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاؤه
على المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه
نادر كذا فى الرضى وقال ابن مالك رح كل ما دخل عليه
ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من
تاويله بامر استقبالى وان كان فقوله ان كنت احسنت
الى فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الى
يظهر كونى شاكرا لك فان تعاسرتم فسترضع له
اخرى مثال المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ
غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المضارع المقترن
بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او
فلا تضربه مثال النهيية او فهل تضربه مثال الاستفهامية
وان تكرمنى فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتنى
فليتك مكرم او فلا تنزل وان كان اى الجزاء مضارعا
بغيرها اى بلا سين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا
بلا فيجوز الفاء نظرا الى الاداة لم تؤثر من حيث انها
لم تقلب معناه لضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى
الربط اللفظى مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء
يمنع الجزم ويجوز حذفه اى الفاء مع الجزم نظرا الى وجود
التاثير من حيث انها خاصة للاستقبال اما فى المثبت

فظاهر

فظ واما النفى بلا فانها للنفى المطلق على الصحيح نحو ان
تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب
بها مع الرفع مثال للمثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم
او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد
الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم
مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف فيكون اسمية
فى التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح
لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه
الفاء قال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمص لان
ما ذكر فى وجه اقيسة مندفع بما ذكرنا فى وجه دخول الفاء
عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم فى محل
الجملة واما المعمول بالتبعية وهو الثانى من النوعين
الاخصر الانسب للاول الثانى لكن غير الاسلوب لبعد
ما بينهما وهو على ما فى اللب ما تبع سابقه فى الاعراب وهذا
تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد لمن عرف هذه التبعية
بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح
ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف
حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول
بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام
فافهم وفى تعريف ابن الحاجب خلل بيّنه فى الامتحان فخمسة
بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها اى الخمسة على متبوعها
فى السعة واما فى الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحرف
كقوله عليك ورحمة الله السلام وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب

بحث المعمول بالتبعية

مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد وعطف البيان
فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه ونسبته
مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته اليهما صار كالمفرد
منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عمله
ايضا عليهما معًا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى
واما جعل العامل فيهما معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف
الظ اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ او مقدرًا كما
ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى
الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما في البدل
فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل يونس الثاني
ووافقه فيه المبرد والسيرافي والاخفش والزمخشري وابن
الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما
جعل الاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين
فخلاف الظاهر ايض والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث عمل في البدل نظير عامل
المبدل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه
المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام
واما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود دون
المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما
زعموا واما في العطف بالحروف فلان كون الحرف واسطة
بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير بعد كما
ذهب الفارسي وابن جني خلاف الظ والقياس وجعله
حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض لعدم لزومها

لاحد

لاحد القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها اي الخمسة كاعرابه
اي متبوعها ولو محلا او موهومًا نحو يا زيد العاقل بالنصب
ونحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا
كان جائيا فان سابقا سابق مع كونه مجرورًا عطف على مدركا
مع كونه منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر
فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين
في المثال المذكور فليس باعراب ولا ابناء بل هو لمجرد المشاكلة
والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجازا المعمول الاول
من تلك الخمسة الصفة قدمها لكونها اشد متابعة
واكثر استعمالا واوفر فائدة وهي تابع يخرج به غير المعمولات
يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية
صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به
الفاضل عصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى
ثابت في مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر
التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن
فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن
ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن الغلام
فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم
بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل
على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما
سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايض انه
يدل على معنى في متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل على
حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامها ثبوتا مطلقا

مطلب الصفة

غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد
البدل والعطف بالحرف في مثل اعجبني زيد علمه او علمه
والتوكيد في نحو جاء القوم كلهم او اجمعون للدلالة
على الشمول لان دلالة كل منها ليست تضمنية ولا
التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح به
في الامتحان فيخرج مطلقا اذ دلالة كل منها مقيد
بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل عصام
وما قيل ان هذا قيد الدلالة لا للظرف اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها
قرره المصنف بانه اذ ليس لغير العطف من التوابع مع
متبوعها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في التابع ان يكون
نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعنى وان اتحد اللفظ
والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التانيث
وانما ترك الفائدة لانه وظيفة المعاني ويجوز تعدده
نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة
كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمية الا بجملة
فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
كما لا توصف من المفردات الا بنكرة بمتنع دخول اللام عليه
نحو مررت بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها
عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية
لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد اذا قيل
جاءني رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان

يوم

يوم يضربه قال الفاضل عصام قيدها بها هنا واطلقها
في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تاويل
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من
خبر المبتدا ليس الا افادة نسبة غير معلومة المخاطب وهو
كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه
لظننت في بادى الراى اجنبية وانما التزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليه فليس
هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه
ولذا بالغوا في ربط الحال ايض فوق المبالغة في ربط الخبر
نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير بقرينة نحو واتقوا
يوما لا تجزى نفس عن نفس اى فيه ويوصف اى يقع الوصف
بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف
او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد
الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو
وجهه وعينه او غيرهما وبحال متعلقه كذلك فزيد الحسن
نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد
يعنى يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى
الاعراب عليه باعتبار معنى اعتبارى حاصل في الموصوف
باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين اشار الى
اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال فالاول اى الوصف بحال
الموصوف يتبعه اى الموصوف في عشرة امور يوجد في كل

تركيب اربعة لاتحادها في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة
اوصورة كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والاعراب تركه حذرًا عن التكرار ولاوجه لاستثناء
ما يستوى فيه المذكر والمونث لاشتراكه بينهما فالتبعية
حاصلة وذكر الواو في الجمع ارادة النوع من الجائيين ولو
اريد كل الافراد منهما المذكر اوالا في الاثنين نحو جائني رجل
عالم وجائتني امراة صالحة اوالثاني اى الوصف بحال
المتعلق في الاولين من الخمسة اى التعريف والتنكير فقط
دون الخمسة الباقية وحكمها فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا
لم يقل وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب
اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حوالة على غير
المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد نحو جائني رجال راكب
غلامهم اوالزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة
هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمثنى والمجموع
والمذكر والمونث وسبق غير بيان الاولين في بحث الفاعل
اراد ان يبينهما فقال والمعرفة ونبه دره حيث لم يحوج
الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى
قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف
واقيد وكون مفهومها وجوديا محضا ما اى اسم وضع وضعا
جزئيا اوكليا لشيء متلبس بعينه اى بذاته المعينة من
حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن
لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم المعين لا الى

مطلب المعرفة

تعينه

تعينه والرجل موضوع لذات المفهوم من هذه الحيثية
فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين
النكرة والضمير الراجع اليها واسد واسامة كذا ذكره الفاضل
عصام وقال في الامتحان ان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء
والاضافة فان الاشارة الى التعين خارجة عن وضعها حاصلة
المجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة
الى معين وقال العلامة التفتازانى والاحسن ما قيل ان
المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل
لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب
دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما
عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جائني رجل يمكن
ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب
دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل في الاصول وجعل
بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
واستبعده الفاضل عصام وبعضهم ما وضع لافادة شيء
بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان التعريف مقابلها
ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصى
والنوعى والاشارة المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلة
في وضعها الشخصى لكنها داخلة في النوع فالنظر الى هذا
لم يعدل عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخص الذى
هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى
هذا حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس

مطلب النكرة

كما ذهب اليه الرضى اولشيئ لا متلبس بعينه اى من غير اعتبار
تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون
الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد
السند فى تصانيفه قال الفاضل عصام والمعرفة ستة

مطلب المضمرات

انواع بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان
من حيث انها معينة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها
بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو راى
المحققين من المتاخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو راى
المتقدمين قدمها لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير
المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس
فى الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم ثم
الغايب فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا
بمنزلة وضع اليد عليه وهى اربعة اقسام بالنظر الى ما قبله
والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل قدمه اذ المرفوع
عمدة والاصل فى الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا
لتعذر المتصل وقد سبق فى بحث الفاعل والقسم الثانى
مرفوع منفصل وهو هو هى هما للتثنيتين واذا ذكره بعد
المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما فى عبارة
غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال
هم هن انتَ بالفتح انتِ بالكسر انتما كهما انتم انتن
انا نحن انما بداء بالغايب رعاية لاسلوب الترقى ومن بدا

بالمتكلم

بالمتكلم دعا الى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك
بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين
ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا
فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير
الضاربه قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول
به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوها
نحو ضربه ضربها ضربهما مثل هما ضربهم ضربهن ضربك
ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى ضربنا ونحو له لها لهما
لهم لهن لك لكما لكم لكن لى لنا والقسم الرابع منصوب
منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياكما

مطلب العلم

اياكم اياكن اياى ايانا والنوع الثانى من الستة العلم وهو
ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئى تركه لما فى الامتحان
ان اسامة غير داخل فيه الآن بدعوى ان تناوله للافراد
مجاز ويخدشه عدم الفرق فى الاستعمال بينهما وبين
اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضى ان تعريف
مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام
ومنع الصرف وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس
عينا او معنى نحو اسامة وسبحان علما على الحقيقة بالتبع
على راى قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان

مطلب الاسماء الاشارة

مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا
بخلافها فانها لا تتوقف تعين لها وضعا بل استعمالا والنوع
الثالث من الستة اسماء الاشارة ولما دل الاسم على الحد
اكتفى به والاشارة حقيقة فى الحسية الحاضرة فتخرج المضمرات

وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم
الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد
قدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان
معرفتهما بالقلب فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهى مبتدا
خبره محذوف ذا مبتدا خبره للمذكر المفرد اى للاشارة
اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا
وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر
الاول ولمثناه اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى
المرجع ذان رفعا مبتدا مؤخر وثان بتقدير منها كذا
وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال فى
المذكر تاء اذ العدة هى الفرق بينهما ولنا جعل اصل
السائر ذكره الفاضل عصام وذى بقلب الالف ياء فرقا
بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التانيث فى تضربين قيل
هى الاصل لكونها بازاء ذا وتى بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق
وته وذه بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل
اجراء له مجرى الوقف بلا ياء وتهى وذهى بوصل الياء
وذات لم يذكرها لقلتها ولمثناه اى المؤنث تان وتين
قال فى الامتحان هذا يدل على ان الاصل تا ولجمعهما اى للمذكر
والمؤنث اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياء لان الفه مجهول
الاصل ويرسم الالف الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل
عليه الممدود ويلحق اوائلها اى اسماء الاشارة حرف
التنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها الاشتاد اختصاصا اما
والا بالجمل مالم يلحق اواخرها اللام فلا يقال هاذلك وهاها

تلك

تلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام
فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها
على حال المخاطب من التذكير والتانيث والافراد وضديه
وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا
لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة
لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا
بنحو افعل واجيب فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا
يخفى ان هذا الكلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة
ويأتى هذا فيقال فى المذكر المفرد ذاك بالفتح وفى المؤنث
المفرد ذاك بالكسر وفى تثنيتهما ذاكما وفى الجمع المذكر
ذاكم وفى المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف مع
ان الحرف لا ينصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته
فى الحرفية وكذا اى مثل ما ذكر ولفظ ذا فى تصرف
حرف الخطاب المتصل باخره البواقى من ذان الى اولاء نحو
ذلك الى اخره وتاك الخ واولئك الخ فيصير خمسة وعشرين
اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا اسم
الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فبضرب الخمسة فى الخمسة
يحصل ما ذكر وقال البيضاوى وجاز افرادهما مطلقا وجمع بينهما
اى حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم
اغناء احدهما عن الاخر نحو هذاك ويقال اى يقول العرب
تلك فى تى واولئك فى اولاء بالمد باللام مع حذف الياء
لالتقاء الساكنين فى الاول وقصر الهمزة فى الثانية وهو
جائز على ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون بفتح التاء وخفف

الالف في ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل في
تحريك الساكن وذانك وتانك مشددتين اذ المخففتان
للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد لان
زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وقيل التشديد عوض عن
الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني
ورده الفاضل عصام بانه ينبغي ح ان يكون للمتوسط كما
بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من
اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد وصيغ التثنية
سواء في القريب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد في افادة
حرف واحد فائدتين كالالف واللام في لفظة الله واختصاص
افادة البعيد باللام ممنوع وقال المبرد الاصل ذان او تان
لن جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل كون الادغام
بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع
لوجود مثل اطرد وانه مع على انه لم يجعل كذلك لامتناع
تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه
لا ادغام مع سكون الثاني وح قد عرفت ان اللام الساكنة
كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن ههنا قبلها حتى يلزم
التقاء الساكنين اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون
فمسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك
فممنوع لجواز مثل ليمد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة
عنده كما ظنه الرضى وارتضاه الدماميني ورده
ايض بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد
مع ها كما لا يصح هاذلك وقد جاء اقول مجيئه لعدم اللام

لفظا

لفظا اللام فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز
مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه
يلزم الفصل بين نون التثنية والفه باللام وان الاصل
دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال
النون ياء واما ثم بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وهو
لازم الظرفية اما منصوب او مجرور بمن او الى لا غير وههنا
وهنا بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء بالكسر وهنالك
فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني
للقريب وسواه للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة

بحث الموصول

الموصول بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول به غيره فمعنى
الحرفي ذكره الفاضل عصام وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزء
الا بخبرية وعائد تركه لانه لا يفيد للمبتدى لاستلزام الدور
بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزء في الاستعمال واحتاج
الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد
وقدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساوات لمناسبته
لاسم الاشارة في كونه من المبهمات ولا بد له اي للموصول في
جزئيته من الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار الى
معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على هو وضعه ولذا قيدها
بقوله جملة خبرية معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون
مضمونها معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في المفرد فضلا
عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها
ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصلح ان تكون صلة وبما ذكرنا
اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة

بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثلا بين ان يكون
موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيته من ضربته اما اندفاع
الملزوم فظ واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع
لقيت الانسان المعهود بكونه معهودا مضروبا لك ومعنى
الثاني لقيت انسانا مضروبا وفيه تخصيص لكنه ليس
بوضع والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني شرح
التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والعهد
غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله
تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة
قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع
اغلب وان يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب
صاحبه فيها اي الجملة ضمير عايد الى الموصول للربط به
خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب
التسهيل او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه
المراد به الظاهر كقوله ايا رب ليلى انت في كل موطن
وانت الذي في رحمت الله اطمع اي في رحمته لكن
قال ابو علي منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجز سيبويه
في الخبر ففي الصلة اولى فظهر من هذا ما فيما في
الامتحان ان العائد عام كعايد المبتدا وقال الفاضل
عصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب
وقد يعدل عنه اذا كان موصولا او موصوفة خبرا عن
المتكلم او المخاطب نحو قوله رضي الله عنه انا الذي سمتني
امي حيدره ونحو انت الذي قلت واما اذا كان كل منهما

مخبرا عنه

مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي
قال انا او انت اذ في الذي قلت اغناء عن الاخبار بانا
وانت ونحو انا حاتم الذي وهب المائين واما اذا وجد
ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا
قلت وضرب زيدا ويجوز حذفه اي الضمير كثيرا لو مفعولا
له وقليلا لو مبتدا او مجرورا عند قرينة فلا حذف
الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزء من
الصلة وهو اي الموصول الذي هو للواحد المذكر واللام
الاولى حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف
المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة
في وقوع الاوصاف وشيئ منها لا يكون معرفة بدون
ادات التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة
عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال الساكنة
التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل عصام
هذا مما لا يجلب لمناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه
الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة براسها
لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها
له ولمثناه اي الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا
وكتب له بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان
واللتان ولجمعه المذكر وقيده في التسهيل بالعاقل الذين
في الاحوال الثلاث من الرفع والنصب والجر والتي كالذي
هي للواحدة المؤنثة ولمثناها اي الواحدة اللتان رفعا
واللتين نصبا وجرا ولجمعها المؤنث اللواتي وجاء فيه

اللوا بحذف التاء والياء معًا واللوائى بالهمزة والياء واللاى
بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللاتى بالتاء والياء
واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللوائى بالهمزة والياء
قال مولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب
الظاهر ان هذا واللوائى جمع للجمع وذا عطف على الذى
الواقعة بعد ما الكائنة الاستفهامية نحو ماذا صنعت
اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال
فى كونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور
او بمعنى اى شيئ فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال
ايض فى كونهما فعليتين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن
لذى العلم الا انه يجوز وما لغيره فى الغالب والصفات
ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كذا ذكره الفاضل عصام واى
للمذكر واية للمونث والالف واللام اى مجموعهما على ما فى
شرح المفتاح للشريف التفتازانى لا اللام وحده على ما
هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول
ال كهل ذكره فى الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق
ولعله تمشى فى احد الموضعين على احد الرايين وفى الاخر
على الاخر الكائنان فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الذى فى المذكر والتى فى المونث والنوع الخامس من الستة
المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجى على ما هو المتبادر
عند الاطلاق كما اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها
فردًا او افرادًا نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل المعهود

المذكور

بحث المعرف بالالف واللام

المذكور او للجنس كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو
فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل اى جنسه خير من المراة
اى جنسها او من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى
لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر
الا الذين امنوا الاية او فى ضمن بعض الافراد بلا تعيين
فيسمى لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشترى
اللحم والمعرف بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل
والا فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم
انه داخل فى المعرف باللام اذا وصل يا رجلا مثلا يا ايها
الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا والنوع
السادس من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات
او بالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام
صحة الاضافة الى كل فرد من افرادها فلا يرد انه لا يصح
الاضافة الى المعرف بالنداء وماذا اضافة معنوية ان لم
يتوغل فى الابهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية
لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او زيد غلامه و
تعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع
الثانى من الخمسة العطف بالحروف اى المعطوف باحدها
قدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو
ظ ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف
السائر كما يجيئ ولانه بدخول الواو على الصفة
يكون احق بالاتصال كما سيجيئ فى التاكيد وترك تعريف
ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو والفاء وثم

بحث المضاف الى احد هذه الخمسة من المعارف

مطلب العطف بالحروف

وحتى الاستخلاف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله
وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات
الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على راى و
التاكيد الواردة بالفاء او ثم بمجرد التجرد والارتقاء ونحو
بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف على
الصفة مثل جائنى زيد العالم والشاعر والكاتب
صفة نحوية ممنوعة كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع
من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلامين المقتضيين
ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للاخر مالم يقل به واحد
وهي اى تلك العشرة ولقد احسن فى عدها هنا وابن
الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو
لمطلق الجمع مطلقا والفاء له مع الترتيب بلا مهلة
وتراخ فتكون للتعقيب وثم للترتيب معهما وحتى
له معهما ايضا لكنها فيه اقل وهى فيه ذهنية لا خارجية
كما فى ثم والمعطوف به جزء قوى او ضعيف من المتبوع
ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لمن يجعل غاية للفعل
المتعلق بالكل ويدل لانتهاء الفعل عليه على شمول جميع
اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج
حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم
وتقدم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر
كذلك

قدوم

كذلك واو واما وام لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين
عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة والا
فالاوان قد يجيئان للتفصيل والابهام فيكونان حينئذ
للمعين عنده بخلاف ام المتصلة فانها لازمة للهمزة ولو
تقديرا يليها احد المتساويين والاخر ام ويجاب باحدهما بتعيين
احدهما او كليهما او نفيهما لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما
علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيبطله والمنقطعة
للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى فيستعمل فى الخبر
نحو انها لابل ام شاء وفى الاستفهام نحو ازيد عندك ام
عمرو ولا لنفى ما اوجب للاول نحو جائنى زيد لا عمرو
فهى لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الاثبات كجائنى زيد
بل عمرو واما مع النفى فلصرف حكم النفى عن الاول وجعله
كالمسكوت عنه على قول ولاثباته لما بعده على اخر ولكن فى
عطف المفرد للاثبات بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو
اى قام عمرو فهو نقيض لا وفى عطف الجملة للاثبات بعد
النفى وللعكس فهو نظير بل نحو جائنى زيد لكن عمرو
لم يجئ وما جائنى زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لا يفارق
النفى واذا عطف اى العطف بالحروف او وقع على الضمير
المرفوع المتصل بارزا او مستترا احترازا عن المنصوب والمنفصل
فانه لا يشترط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل ويقبح
تركه يعنى ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط
لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون
الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج ويكون سببية الشرط بحسب

الذهن ولذا يفسر الشرط في المثل بالارادة كقوله تعالى
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد
قوله يجب تاكيده باولا كذا حققه الفاضل عصام ولما
اوهم قوله يجب الاجواز كون التاكيد مؤخرا عن
العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت
انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان
الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل
من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف
تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو
بعد العاطف نحو قوله تعالى ولا اشركنا ولا اباؤنا فيجوز
تركه اى التاكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه ح يطول
الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المص وفيه نظر
اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية
المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن
الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار
على ماذكروه استحسانى فكيف يعارض الواجب فضلا
عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا
من التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد مما لا يغنى
انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل
به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته
لاستقلاله على متبوعه الذى هو غير مستقل وهى سبب استقباحهم

العطف

العطف بدونه وفى الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهى ايذان
استقلال المعطوف المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به
افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوى لكان
اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد والبيان
بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين
لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية وانما
جاز البدل عند بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى
كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل بل في حكم التنحية
فلا يلزم ايضا المزية المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا
عطف على المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز
بدون اعادة الجار اعيد الخافض حرفا او اسما لانه لما
اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد
فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن
الفصل ببيان بل لزمه اعادة الجار نحو مررت بك
وبزيد وجره بالاول والثانى كالعبد معنى بدليل قوله
والمال بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وقيل
بالتحلل كما في الحرف الزايد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب
البصريين فى حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار
وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين
بالاشعار والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويمتنع له من الاحوال العارضة بالنظر الى المعنى فقط او مع

نفسه الا ان يختص سببه باحدهما الغير بدل فيختص
العوض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا
عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام
اعني لزوم اجتماع التعريف لم يجرد مفقود في المعطوف
وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة موجود
في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم
ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما
لعمرو اذ لو نصبا جر عطفا على قائم لكان خبرا عن
زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه
العايد الى اسم ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على
معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام
الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب و
البيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولي
عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر
القاضي ما لم يظهره غيرهما لتوهم الغلط وجعل العطف
في كلام الغير لغويا اعني الميل او جعل على صلة للبناء
المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم
الجار الذي هو احدهما سواء ولي المخفوض العاطف او لا على
راي وهو الكسائي والفراء والزجاج والمروي عن الاخفش على ما
ذكره ابن هشام في المغني نحو في الدار زيد والحجرة بالكسر
عمرو وفي الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه
على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا
والحجرة

والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرافع والناصب يلزم
ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمروا بل مثال المتن
ايضا ان تقديمه على المعنوي غير متصور كما لا يخفى وان كان تقديمه
على المرفوع والمنصوب فيؤل الى تقديم المجرور كما وقع في عبارة
الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن
هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما
في الرضي نقلا عن الجرمي وغيره وما في التسهيل ان
قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل
المعطوف بالعاطف كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما
في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد
عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزوا هذا القول الى
الكسائي والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم
وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي وارتضاه الفاضل عصام وتلقاه
الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان هذا اربعة
اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني
انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء
والفارسي الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض
ان الاخفش منهم الثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في
المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم وابن الحاجب
واختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه
والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف محذوف
او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو الاصح عند
صاحب التسهيل والثالث التاكيد والافصح التوكيد كهذا

مبحث التاكيد

فى مختار الصحاح هما فى اللغة التقرير قدمه مع ان البدل
بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله
لانه قد يؤتى بالعاطف فافهم قال الفاضل عصام
لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها فى
البيان كترتيب وقوعها فى التركيب وقد روعى ذلك
فى ذكر مفاعيل الخمسة ترك تعريفه وهو يقرر المتبوع
على ما يفهم من كلام البيضاوى بان يدل صريحا
على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه
ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد
يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو عدم الشمول كما بين
فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول
كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان
والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه ومن
التوكيد مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقريره جزء
المتبوع فلا يصح اطلاق التاكيد عليها وهو قسمان لفظى
سمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوى كما
يجئ وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه
مع اتفاقهما فى الحرف الاخير او مرادفه فى المضمر المتصل
ويجرى اللفظى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او مركبا قال المص ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف
ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى
التكرير مطلقا لا الى التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى
او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا الفهم

عدم

عدم اختصاص بالفاظ محصورة ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جائنى
زيد زيد وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا
او نعم فى جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوى
لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء
لا يجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما
الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما عدا النفس
والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم
وليلة لا نحو رجال ودراهم وهو اى المعنوى نفسه وعينه
بمعنى ذات ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما
نحو جائنى زيد بنفسه او بعينه كذا فى التسهيل
وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر
والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا تقول جائنى زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
والهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن
وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث ويؤكد بهما المثنى
لكونهما مثنى المعنى كجائنى الرجلان كلاهما والمراتان
كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع باختلاف الضمير كقرات
الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم
والجوارى كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة
كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت
المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجائنى القوم والنساء
جمع وكذا البواقى ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفرق
اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصور

الا فى اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن فى التاكيد بهما
فائدة وهذه الثلاثة لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع باتع فان
كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل
عصام لاجمع لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى
خلفه او مر به فمضى معه فقوله ولا يتقدم هذه
الثلاثة عليه اى على اجمع اذا اجتمعت معه وقوله
ولا يذكر بدونه عطف لعدم وفائها بالمقصد لما مر
فى الفصيح وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه
الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول
والثانى الى الثانى ونسخ الكافية بالفاء بدل الواو
فيكون تفسيرية وتفصيلية واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اى
باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل
فى المستكن وحمله عليه فى البارز قاله الفاضل
عصام ويبطله انه بالمعنى المذكور لا يكونان
الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو
سلم ذلك فالالتباس فى ان المراد بهما ذلك المعنى
فهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم واما اذا
اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا
اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد
وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان غير

التاكيد

التاكيد الا مبتدا فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه
وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا
متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود
الاختصاص فى الكلام بالاضمار لان الكلام السابق مسوق
لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل
به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه
كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه
عكس ما فى الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات
ولا مقتضى بجمعهما كما فى الاول فافهم والرابع البدل

مطلب البدل

فى اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو فى الاصطلاح
المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل
عما فى الكافية وهو بما نسب الى المتبوع لاحتياجه
الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامى حيث
قال اى قصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى
المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه
كالمجئ فى مثل جائنى زيد اخوك فان المقصود
به ليس اخاك وقال الفاضل عصام وبعد فيه نظر
لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد
بل هى مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل
وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما
فى بدل الغلط او حال نسبة من التقرر والتمكن فى
الذهن كما فى البواقى ولخروج البدل من المنسوب اليه
نحو ضيفى زيد اخوك اذ لا يقصد عليه انه مما

يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع بل
مما يقصد النسبة بنسبة متبوعه الى شيء وما اختاره
المص من قوله بالنسبة مما اصوّبه الفاضل عصام دونه
اى المتبوع فخرج ماعدا العطف بحرف الاضراب وقيل هو ايضا
لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدوله فيعرض عنه
ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو
لانهم قالوا فى معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من
المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه بتعليل ببل
وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد
ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى
ويسمى بدل بدا نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا
اردت ان تقول حمارا فسبق لسانك الى رجل ونسيان
المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك
ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلام فحقه
الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين
الاضراب وقسمى بدل الغلط الا فى وجه التدارك والفصحاء
يزيدون بل فيصير اضرابا والاوسط الا فيصير بدل غلط وان
الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء لكن يضربون
عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا
فى الامتحان وينتقض التعريف بصفة اى وهذا واى هذا
فى ايها الرجل وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها
المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى قاله الفاضل عصام
واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل اى بدل هو الكل من الكل

من الكل وهو المبدل منه ان صدقا اى البدل والمبدل
الكلان على شيئ واحد وان لم يكونا مترادفين
او متساويين نحو جائنى زيد اخوك وبدل البعض
اى بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل
جزء مدلول المبدل منه فى الخارج نحو ضربت زيدا
راسه وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن
اشتمال احد المبدلين على الاخر ان كان بينهما
تعلق وملابسة بغيرهما اى الكلية والجزئية وفيه
اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط
بل يكفى التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث تنتظر السامع
النفس اى السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه
وتتشوف الى الثانى وهو المبدل نحو سلب زيد
ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع و
يتشوق الى ذكر ما سلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما
يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما
اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما
فيقتضى كون غلامه فى جائنى زيد غلامه بدل الاشتمال
وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اى
بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا
او غيره فيشمل اقسام الثلاثة الا انه خلاف الظاهر
اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وح لا يصح اطلاق
قوله ولا يقع الخ ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا
لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به نفسه وان

مطلب عطف البيان

رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى القسم
الاخير مهملا مع انه لا يقع فى كلامهم ايضا فالوجه ان يختار
عبارة البيضاوى فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به
فى الامتحان نحو رايت رجلا حمارا و لا يقع فى كلام الفصحاء
بل يوردونه ببل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة
من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه
تعريفا وتنكيرا كما فى الوصف نحو جائنى رجل غلامه
زيد بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر
تغايرهما فيهما انما وجب ليكون كالجبر من نقض المغايرة
ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه نحو قوله
تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر
من المضمر نحو ضربته زيدا الا ان الضمير المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد
مدلولهما بخلاف البواقى لتغاير مدلوليهما فيهما
يقال اشتريتك نصفك او اعجبتنى علمك واعجبتك
علمى وضربتك الحمار و ضربتنى الحمار و التابع الخامس
من الخمسة عطف البيان وهو تابع جيئ به لايضاح
متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله
بالاجتماع وخرج غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل
على معنى فيه اى فى متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص
كنيته عمر بن الخطاب رضى الله عنه فعمر عطف بيان له
فمجموع ما ذكرنا من المعمولات [illegible] لى ما ذكرنا ثلاثون

واما ما ذكره

١١٣

بحث الاعراب

واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة
وعشرون زاد فى المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد
عن الناصب والجازم وفى المنصوب المضارع المنصوب
وذكر بعد المجرور المجزوم الباب الثالث فى الاعراب
تذكر ما سبق وهو فى الاصطلاح شيئ حركة او حرفا
او حذفا جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء
بذكرها فى تعريف العامل فلا نقض بها فانها وان
جائت منه لكنها بلا واسطة يعنى جائت منه
ذاتا وصفة معا كما فى الاعراب بالحركة
او صفة فقط كما فى الاعراب بالحروف فان ذواتها
ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة
قبل التركيب تقول مسلمون مومنون مصلحون او تقول
مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتها
والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا
مترادفان فى اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال
الاول عند ورود الرافع والثانى عند ورود الناصب
والجار لكنها اما غير دالة على شيئ او دالة على مجرد
معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على
المعانى الموجبة للاعراب فيتعدد الدالة فى بعضها
فيحدث فيها بسبب العامل صفة هى الدالة كما يحدث
به فى الاعراب بالحركة صفة هى الحركة الدالة على
المعانى المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل فى الامتحان
فان شئت فارجع اليه يختلف به اى بسبب صفة اخر

المعرب لفظا او تقديرًا او محلا والمراد بالاخر هنا هو الحرف
الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال
زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون
على ما هو المختار عنده وهو من ان كلا منها كلمة براسها قال
المص للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض
معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من
ظهوره شيئ فلفظي وان منع حال في اخره فتقديري
او في نفسه فمحلي وهذا تابع المقتضية فيوجد في اخر الحرف
والمضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام
وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل
على الخاص انتهى فان كان المراد به العامل يلزمه ان يكون
المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا
الاصطلاحي والا ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي
في المبني فلو قال اخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان
اصوب واظهر وسلم من لزوم الدور بذكر المعرب واذا لم
يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص
وبالمعرف الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور عن الحد والمحدود
مع ذكره في الاقسام وجعله استطراديا لا يناسب المرام
كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال انه
اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط
رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى
على كل من التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل
رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان

الداخلتين

الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارب خارجة
عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف
للاعراب الاصلي الا الملحق به ولو اريد بالاعراب
ما يشملها وزيد في تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر
فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا
العام لم يكن ما ذكر خارجا عنها واما النقض بالواسطة
فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريبة وهي من
البعيدة لكن يأباه ما نقلناه وتعريفه للعامل وله
اي للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام
فافهم تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل
اقسام بعضها في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات
متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين
والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام
الخارجة من التقسيم وهذا التقسيم للاسم تارة الى المعرب
والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما
اما معرب او مبني التقسيم الاول منها تقسيمه منها
بحسب الذات والحقيقة ولذا قدمه تقول هو اي
الاعراب اما حركة وهو الاصل فيه لخفتها وكونها ادل
على المقصود ولذا قدمها او حرف وهي ليست باصل
لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعراب الاسم
يقتضي ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد
الحركة او حذف اي حذف احدهما للجزم ولذا اخرهما
والحركة ثلاثة ضمة سميت بها لضم الشفتين عندها

وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الفك الاسفل عندها
فكانه يكسر نحو جائنى زيد ورايت زيدًا ومررت بزيد
وللحروف اربعة واو والف وياء نحو جائنى ابوه ورايت
اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان ويضربون و
تضربين وللحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب
وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا
فالمجموع اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم
عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثانى منها تقسيمه بحسب
المحل فهو اى المحل الذى بحسبه هذا التقسيم اما معرب
او ملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف او بالحروف
المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع
الحذف والاول وهو ما كان بالحركات المحضة اما تام
الاعراب متلبس او معرب بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلث
غير تابع بعضها البعض فى بعض الاحوال بالضمة رفعًا
اى مرفوعًا او حالة الرفع والفتحة نصبًا والكسرة جرا
هذا هو الاصل ايضا اذ بالكسرة يختل الغرض فان
الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل
اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما وجد فيه هذان
الاصلان وهو ما ذكر بقوله فهو اى تام الاعراب مما بالحركة
بالحركة المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة
ذكرهما بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير
بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرا ومؤنثا
اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص المنصرف

والاحتياج

١١٥

والاحتياج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما
فيحتاج اليهما كما سيجيئ احترز عن غير المتصرف لان
اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضاف الى غير
ياء المتكلم فان المتصرف على ما فسره غير صادق على
المعرب بالحروف كما سيجيئ نحو جائنى رجل ورجال
ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص
الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون
المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا
وبالفتحة نصبًا وجرا فهو اى ناقص الاعراب بالحركتين
المذكورتين غير المنصرف نحو جائنى احمد ورايت احمد
ومررت باحمد وسيجيئ ترك الكسرة فيه وانما حمل
فيه على النصب للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى
الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثانى ما
يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله
واما بالضمة رفعًا والكسرة نصبًا وجرا وهو اى ما
بالحركتين المذكورتين جمع المونث السالم وحمل نصبه
على الجر ليكون تبعه اصله وهو جمع المذكر السالم على ما
سيجيئ نحو جائنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت
بمسلمات والثانى وهو ما بالحروف المحضة ايضا اى كما
بالحركات المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة فى
الاحوال الثلثة على ما هو الاصل كما فى الاعراب بالحركات
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اى تام الاعراب
مما بالحروف المحضة الاسماء الستة المضافة ان غيرها بالحركة

مطلب الاسماء الستة

مطلب جمع المذكر السالم

الى غير ياء المتكلم اذ المضاف اليها بالحركة تقديرا كسائر
الاسماء المضافة اليها كما سيجيئ المفردة اذ المثنى
والجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما
ليسا بتمامي الاعراب واعراب المكبر بالحركة
لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو
جائني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل
اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في
حال الاضافة سماعا بخلاف دم المحذوفة نسيا في حال
الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها
علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك
فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا
لخفته دون الحركة بخلاف اذ يحتاج الى زيادة لمجرد الاعراب
وقد صار العين اخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا
ونحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزايد
جزء محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما
لزم التحريك في التصغير بسبب سكون ياء عاد الى
اصل الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب
بالحرفين اما بالواو رفعا هو الاصل فيه كالضمة والالف
فرع له فيه ولا نظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس
ما في الكافية واللب والياء نصبا وجرا فهو اي
ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم
وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير في نحو سنين
وارضين وثبات وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية

والو جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
من ثلاثين الى تسعين نحو جائني مسلمون واولو
مال وعشرون رجلا ورايت مسلمين واولي مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين
الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان
وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة
قاله الفاضل عصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى
مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جائني مسلمان
واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكلاهما ومررت
بمسلمين واثنين وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل
الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة واما
عن الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلثة
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز
الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف
ولكون ضميرها في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه
اخ الضمة اولى لرفع الجمع بين الياء فلزم اشتراك الاربع
في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان
هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض
للاعراب تمحض الحركة فلزم الجر وايضا لم يمكن الحاق
التنوين الدال على حذرا عن الساكنين فزادوا نونا
عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام
والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين

وكسروها فى التثنية وفتحوا فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما
اذ لا تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين
ووجه الحاق اثنين واثنتين ظاهر لانهما كالمثنى لفظا
ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا
فى الاضافة الى المظهر اللاحق بالاصل الاخف جانب
المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب وكذا
كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع
لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة
كما فى الامتحان والثالث وهو ما بالحركة مع الحذف
لا يكون الا تام الاعراب وهو اى الثالث قسمان كان
المحذوف اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه
حركة الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره ضمير مرفوع
بقرينة الاتى اذ باتصال المرفوع المنصوب لا يخرج عن
هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو فى عرفهم ما ليس
اخره حرف علة فرفعه اى رفع ذلك المضارع بالضمة
ونصبه بالفتح ولو تقديرا كما فى الوقف ولا يخفى
ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية وجزمه
بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده
نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم
والثانى وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور
الذى لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف علة
واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها
ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا

وجزمه

وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمى ويخشى ولن
يغزو ولن يرمى ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش
والرابع وهو ما بالحروف مع الحذف لا يكون الا ناقص
الاعراب وهو اى الرابع الفعل المضارع الذى اتصل باخره
ضمير مرفوع غير النون الذى هو للجمع المونث اذ المضارع
لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون
التاكيد كما سياتى فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفها
دون الضمير المرفوع لما علم انه جزء بدليل سكون اخر ضربنا
دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف
والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان
حرف العلة فحذفوها فى الجزم وحذف الحركة وحملوا النصب
عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه
فى مخرج اصلهما وكونهما علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر
دون الرفع فى الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه
فى الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين
ويرميان ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا
ولن تضربى ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمى ولم
يضربا ولم يضربوا الخ فالمجموع اى مجموع اقسام الاعراب
الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها
بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه
المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى
قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير

مطلب غير المنصرف

المنصرف وكان للثاني احكام اخر لابد من معرفتها
احتاج الى بيانها فقال والمراد في الاصطلاح بالمنصرف
سمى به لكونه صرفا في الاسمية ولذا سمى امكن او
لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره مدخول
الجر والتنوين اولازدياده به قدمه لاصالته ولكون
مفهومه وجوديا ما اى اسم دخله الجر بالكسرة لتبادره
لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا
لايصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمى
به لعدم ماذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج
المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه
الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح في
الامتحان لايدخله الجر بالكسر قدمه تنبيها على ان
منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين
التمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع
لشيئ منع منه ما منع من الفعل اعنى الكسر والتنوين
ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجرى
عليها الاحكام وهذه لاتحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة
جميع العلل وشرائط تاثرها وهي لاتتيسر الا بالتفصيل الاتى
بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد
مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح
به في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح
بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على

الاستعمال

الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة على التفصيل الاتى
فافهم وهو اى غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو
يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر
فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصورة نحو احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه
مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصال الاعشار
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان و
مثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة
نحو خماسي الى تساعي هذا كما قال الفاضل عصام انما
لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع
في مفعل ولا فعال في الشعر ولم يجعل ايضا ماجاء مع
الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي
مع انه لايفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماسي ومخمس
مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر
اذ معناه مكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جائني
القوم احادا وموحد جائوا واحدا وكذا البواقي واخر جمع
اخرى مؤنث اخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام
او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقيل انه معدول عما معه من الموافقة للموصوف
افرادا لا تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب
الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين

او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في اخر
شيئ من ذلك وقال الفاضل عصام ان هذا الوجه
ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة
لا فرضها في اصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
الوجيه ان جائني الرجل والرجل الاخر وجائني رجل
ورجل اخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه
الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل باللام
فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه
معدول عن احد الصورتين منعت تلك الالفاظ
او مثلت بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما
لمذكر صرفت على الاكثر لان العدول في هذا الباب تابع
للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف
اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو للاناث
لم تنصرف باتفاق للتانيث مع العلمية لكنها لا تكون
مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف
الاصلي اذ العارض صار اصليا في المعدول لاعتباره
في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع وبصع حال كونها جموعا
فان جمع جمع جمعاء ومونث اجمع وقياس تكسير
فعلاء صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن
احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل
تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها
العدل التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح ولا يضره
الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير

جميعهم

١١٩

جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور
الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها
وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه
العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما في
الاول وانما قيد مجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت
اعلاما ما تكون كما سبق ونحو عمر وزفر وزحل اسم نجم
من الجنس وقزح اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما
والسبب فيها العدل التقديري والعلم ولو لم تكن اعلاما
بان نكرت لا انصرفت لبقائها على سبب واحد
والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع
بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور
كما يشير اليه باداة السور الكلي في قوله وهو كل علم على
وزن اي هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا
يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم كضرب
مجهولا وشمر مشدد العين علم لفرس الحجاج ومعناه
في الاصل اسرع في المشي وبقم منقولا من العجم وانقطع
واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي
معلومة او مجهولة او في محل اوله اي الوزن او مجاز
بالحلول احدى الزوائد المضارع التي لها نوع
اختصاص به وهي حروف اتين حال كون ذلك الوزن
غير قابل للتاء المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه
عن كون وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون
منها غير منصرف للعلمية والتانيث كيعمله وارملة اذا سمي

بها فيدخل فى قوله كل علم فيه تاء التانيث لا الوزن
الوزن كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب
العلمية ووزن الفعل وكل افعل التفضيل والصفة
اى كل ما كان على وزن افعل موضوعًا للتفضيل والصفة
نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
والوزن ولم يقيد هنا لعدم قبول التاء اذ كل منهما
من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها
بل عدمه قطعى اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثانى فعلاء
وكل اسم اعجمى عين عربى فى الاصل استعمل فى اوله
نقله الى العرب علما سواء كان علما فى العجم ايضا او اسم
جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال
شرطها ان تكون علميته فى الاعجمية وما جاء به
من التعميم بالحقيقى والحكمى فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا
ولا قرينة لعمومه والصواب ان يقال ان الثانى
ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط
فيها ظهور العلة للكل وفى وجوده هنا خفاء لا يخفى
كذا فى الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها
وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب
بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون
كاللفظ العربى فتضعف العجمة فلا تؤثر وهو
اى والحال ان ذلك العجمى زائد وحروفه على الاحرف
الثلثة او متحرك الوسط نحو قالون كان فى لغة الروم
اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة
قراءته

قرائته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم هما
مثالان للزائد على الثلثة الاول للثانى والثانى للاول
وشتر وسقر ونوح منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب
الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوى بدليل اعتبارها
فى ماه وجور فيجوز فى نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى
وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقى وله علامة تظهر
فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لا علامة
لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث فى نحو ماه للتقوية
لا للاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف فى
نوح بخلاف هذه والثانى عدم تحرك الاوسط فى العجمة اصلا
بخلاف التانيث لان اعتباره فى التانيث لقيام مقام
الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التانيث فى الجملة
وهذا لا يعقل فى العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها
شئ فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام
العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة
ويكثرونها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة
ومجرد زيادة حركة لا توجب طولا مؤديا الى القلة فى لغة
العرب الا ترى ان كثرة نحو جحر بخلاف الرباعى وهذا
لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث اعتباره بدليل
منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد
بانهما اسما بقعة وقلعة واغا يظهر الثمرة فى نحو لك اسم
لرجل ولم يسمع منعه ذكره فى الامتحان وتبع لابن الحاجب
فى هذه الرسالة وكل مؤنث علما او لا بالالف مقصورة كانت

او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية
بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية
فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين
للزومها الكلمة وصفا مثلا لا يقال رجل حبل ولا احمر
بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية
ورده المص بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فمنقوض
بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم
فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجيء التاء
للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في
افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا مع
عدم تغيير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينضم
اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي كانه معدوم وكل علم
فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلاثة او ثلاثيا متحرك
الاوسط وللنحو فاطمة وهمزة او تقديرا انما شرط فيهما
العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير
بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف
مبنى بلا خلاف بعد ما كان حرف معنى فيلزم وهو اي
والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زائد حروفه على
الاحرف الثلثة علم المونث ولا نحو زينب او هو متحرك
الاوسط حال كونه علما للمونث نحو قدم اسم امراة وينبغي
ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجور ولعله هذا الاشتراك
ضعف المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظ الا بقيام شيء في
اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع مقامها بدل عدم

ظهورها في مثل عقرب مع وجوده في نحو قديرة وحركة الوسط
قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز
جبلوى والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط
على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث ولضعف هذين لا يؤثران
الا فيما في مسماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله
علم المؤنث وقيل السلامة يثقل احد الامور على مقاومة
الخفة لثقل احد السببين ومزاحمتها التاثيره ورده المص
بانه لا طائل له اما اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل
للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعجمة والوصف
والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير ظاهر
واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجود اعلاما للذكر
على مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة
والمقاومة سيان في الحالين ولو سمي به اي بذلك المتحرك
الاوسط مذكرا صرف لغاية ضعف التانيث فلا يقويه
الا القائم مقامه بالذات فلو سمي بالزائد على الثلاثة
منع لو تانيثه اصليا والا فمنصرف في كل حال ككل مكسر
بتغيير التاء فان تانيثه بتاويل الجماعة فمثل كلاب اذا سمي
به مذكر صرف ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط
يجوز صرفه لضعف تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان
احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال ليتحقق الافراد
لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليامن من
الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان امر كب من اسمين
في الاصل لان نحو النجم وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعدم

استقلالاً لا يعتد بجزئيته فكانما لا تركيب فيهما حتى يؤثر
ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتابط شرا اعلاما
محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف ليس احدهما عاملا فى الاخر با
الاضافة او يكون بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب
زيد لانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما
اثرت فى المضاف الصرف فلا تؤثر الاحرارة والماء الابرودة ولا
الثانى صوتا فى الاصل مثل سيبويه فانه مبنى او محكى بناؤه
ولا متضمنا لمعنى الحرف فى الاصل عطفا او جارا كخمسة عشر وجارى
بيت بيت علمين لانهما محكيان البناء على الاصح فلا يظهر
اثر المنع ولقد اصاب فى زيادة هذين القيدين كما اصاب فى
زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية
احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما
محكيين ايضا بل لو زاد ذلك عن قوله ليس احدهما عاملا
فى الاخر ولو زاد ايضا ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين
ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج
لكان اخصر واشمل وامنع والثانى اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك
وحضرموت على اللغة الفصيحة كما سيجئ وسبب المنع العلمية
والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان فى الاخر
لا اصليان ولذا سميا مزيدتين وسميتا مضارعتين لشبههما
بالفى التانيث قيل فى امتناع دخول التاء وقيل فى كونهما
مزيدتين علما ليمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما
او وصفا لا يدخل التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران
والسبب الالف والنون والعلمية سكران مثال لوصف له
مؤنث لا يدخل التاء كسكرى ورحمن مثال لوصف له

مؤنث

مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون
والوصف وكل جمع لحالتا او اصليا كخضاجر تحقيقا او تقديرا
كسراويل على وزن فعالل او فعاليل بان كان اوله
مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلاثة احرف
اوسطها ساكن ولو فى الاصل كجوار فانه غير منصرف
على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع
التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية فى البعض ولذا سمى منتهى
الجموع فيقوى الجمعية لم يقل بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل
فرازنة ومدائنه بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما
بدون اتصال شئ وهو الظ من المثال على ان المختار عنده
كون التاء فى مثل فرازنة فيخرج باتصاله عن الوزن المعتبر فلا
حاجة الى الاحتراز كما صرح به فى الامتحان نحو مساجد ومصابيح
وفى التمثيل بهما دون دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد
الوزن التصغيرى لا التصريفى وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة
المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير
عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزوايد بلفظه
كما فى التصريفى فيقال له وزن عروضى ايضا كما صرح به الفاضل
عصام ويجوز صرفه اى لا يمتنع جعل مميز المنصرف منصرفا
حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر من تعريفه لضرورة
الشعر بان يخل بالوزن او سلاسته لو منع فالاول كقوله صبت
على مصائب لو انها ۰ صبت على الايام صرن لياليا ۰ والثانى
كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ۰ هو المسك ما كررته يتضوع ۰
او للتناسب اى ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف

نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائى صرف ليتناسب
اغلالاً بعده وقواريرا ليناسب قمطريرا بعده وكل مالا
ينصرف اذا اضيف الى شيئ او دخله لام التعريف انصرف حقيقة
وجدا فيجتبان اولا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين
للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاحمر
مثال للثانى قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل
بين المثال والممثل او واحمرنا مثال للاول ولا مجال لعدم
الفصل فيه فافهم والتقسيم الثالث منها تقسيمه بحسب
النوع وهو اى الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء رفع ونصب
هما مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما لكن
معناهما فى الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل ما
يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما
يشبههما كذا ذكره الفاضل عصام وجر مختص بالاسم
لا يوجد فى غيره معناه علم الفاعلية الاضافة وجزم مختص
بالفعل معناه ما يشبه الجر فى الاختصاص وعلامة الرفع اى
علامة هى الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على
ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف
واما على راى من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة
دالة على الرفع الذى هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة
فى الاسم والفعل وواو اى واو جمع المذكر السالم والاسماء
الستة فى الاسم والف اى الف التثنية فى الاسم ونون اى
نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة فى الفعل وعلامة
النصب خمسة فتحة فى الاسم والفعل وكسرة فى الاسم الذى

هو جمع

هو جمع المونث السالم والف فى الاسماء الستة السابقة وياء
اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون فى الفعل وعلامة
الجر ثلاثة كسرة فى المنصرف وفتحة فى غير المنصرف وياء
اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وعلامة
الجزم ثلاثة حذف الحركة من اخر المضارع الصحيح الذى
لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع المذكور اذا كان
معتل الاخر وحذف النون والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة
للاعراب تقسيمه بحسب الصفة فهو اى الاعراب بحسبها ثلاثة
لفظى يظهر فى اللفظ اى لفظ ما له الاعراب وهو الاصل لانه
علامة وحقها الظهور وتقديرى ومحلى فلنذكر الاخيرين
حتى يعلم ان ما عداهما اللفظى لانحصار الاعراب فى هذه الثلثة
فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديرى
ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ما سكن اخره
لمجرد التخفيف او للادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة
فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى قراءة ابى
عمرو وغيره وما يتبع حركة اخره بحركة غيره اعرابية او للتناسب
نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمد لله
بكسر الدال على قراءة حسن البصرى ونحو يا زيد الظريف
بضم الفاء ونحو ضب خرب بالجر للجوارى فى خرب اذ ليس
حركة اخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح
به الدمامينى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال
ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك فى اشتغال
الاخر بالسكون والثانى بالحكمى للاشتراك فى اشتغال الاخر

بالسكون بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديرى مالا يظهر
فى اللفظ بل يقدر اخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقى
اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما سيجئ ولا يكون التقديرى
الا فى المعرب الاصطلاحى كاللفظى وذلك التقديرى فى سبعة
مواضع وجعلها البيضاوى ثمانية والمص نقصها وجعلها خمسة
بان ادخل فى الثانية ما جعله رابعا وان جعل السادس
مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس
والسابع فتنبه ولو تكن من الغافلين الموضع الاول معرب
مفرد اخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين للجزم الخفة
فهو منوى لا مبنى فيكون كالملفوظ فان كان ذلك المفرد
اسما فاعرابه فى الاحوال الثلاثة تقديرى لتعذر الحركة
على الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصى وان كان فعلا
فرفعه ونصبه تقديرى لوجود الالف فى تينك الحالتين وجزمه
بحذف الالف لفظى لوجوده فى اللفظ نحو يخشى ويخشى الله
ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع الثانى
ما اسم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت
او قلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيف اليها يكون
اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى ومسلمى بالتشديد
فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى
للزوم القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان
بياء مدغم فالاولى تقديمه كما فى الاداف نحو جاءنى مسلمى
اصله مسلموى قلبت الواو ياء وادغمت وان كان غيره اى غير جمع
المذكر السالم فالكل اى كل اعرابه تقديرى سواء كان مفردا

اوجها

مطلب الموضع الاول

مطلب الموضع الثانى

او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر والسكون او الفتح
قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين
او ضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده
وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل
اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة
الى الضمير لا توجبه نحو غلامك نحو غلامى وابى ورجالى
ومسلماتى والموضع الثالث ما اسم معرب مطلقا فى اخره
اعراب محكى اى بحركة او حرف محكية والتسمية بالاعراب
مجازى لكون اذ ليست باعراب فى الحال كما اشار اليه
فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقى انما جعل اعرابه تقديريا
للزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثانى ولذا قدم على
الرابع عكس ما فى اللب حال كونه اما جملة فى الاصل منقولة
فى الحال الى العلمية نحو تابط شرا فان الصحيح انه معرب اعراب
تقديرى وقيل مبنى كما قيل العلمية او منفردا فى قول القوم
الحجازى واما بنو تميم فلا يرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب
كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا ذكر منصوبا
اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب فتقدير رفعه
لفظا مقولا لمن قال ضربت زيدا ونحو دعنى من تمرتان
اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال الك تمرتان
وكذا اى كالمذكور فى كون اعرابه تقديريا لاشتغال
الاخر بالاخر كل علم مركب جزؤه الثانى معمول فى الاصل
لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه فى هذا الجزء

مطلب الموضع الثانى



ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد
اعلاما فان كلا منهما معمول فى الاصل لما لا اعراب له
وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول والثالث بخلاف
نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه علمين من العلم المركب
الذى جزؤه الثانى معمول لما له اعراب فى الاصل فان اعراب
الجزء الاول اى الاعراب الذى يظهر فيه اذ لا اعراب له فى الحال
لكونه جزءا كزاء زيد بل للمجموع على ما هو المختار
عنده كما حقق فى الامتحان منهما اى من نحو عبد الله ونحو
مضروب غلامه لفظى لظهوره فى لفظ ما له الاعراب وان
كان فى وسطه لكونه مما له اعراب فى الاصل ولمانع فى اخره
وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان
الجزء الاول مما لا اعراب له بحسب العوامل فان رافعا فمرفوع
وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور والثانى مشغول
باعراب الحكاية اى باعراب متلبس بها ولذا لم يظهر فيه
الاعراب المذكور مع انه الاخر او ما فى اخره بناء محكى والتسمية
بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه اذا لم
يكن علما يكون جزاه مبنيين كما يجيئ واذا جعل علما يكون
معربا باعراب تقديرى على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذى
سيأتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لمانع هو الحكاية
وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به
فى الامتحان والموضع الرابع ما اسم او فعل معرب فى اخره
الاولى ترك فى كما فى الاول ياء مكسور ما قبلها وان حذف
لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا

مطلب الموضع الرابع

حتى

حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد فان كان ذلك المعرب اسما
فرفعه وجره تقديرى للزوم تسكين الياء المذكورة لاستثقال
الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظى لخفة الفتحة
عليها نحو القاضى وقاض وقاضى البلد وان كان فعلا
فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان تقديرى
لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتح ان لم يلحق باخره
ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع
المؤنث يكون محليا وان كان غيره يكون لفظيا فى الاحوال
الثلاثة نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يرميا
ولم يرميا الخ نحو يرمى هو وترمى انت او هى وارمى انا
ونرمى نحن والموضع الخامس منها فعل اخره واو مضموم
ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط دون
نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ايضا اى كفعل اخره ياء مكسور
ما قبلها تقديرى لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو
المذكور ان لم يلحق باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون
اعرابه لفظيا او محكيا كما مر نحو يغزو هو وتغزو انت
او هى واغزو انا ونغزو نحن والموضع السادس منها اسم
معرب اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة فى
اولها همزة وصل نعتبر للساكن فانها تسقط عند الملاقاة
فيجتمع ساكنان فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك
الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة المضافة
الى غير الياء فاعرابه فى الاحوال الثلاث تقديرى لعدم
ظهوره فى اللفظ لما مر نحو جاءنى ابو القاسم ورايت

مطلب الموضع الخامس

مطلب الموضع السادس

ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم
فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون
ومصطفين بفتح النون في النصب والجر فيحرك الواو دفعا
للساكنين بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة لما ذكر فيكون
اعرابه لفظيا في الاحوال الثلاث لظهوره في لفظه نحو
جاءني مصطفوا القوم بضم الواو ورايت مصطفي القوم
بضم الواو ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم
يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذفان اي الواو
والياء للساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال
الثلاث نحو جاءني ضاربوا القوم ورايت ضاربي القوم
ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية
فرفعه تقديري بحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره
تحرك الياء للساكنين بالكسرة للمجانسة فيكون اعرابه فيهما
لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورايت غلامي
ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع السابع

مطلب الموضع السابع

من المواضع السبعة المعرب الموقوف اي الذي وقف عليه
نايب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف
اذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون فان كان ذلك
الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكين منونا بتنوين المقابلة
اولا او كان في اخره تاء التانيث في احواله الثلاث تقديري
لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد في الاحوال الثلاثة مثال
للمنون بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكين بغيرها
بلا همزة او بها اي حال كونه بلا هاء التانيث او بلا هاء

منقلبة

منقلبة عنها فرفعه وجره تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون
نصبه فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه
فتح ما قبله الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال جاءني زيد
ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا بالالف واما

مطلب اعراب المحلي

المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في اخره بل في
نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاحسن
الاول او الاخر بدل الثاني الاسم المعرب المشتغل اخره
باعراب غير محكي لما عرفت انه لو اشتغل بمحكي لكان اعرابه
تقديريا نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب
على المفعولية فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا للمجموع
الجار لان الجار آلة ووسيلة في اقتضاء معنى العامل الى
المعمول فهي اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول
كذا في الامتحان وكذا المجني ضرب زيد ومر بزيد
فزيد مرفوع المحل على الفاعلية ومنصوبة على المفعولية
في الاول والنائبية في الثاني والثاني المبني العارض الذي

مطلب المبني العارض

يتوارد عليه المعاني المقتضية قال فيما علقه على الامتحان
التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه واقول
معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان
نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه
لدلالته على المعنى المستقبل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ
مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا
او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك
الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية

والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر
الاعراب لفظا او تقديرًا نحو يا زيد وادعو زيدا و زيد
ضارب عمرو وعمروا ومررت بزيد وقوله تعالى واختار
موسى قومه بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحلى للاعراب
اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته على المعنى
المستقبل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق
الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا من كونه
محليا انه فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيه فيرد
عليهم ان المحلى قد يكون فى المعرب لانهم اتفقوا على ان
يقولوا ان زيدا فى مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو
ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تابط شرا علما فالمختار
انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الاخر فقط هو
الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع
فى يا زيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه
مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لا فى الاخر
يمنع من ظهور النصب غاية ما فى الباب ان ذلك المانع
اوجب فى الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع
الاول دون الاخر فلذا لو زال الاول وبقى الثانى صار الاعراب
تقديريا نحو تابط شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اى المبنى
عارضيا او اصليا باستخدام ما كلمة كانت حركته وسكونه
اى حركة اخره وسكونه لا بعامل اى بسببه ولو دخل عليه
بل بان الاصل فى البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب اخر
كما سيجئ وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع

ان كونها

ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشرى
وهو كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان لان حركتها
تكون بعامل لو دخل عليها ملتبسا او متلبس بخلاف المعرب
فانه ليس كذلك وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته فالمعرب
محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشئ
محل لوصفه فهو اى المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما
سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما
كلمة كان حركته وسكونه اى حركة اخره وسكونه بعامل اى
بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره
مما لا يتعلق بشئ على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم
انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب بالحرف مع
انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة
ما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره
فى الاقسام وانه لو اراد الشمول بهما زاد وحرفه بعد سكونه
فيهما لصدق تعريف المبنى على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف
ثابت قبل العامل وبعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولا
دلالة له فى المبنى حتى يراد به هذه الصفة كما فى المعرب
على ما لا يخفى انما ترك تعريفى ابن الحاجب لعدم حصول غرض
الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة الافراد ولاجراء الاحكام
عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما
عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد الجمع مع ان اختلافهما
فى انفسهما لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا
يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب

مطلب المبنى

البناء وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات
واراد بمبنى الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة
وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل
نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة
واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما عدل عن
تعريفي الجمهور وهما ما لا يختلف اخره بعامل وما اختلف
اخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثر
المرتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره
المرتب على بناءه اثبات اخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه
المطرزي بما عرفه المص به بعد تعريف المعرب بالاختلاف
والمبنى مطلقا ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول
الامر على نوعين مبنى الاصل اى مبنى هو الاصل ومبنى
العارض اى مبنى هو الاصل العارض والاول اربعة الحرف
قدمه لكماله في الاصالة اى لا يقع معمولا اصلا بخلاف
الماضي فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كما مر
والماضي قدمه لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند
البصريين قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم
بلام مقدرة كما مر والجملة من حيث هي هي اخرها عند
الجميع لكون بناءها مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة
كما مر والجملة من حيث هي هي اخرها عن الجميع لكون بناءها
مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد في جزئها الاعراب وجه
البناء عدم توارد المعاني المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها

على المستقبل

على المستقبل المطابقي واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهي مفقودة
فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايض على نوعين لازم وغير
لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو اى المبنى
اللازم المضمرات وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ
بحسب اختلاف مادته وصيغته على المعاني الخفية عن دلالة
الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه هذا هو المختار عنده
كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب وقيل المشابهة
بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب
والفصل واسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي
لعدم استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها
الرضي وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه
وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي الاشارة الحسية
او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات وجه البناء
المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع
الحرف غير اى واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتهما
لانهما لالتزامهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم
رجل وخمسة عشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث
واذا لما سيجيئ من ان الاضافة فيهما كلا اضافة فلا
ترجح في جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكد
شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف منوى فشابها
الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى منها
ومن اسماء الاشارات تثنيتهما لان عنده كونهما معربة وبين

وجهه فی الامتحان بان لفظ التثنیة لما کان قیاسا مطردا
عاما ارادوا ان یجعلوا کله علی وتیرة واحدة من الاعراب
ویدل علی هذا اعراب الجزء الاول من اثنی عشر مع بنائه فی
غیره کما سیجئی واسماء الافعال بناؤها المشابهتها لمبنی الاصل
اعنی الماضی والامر فی المعنی او للفعل الذی الاصل فیه البناء
لعدم موجب الاعراب کاف بمعنی انضجر واوه بمعنی اتوجع
واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة
فیهما کذا فی الامتحان وقد سبقت هذه المذکورات من المضمرات
الی الاسماء الافعال فلا حاجة الی ذکرها وما اسم کان علی
وزن فعال حال کونه مصدرا معرفة کفجار بمعنی الفجرة
او الفجور او صفة نحو یا فساق ویا خباث بمعنی یا فاسقه
ویا خبیثه او علما للمؤنث نحو حذام اسم امراة قیل بناء
هذه الثلثة لشابهتها فی الزنة والمبالغة لفعال بمعنی الامر
المشابه فی المعنی لمبنی الاصل ورده المص بان جهتی المشابهة
مختلفتان فلا ینتج قیاس المساوات بخلاف ما ذکر فی بناء
المنادی المفرد المعرفة کما یجئی فان قیل لم لم یعتبر العدل
فی جهة المشابهة کما اعتبر البعض قلت لان قیاس المساوات
لا ینتج باعتباره ولانه لم یرض به الرضی حیث قال کون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شیئ لا دلیل لهم علیه والاصل
فی کل المعدول لا یخرج عن نوع المعدول عنه فکیف خرج الفعل عن
الفعلیة الی الاسمیة انتهی ای بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا
یرد علیه ما اورده الفاضل عصام بان خروج فعال من الفعلیة
الیها کخروج ثلاث ومثلث من الترکیب الی الافراد اذ هو لداع

کما لا یخفی

کما لا یخفی ثم قال فان ادعی فی هذه الثلاثة العدل المحقق فما
الدلیل علیه وثبوت الاصل لا یدل علی العدل عنه لجواز
ترادف لفظین فی معنی لا یکون احدهما معدولا عن الاخر
وان ادعی العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنیات علی
الی ذلک کما فی منع صرف عمر فلا دلیل علی کون الاصل المحمول
علیه معدولا عنه کما عرفت وان قدر فیه ایض فهو تکلیف
عند اهل الحجازی وقید للاخیر وهو معرب عنده بنی تمیم
الا ما فی اخره راء فان اکثرهم یوافقون الحجازیین فی بنائه لانهم
احرص للامالة لا سیما فی ذوات الراء والمصحح لها کسرة فالتزموها
وقیل لان الراء حرف مستثقل لکونه فی مخرجه کالمکرر فاختیر
فیه البناء لانه اخف اذ سلوک طریقة واحدة اسهل من سلوک
طرائق مختلفة وقال المص وفیه ان هذا یقتضی اختیار
الفتح وفیهما انهما یقتضیان عدم اختصاص سبب البناء فی
مناسبة مبنی الاصل وان ضموا ما ذکره الحجازیون للفا
ما ذکروا لکفایته الا ان یقولوا هو ضعیف لا یبلغ درجة
الایجاب الا ان یضم ما ذکرنا والحصر للاصل دون
الضمیمة والاصوات وهو ای الصوت فی عرف النحاة کل لفظ
حکی به صوت ای غیر موضوع للمعنی بدلالة تنکیره واختیاره
علی اللفظ سواء کان دل للحیوانات او للجمادات کغاق
والحکایة اما بنفس المحکی عنه نحو قال زید غاق او نخ
اواخ واما بمشابهته نحو قال الغراب غاق او غاق صوت
الغراب او قلت غاق قاصدا ما یشابه صوت الغراب عن نفسک
من غیر ترکیب وتخصیص الحکایة باخر القسم الثانی وهو لشمولها للکل

معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج
ماوقع فيها وادخال مالم يقع غير معقول مع انه لم تنحصر
المبنيات فيما ذكروا والتعليل بانه اسم لاصوت بعد
تسليم الاول مردود بالصوت فى عرف النحاة اعم للاسم وهو
المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة
وهو صوت للحيوان اوصدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل
اسماء الاصوات والتعليل بانه يصير القسمان قسما واحدا
سهو اذ الثانى نفس ماصوت والداخل فى الاول حكايته
ثم قالوا فى سبب الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب
وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشرى كون
غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين فى نحو
زيد مع امتناعه فى نحو اين وفى المحكية كونها حكاية عنها
وقد عرفت مافيه من جهتين والذى عندى انه لما
تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية
المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك اخر نحو
غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها
تقديرى ذكره فى الامتحان فعدهم هذا القسم من المبنى
ليس كما ينبغى اوصوت به للبهائم كنخ بفتح النون
وكسر الخاء المعجمة اوفتحها مع التشديد او بسكونها مع
التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل
فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وارى انه الحق لدخوله
فى حدها كذا فى الامتحان فلا حاجة لعدهم هذا القسم قسما
من المبنى على حدة فذكره هنا اقتداء لهم لانه مختاره

وقال فيه

وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع
صادر عن الانسان ودال على المعنى بالطبع كبخ عند الاعجاب
ووى للتندم واو للتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس
بكلمة وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى
القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال اوصوت به الحيوان
اوصدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة
للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب فى مقام التعريف
كما لا يخفى على المتتبع العارف وبعض المركبات اذ ليس كلها
من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه
ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه وهما
كلمتان وهو اى ذلك البعض كل كلمتين فى الاصل او فى الحال
فيشمل ستة اقسام ليس احديهما عاملة فى الاخرى فى الاصل
سواء كان الاولى مما لها اعراب اولا احتراز عن مثل تابط شرا
ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا غلاما اذ كل
منها محكى اعرابه تقديرى وينبغى ان يقول اسمين كما فيما
سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا معربتين
قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان
ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة
لكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان جعل مجموعهما
علما دالا على واحد فان كان الثانى صوتا بنيا اى الجزآن
اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا
من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثانى فلكونه
مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الخير والا

فقد مر ان الصواب عنده انه ليس بمبني قبل الحكاية
وبعدها معرب باعراب تقديري وكسر الثاني عند الوصل
لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح
الاول للخفة نحو سيبويه معناه قبل العلمية الراغب
في السيب وهو التفاح او الرائح اياه اي الواجد ريحه سمي به
امام النحاة عمرو ابن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه
او لكثرة شمه اياه وان لم يكن الثاني صوتا بني الاول
على الفتح لما مر ان كان اخره حرفا صحيحا نحو بعلبك
اسم بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك
صاحب هذا البلد من بك اي زاحم او من بك عنقها
اي دقها وحضرموت اسم بلد او قبيلة وهما اسمان في الاصل
جعلا واحدا وعلى السكون ان كان اخره حرف علة لثقل الحركة
عليها من حيث هي حركة وان كانت فتحة نحو معدي كرب
واعراب الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب
ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هو المجموع لا الثاني
فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه
واخره اخر المجموع عبر عنهما بهما تسامحا او تجوزا على اللغة
الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها
فيعرب الاول تشبيها بالمضاف حيث تسقط تنوينه
بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب
العوامل وقيل يجوز في مثل معدي كرب فتح الياء واسكانه
في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها بالمضاف اليه
في الصورة فيجري مع منع الصرف على راي ان قدر انه اسم

للمؤنث

للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم لكربة وبك اسم للبقعة
يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك
بالحركات الثلاث ومع الصرف على راي اخر ان قدر انه اسم
للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم
للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال
الثلاث ويبنى الثاني ايضا على راي تشبيها له بخمسة
عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على
تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة
وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته
على المعنى في الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع
الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف
اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس
المساوات غير منتج فيه كما مر وان لم يجعلا
اي الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثاني عاطفا
او جارا فان لم يكن الاول لفظ اثنين بنيا اي الكلمتان
او الجزء قيل اما الاول فلوقوع اخره وسط الكلمة
التي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف
وقال المص فيه انهما كلمتان بلا اختلاف لدلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدد انحصار سبب
البناء على ما سبق بيا والذي عندي ان التضمن للجزئين
معا فلذا بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك
الجمهور على الفتح ان كان اخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون
ان كان اخرهما حرف علة لما مر نحو احد عشر واحدى عشرة

في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلاث م

وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادي عشرة وحادية عشرة
والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة
يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة سواء
اريد المتعدد وهو القسم الاول او الواحد منه وهو
الثاني والتضمن في الاول ظاهر لا في الثاني اذ ليس
المعنى حادي وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من
المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن
من الاول ان المراد المفرد من المتعدد لا التعدد و
عطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على
العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي
عشرة وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد ونحو
هواي فلان جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته
او بيت منه الى بيت مني او ملتصق بيت مني يعني الجار
القريب وهو بين بين اي وقع بين هذا وبين ذاك
يقال هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي
اشار الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى
لفظا شيئين بني اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب
الاول وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على
صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض
بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء لباب التثنية مجرى
واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان
حذف النون للايجاز المطلوب وليناسب المحذوف وقال

الفاضل

مطلب بعض الكنايات

الفاضل عصام لأ الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما
لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل
عليه عدم جواز اثني عشرك وجواز ثلاثة عشرك نحو
جاءني اثني عشر رجلا ورايت اثنا عشر رجلا ومررت باثني
عشر رجلا وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
وفلانة وهن وبعضها ليست من هذا الباب كضمير الغايب
انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء
بلفظ معين غير صحيح في الدلالة عليه لغرض كابهام على
ونحوه غير انها بمعنى يكنى به وهو اي ذلك البعض كم
ويجيء لمعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزهما
في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله يكون للاستفهام
عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على مميز
العدد الاوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز
احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا وللخبرية عن العدد وسميت
بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر بكونه
تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل
او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه في الجر به فمميز
العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا
للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكن الاستفهامية
متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على
كم يكون للعدد وقد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم الجمعة مثلا وينصب ما بعده على التمييز لما مر في كم
الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل داخل عليها كاف التشبيه

فصار المجموع بمنزلة كلمة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها
نحو عندى كذا درهما قال فى الامتحان و ينبغى ان يذكر
كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف
التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على
السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون
وكيت و ذيت بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بواو
العطف يكونان للحديث اى الكناية عنه نحو قال كيت وكيت
وكان من الامر زيت و زيت وبنيا لكونهما عبارتين
عن الجملة التى عددت من مبنى الاصل والكلمات المتضمنة
بمعنى ان او الاستفهام كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر
غير اى وايتر فانهما معربان لما مر و بعض الظروف لان
جميعها ليس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما
اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل
عصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرهما لشبههما
بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه
حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذى للحال والصفة واما
وما ذكر الكاف و ما عطف فمن قبيل ذكر الشيء فى
باب ما يناسبه نحو امس لتضمنه معنى حرف التعريف
ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه
اصلا فى تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء
المشددة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء
فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضى المنفى فعله نحو
مثل

مثل ما رايت قط اى ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع
الحرف او المشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف
لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف
لانها مثل لما فى استغراق النفى وعوض بفتح العين
وضم الضاد فى المشهور وقد جاء بفتح الضاد وكسرها
وهو للزمان المستقبل المنفى فعله نحو لا اراه عوض هذا
وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل
بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين
الداهر ما يبقى على وجه الارض ومذ ومنذ وبناؤهما
لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة
كقبل ولذا بنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى
الاول على السكون لعدم اجتماعهما ولذا لقى الساكن يضم
اخره للاتباع او لان اصله منذ بدليل انه لو سمى به يصغر
على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج الى التحريك عاد
الى اصله نحو مذ اليوم قدمه على منذ لما مر وقيل ان
بناءه لكون وضعه وضع الحروف ومنذ محمول عليه وقال
الفاضل عصام لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له
والا كيف يكون اصلا فى البناء سابقا عليه ولانه غلب
فى الاسم ومنذ فى الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان
الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك كما لا يخفى من له
ادنى استعداد واذا بنى للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف
اليها فهو فى الحقيقة مضافا الى مصدرها وهو غير مذكور صريحا
فكانه محذوف كما فى الغايات ولم يبن على الضم لان الالف

الالف لايحتمله واذ بنى لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا
بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم
ولما قال الفاضل عصام في شرح التلخيص وهو وقوع
امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية
المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد
زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة
الى ان الزمان مدلوله واذ ظرف بمعنى حين وردهم
بن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبني على
المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه
مثله في المضي او في عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى
اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة
الى الجملة قوى القول بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك
حيث قرنه معه وجه البناء ما مر ومتى استفهاما او شرطا
للزمان واين استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما
تضمنهما اياه وايان استفهاما للزمان وكيف استفهاما للحال
وجه البناء فيهما تضمنهما اياه فان كان بعده اسم
فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل ناسخ فحال نحو كيف
وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة كثيرا وجه البناء
فيه ما مر في اذا ولدا بالف مقصورة قال الرضي لا وجه
لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه
يعامل معاملة الف على والى وتثبت مع الظاهر وتنقلب
ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك
ولا يضاف الى الضمير مقصور لا اصل للالف سوى هذه الثلاثة

ولدن

ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل
اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيندفع
الالتقاء بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في
عضد فيندفع الالتقاء بفتحه او كسر النون او حذفه
اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون الدال و
ربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال
فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة
المص تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل عصام ولا يخفى ان
الثلثة الاخيرة مبنيان على السكون لان اخرها النون
الساكنة المحذوفة والمعتبرة في البناء حال الاخير دون
الوسط والقول بان الاخر فيها مبني والمعتبر هو الدال مردود
بان المحذوف لعلة لا يتغير نعم يصح ذلك في لد بضم الدال
دون غيره وان وقع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا
نظير له لكن جراهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة
قيل بحيث لو وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه ورده
الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف اما كان يعرف انه
يكون في التركيب مجتنبا لمشابهته بالحرف فالوضع وضع
الحرف لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل عصام بانه
لا يجوز تعريف بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف فيه فان
وجوده بعد بناءه كما هو الظ وقال الرضي لاستلزامها الابتداء
الذي هو معنى من وقال الفاضل عصام والاقرب
ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا
لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قرره الرضي او الكاف الذي

بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل
البرد الذائب لطافتها وعلى بمعنى فوق نحو من عليه وعن
بمعنى الجانب نحو من ان يمينى الاسمية صفة للثلاثة الاخيرة
والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها
على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام الاول
ما اى اسم مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب
وهو فى غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال
وفى الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات والمعنى فى الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوى
فى المبنى ومنسى ببيانه فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول
منويا فيه المضاف اليه اذ لو كان منسيا كما فى الظرف يعرب
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى
فى غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف
ووراء واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما
بمعناها نحو يمين وشمال ولا غير وليس عليها ما بمعناها
نحو يمين وشمال ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء فى الجميع
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبر النقصان
باقوى الحركات والان عطف على ما ولو قدم لكان اولى
واظهر وجه البناء فيه بشبهه بالحرف فى عدم التصرف بنزع اللام
وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة
او حرف التعريف والظاهر زائدة وعده من غير اللازم مبنى على
راى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله كانهما ملان لم يتغيرا

والاصل

والاصل من الان حذف نون من وكسر نون الان لدخول
من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر
بنائيا الان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني
وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت
الكسر بدون حرف الجر والثانى المنادى وهو ما نودى بحرف النداء
لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل
هذا يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد
لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء او بعده فانه مبنى
على ما يرفع به ذلك المنادى فى غير صورة النداء لفظا او تقديرا
او محلا به راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة التى هى الضمة
والحرف الشامل الالف التثنية وواو الجمع انما بنى لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومشابهته له افرادا وتعريفا فى مثل ادعوك
المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا او معنى ذكره فى الامتحان
وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف
فى كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفى فى المشابهة والا لبنى
النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندى ان بناءه لتضمنه معنى
الامر كنعال واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة بسبب
البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان
الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب فى الحقيقة
فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به للفرق بين حركتى
المنادى المعرب وبين المبنى وحرفيهما كذا فى الرضى هذا هو
الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للمعدول عنه داع كما اشار اليه
بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة هذا الشرط

انما يفيد في الواحد او الالف ما دام الفا منافا لضم ما قبله
دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحوق
باخرهما او لا نحو يا زيدا ناه ويا زيد وناه لانتفاء المنافا
ح لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله
وان لحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح انما
يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك به ولو غير
لحوق الالف بناهما ايضا على ما يرفع به ليبين حكمهما
ايضا ولك ان تريد بالاخر ما يراد به في تعريف الاعراب فح
لا يلحق باخرهما الف بل لو لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا
المعنى ولا باوله لام الاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى
البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة
قبل النداء والمبني على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باوله
لام ويا مسلمان مثال للمعرفة وحده بعده والمبني على الالف ولام
ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدونهما ويا هذا
وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد
بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه
ويرشدك اليه قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها به
اراد به ما اتصل به شيء من تمامه معمول له او نعت له
جملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحدا
او نكرة ينصب على انه مفعول به اي يبقى على ما كان عليه
من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل لم يعدل
عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها من
خواص الاسم ترجح جانب الاسمية ويجعل المشابهة ضعيفة فلا

يردان

يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى
منصوب ايض ولو اريد النصب لفظا او تقديرا يشكل بمثل
يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير
ما يضربك مبنيا على الفتح لان كلا منها لم ينصب لفظا
او تقديرا او محلا مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو
الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او انادي عبد الله حذف فعله
انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه حرف
النداء ليدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب
وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال لشبه المضاف وما من تمامه
معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما
لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظرف ومثال
ما من تمامه معطوف على ان يكون اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة
وثلاثين عددا او علما بخلاف يا زيد ويا عمرو ويا رجلا
لغير معين بان اريد من ياتي اي رجل كان وان لحق باخره
اي اخر المنادى المفرد المعرفة الف منكور بني على الفتح
لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام مذكور
يجب جره لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك ونحوه
ولو عطف بغير للكهولة وللشباب تكسر في المعطوف ولا
يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف
مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد في مقام
الاستغاثة او للتعجب او للتهديد ولذا لم يذكر المستغاث له

لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجر الحكم الاتى فى التوابع
كلها بل فى بعضها ولم يجز فيما هو جاز فيه مطلقا
بل فى بعضها قيد لتعين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح
بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبنى
على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه الخالى عن اللام اذ الحكم
الاتى لا يجرى فى غيره حكمه اى حكم كل منهما حكم المنادى
المستقل الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول نحو يا رجل زيد فى المفرد
المعرفة والثانى يا زيد وعمرو كذلك ونحو يا زيد اخا عمرو
او اخا عمرو فى المضاف وزيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا
فى شبهه ويا زيد صالحا او ورجلا صالحا فى النكرة انما
لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب
والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبنى فى كونها تابعة لمحل
متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما
ينبغى اذ يلزم ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع
مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة
والمجاز والاشبه ان الرفع فى العاقل مثلا فى مثل يا زيد
العاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجوارى صرح به فى الامتحان
فلا وجه لتخصيص هذا البيان بحث المنادى المبنى كما لا يخفى
على الذكى وحروف النداء خيره مجموع يا وما عطف عليه
قدمه لكونه اشهر ولذا لم يستعمل فى الاستغاثة والتعجب

مطلب حروف النداء

والندبة

والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد
لبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعى يا الله ويا رب
والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل الوريد
لكن الداعى يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها من
المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشرى وقال ابن الميزان هذا
دليل اقناعى فان الداعى يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو
اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب
منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى فظهر
ان لا اختصاص له بالبعيد وايا وهيا هما للبعيد
قدمهما لتشابههما ليا الموجود فيهما وقدم الاول على الثانى
لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده واوا وآى بالمد
هما للبعيد ايضا كما فى التسهيل واى بالقصر للقريب
وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته ليا فى كونه على حرفين
والهمزة للقريب وواحدة منها لان الحق عنده كون المندوب
من المنادى كما صرح فى الامتحان وهو مختص بالندبة لا يستعمل
فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث
اسم لا التى لنفى الجنس اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن
مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية
نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا
ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها غير مكررة
اذ حكم المكرر سيجئ نحو لا رجل فى الدار ولا رجلين فيها
ولا مسلمين فيها ومسلمات انما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية
لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به ليكون

مطلب اسم لا التى لنفى الجنس

البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء
ذكره الرضى واقول هذا يخالف لما ذكره فى المنادى من
انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان
الفرق حتى يتم الكلامان ولعل ان لا عامل ضعيف
وقد ينفرد عنه فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله
المحلى وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه
معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا ينفرد اصلا
فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنح
لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير
وعلى السكون حملا على الماضى او نون التوكيد خفيفة
او ثقيلة انما بنى بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخولها وسط الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة
اخرى فى الحقيقة وبنى على الضم فى جمع المذكر ليدل
على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة ليدل
على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرها ذكر فى الامتحان
وقال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما
مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع
الفصل بينهما بالضمير ونظر التحرير ادق وبالقبول احق
لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا
هذا الضمير جزء من الفعل استدلالا بسكون اخر
مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثل الاول
نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة ومثال الثانى نحو
هل يضربن بفتح الباء او ضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها

او كسرها

مطلب جائز البناء

او كسرها والنون فيهما خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ
من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند
وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند
عدم احدها واما جائز البناء فالظروف المضافة الى
الجملة والى اذا المضاف فانها من اى الظروف المذكورة يجوز
بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها
على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اى حين اذ كان كذا ويوم
اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذا فى جواز
البناء على الفتح للاكتساب مثل وغير مع الاضافة الى ما
والى ان المصدريتين مع مدخولهما والى ان المشددة لذلك
مثل قيامى ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول
غير ما تقوم وانك تقول واسم لا لعطف على الظروف المكررة
صفة لا المتصل بها المفردة النكرة صفات الاسم وقد سبق
حكم اسم الغير المكررة والمفعول المفصول بدل عنها والمضاف
وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على
الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح
على الاصل المذكور والعطف مفرد او جملة بتقدير الخبر
للاول ورفعها على الابتداء ليطابق السؤال لانه الابتداء
جواب بغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور
مع نصب الثانى عطفا على لفظ الاول ومحله القريب منونا
لاعرابه ورفعه عطفا على محل البعيد ولا زائدة فيهما وهو
بالجر عطف على النصب ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس

او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل
المذكور وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز في اسماء امثاله
اى مثال لاحول ولاقوة الا بالله في كون لا مكررة
متصلا بها اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امراة
فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف او اسم لا
المبنى صفة اسم لا احترازا عن المعرب فانه صفته
لايجوز بناوها اصلا بل تعرب قطعا المفردة المتصلة
به اى الاسم صفتان للصفة احتراز بالاول عن
المضافة فانه لايجوز بناوها اصلا نحو لا رجل حسن
الوجه وبالثاني عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف
فانه لايجوز بناؤها اصلا بل تعرب بان رفعا ونصبا
فانه يجوز بناوها اى الصفة المذكورة على الفتح
حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفى اليها حقيقة فكان لا باشرتها نحو لا رجل ظريف
بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على لفظه او محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير
لا فيرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه
او محله القريب ولايجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف
ولهذا لم يتعرض له لان كلامه في جائز البناء وانما
لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص عنهم فيها
غير انه نقل عن الاندلسى اذ ما عداهما كتوابع المنادى
تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد احقر
العباد



واحوجهم الى الله تعالى عبد الله
بن الله وردى البزاره جى
عشرين من شهر ذى الحجة
سنة الف ومايتين
واحد وستين
سنة ١٢٦١

